الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الرقم التسلسلي: .....

قسم التاريخ رقم التسجيـــل: 21075089373/2102247609

النّخبة السّياسية في مصر: حزب الوفد أنموذجا (1919-1952م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:

- ولد حمران عبد العزيز
- العايب حسام الديـن

تحت إشراف الأستاذ:

د- كشيدة بلال

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
د- مرزقلال ابراهيم	أستاذ محاضر –أ–	رئيسـا
د- كـشـيدة بـلال	أستاذ محاضر–ب–	مشرفا ومقررا
د- بـومولة نبيـل	أستاذ محاضر–ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023م

إهـــداء

أهدي بتواضع هذا العمل إلى:

والدايّ العزيزان

إخوتي و أخواتي

عائلتي الكبيرة....

- العايب حسام الدّين -

أهدي بتواضع هذا العمل إلى:

والدايّ العزيزان

إخوتي و أخواتي

عائلتي الصغيرة و الكبيرة....

-ولدحمران عبد العزيز-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بفضله تتمّ الصالحات، أمّا بعد:

يسرّنا أن نقدم شكرنا الجزيل **للدّكتور كشيدة بلال** الذي أشرف على هذا العمل،

فلم يبخل علينا بنصحه الأمين و صبره الجميل و توجيهاته الصائبة طوال فترة إشرافه على هذه المذكرة.

ونغتنم الفرصة أيضا لتوجيه شكرنا **للأستاذ الدكتور مرزقلال ابراهيم** الذي شرّفنا بقبوله ترأس لجنة مناقشة المذكّرة.

كذلك نوجّه شكرنا **للدّكتور بومولة نبيل** الذي تكرّم بقبوله مناقشة المذكّرة بملاحظاته القيّمة و البنّاءة.

كما نخصّ بالشكر **الأستاذ نويقة سليم** و **الطالبة مغني سميرة** اللّذان مدّانا بيد العون.

و في الأخير، لا ننسى أن نشكر طاقم كليّة التاريخ من أساتذة، إداريين و عمّال كلّ باسمه و مكانته على

مساعدتهم من قريب أو من بعيد على إكمال هذا العمل.

مـُقدِّمـــة

تعتبر ثورة 1919م الثورة المؤسسة في مصر فهي أكبر ثورة شعبية وطنية في التاريخ المصري الحديث حيث أسّست لوجود الدولة المصرية في مشهد الدولي و أسبغت عليها المشروعية بإنهاء تبعية مصر الاسمية للخلافة العثمانية (قبل ثورة 1919م كانت مصر مجرد ولاية عثمانية).

كما بلورت ثورة 1919م الشخصية الوطنية المصرية وحقّقت ما أخفقت فيه الثورة العُرابية، وعبّرت أبلغ تعبير عن شعار مصر للمصريين عندما جمعتهم على إختلاف طبقاتهم رافعين مطلب الإستقلال والديمقراطية و أعلنت عن فصل جديد في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، كما أسفرت عن ميلاد حزب الوفد الذي هو الحزب السياسي الوحيد في تاريخ مصر الحديث منذ عهد محمد علي الذي نشأ وانتشر برغبة جماهيرية و شعبية بعيدا عن سيطرة الملكية الخاضعة للتدخل الأجنبي، رافعا لواء الإستقلال الوطني ممثِّلا لمختلف أطياف المجتمع المصري. و بهذا يكون حاملا بين طيّاته تنظيما سياسيا ذو أبعاد اجتماعية، اقتصادية و سياسية،... دخل بها إلى القرى المصرية و استمر نبضه قادرا على المبادرة والتأثير في الشّارع و مواجهة بطش الدولة والإحتلال لأزيد من 30 عام.

إنّ حزب الوفد القومي المصري باعتباره حزب سياسي مصري، جمع في رؤيته البصيرة كل المصريين باختلاف أديانهم و طوائفهم في بوتقة واحدة تذوب فيها الخلافات و تتوحد فيها الرّؤى على مبدأ الوطنية و المواطنة، و هو بذلك تجاوز طرق الحكم التقليدي الموروث عن الخلافة العثمانية.

خرج من صلبه رجال مؤسسين و مؤثرين داخل مصر و خارجها من قبيل: سعد زغلول (1859-1927م)، مصطفى النّحاس (1871-1965م)، عبد الخالق ثروت (1873-1932م)... وغيرهم.

وفي هذا السياق، تكمن أهمية الموضوع في التعرف على جانب من تاريخ الحركة الوطنية المصرية و مدى فاعليتها من خلال تناول حزب الوفد المصري أنموذجا. و كذا إبراز دوره كرائد في الحركة الوطنية في مصر.

كان اختيارينا للموضوع لإعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية: فالأسباب الذاتية تتمثل في ميولنا الشخصي إلى دراسة تاريخ الوطن العربي المعاصر و رغبتنا في البحث في عنوان هذا الموضوع. أما الأسباب الموضوعية فتتمثل أساسا في تقديم دراسة علمية تميط اللثام عن حزب الوفد و أثره البليغ في تاريخ مصر المعاصر.

وفقا لهذه المدونة المصدرية و المرجعية، فإنّ الإشكالية الأساسية لدراستنا تتعلق بإسهامات حزب الوفد المصري في بعث نشاط الحركة الوطنية و بلورة مطالب الأمّة المصرية لإسترجاع السيادة الوطنية ما بين سنة 1919م و سنة 1952م. إذ يمثل التاريخ الأول مفصلة زمنية في التاريخ المصري ،باعتباره المحرك الذي دفع إلى ثورة عارمة جمعت بين مختلف وسائل المقاومة وعلى رأسها النضال السياسي بزعامة حزب الوفد حتى كانت سنة 1952م حيث كلّل جهاد الشعب المصري بنصر مؤز أنهى فيه حقبة مظلمة من تاريخه.

لمعالجة هذا الموضوع و مقاربته أكاديميا، حاولنا الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هو السّياق السياسي و التاريخي الذي ساعد في بعث الحزب؟ و من هي شخصياته المؤسسة؟

فيم تمثل برنامجه السياسي؟. و كيف ساهم من خلاله في رسم معالم الشخصية الوطنية المصرية المتشبثة بتحرر الفرد و الأمّة؟. و ما علاقته بالأحزاب الأخرى.

و با عتبار أنّ حزب الوفد المصري قد شكّل نموذجا لدراستنا، فإنّنا سنحاول النّظر في الوسائل الذي استخدمها و الأهداف التي رسمها و الظروف التي اشتغل فيها.

و حتى نستطيع أن نفي موضوع البحث حقه اتبعنا منهجا تاريخيا يقوم عى عدّة آليات نوجزها كالتالي:

1. **آلية الوصف التاريخي الإستقصائي:** التي اعتمدنا عليها في سرد المعطيات المتعلقة ب حزب الوفد كعمود فقري في الحياة السياسية المصرية المعاصرة من النشأة حتّى الأفول (1919-1952م).
2. **آلية التحليل و النقد:** و هي آلية تم اعتمادها في تحيل بعض المعطيات التاريخية التي تخص الموضوع قصد الوصول إلى استنتاجات تسعف في الخروج بأحكام جزئية أو عامّة.
3. **آلية المقاربة:** قد تمّ الرجوع إلى هذه الآلية في فهم العلاقة الموجودة بين حزب الوفد و بين الأحزاب الأخرى.

أمّا بخصوص خطة العمل فتم تقسيمها إلى مقدّمة و ثلاثة فصول و خاتمة. حيث كانت المقدمة بمثابة توطئة لموضوع دراستنا. و في **الفصل الأول** تتطرقنا إلى **واقع مصر خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)** والذي تضمّن ثلاثة مباحث حيث بدأ المبحث الأول بالتطرق إلى مصر خلال الحرب العالمية الأولى. وجاء المبحث الثاني مشيرا إلى إرهاصات ظهور الأحزاب السياسية. أمّا المبحث الثالث فسلط الضوء على تأثير الأحزاب السياسية على واقع مصر.

ثم تلاه الفصل الثاني: بعنوان **ظهور حزب الوفد على الساحة السياسية في مصر**، وقُسّم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: تضمن فكرة و نشأة حزب الوفد. مرورا بالمبحث الثاني الذي طرحنا فيه البرنامج السياسي لحزب الوفد. ليختتم بمبحث ثالث يرصد سيرة أهم الأعضاء المؤسسين. أمّا **الفصل الثالث:** فقد جاء تحت عنوان **دور حزب الوفد في الحياة السياسية في مصر.** وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث المبحث الأول تضمن ثورة 1919م وتأثيراتها على حزب الوفد. ليليه مبحث مبحث ثان احتوى ثورة 1936م وتأثيراتها على حزب الوفد. و في الأخير خاتمة استخلصنا فيها أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا للموضوع و الملاحق المعتمدة للتوضيح.

أمّا بخصوص مصادر الدراسة باللغة العربية، التي اعتمدناها في إنجاز هذا البحث على سبيل المثال لا الحصر، نجد من أهمّها:

مذكرات كلا من: سعد زغلول، مصطفى النّحاس و عبد النور فخري.

عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر.

محمود أبو الفتوح: المسألة المصرية والوفد

أما المراجع المعتمدة لإثراء الموضوع أكثر،نذكر:

جمال بدوي، لمعي المطيعي: تاريخ الوفد

محمد حسين هيكل: تراجم مصرية وفدية.

عبد الرحمن الرافعي- ثورة 1919م - تاريخ مصر القومي (من 1914م إلى 1921م)

و يبقى الموضوع الذي تناولناه جديدا في محتواه بحكم أنّ الدراسات السابقة لم توفق في معالجة موضوع حزب الوفد بشكل دقيق.

وقد اعترضتنا أثناء إنجاز البحث جملة من الصعوبات منها: صعوبة الوصول إلى الوثائق و الأرشيف المتعلق بحزب الوفد، مع صعوبة فهم و نطق أسماء المحافظات المصرية إضافة إلى أسماء الشخصيات الأجنبية. كذلك، ضيق الوقت لإنجاز البحث و ظروف تتعلق بالإرتباطات المهنية وصعوبة التوفيق بين الدراسة والعمل في سلك التدريس..

الفصل الأول:

واقع مصر خلال الحرب العالمية الأولى

(1914-1918م)

المبحث الأول: مصر خلال الحرب العالمية الأولى

الواقع السياسي في مصر

كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى مستقلة استقلالا مكفولا من الدول الأوربية وفق معاهدة لندن 1840م: والتّي أقرت انحصار العرش في أسرة محمد علي باشا[1]، وهو استقلال مقيد بسيادة إسمية للدولة العثمانية من خلال الجزية السّنوية[2] ، ورغم احتلال بريطانيا مصر في 1882م إلاّ أنّها ظلّت تابعة للدّولة العثمانية، كما أنّ القنصل السّياسي البريطاني، هو الذي كان يحدّد مجرى السّياسة المصرية في مصر[3].

وعند قيام الحرب العالمية الأولى، أقحمت مصر فيها كغيرها من المستعمرات البريطانية، وفي 05 أوت 1914م أجبرت بريطانيا حسين رشدي[4] رئيس وزراء مصر على إصدار بيان يقطع فيه صلات مصر بالدول الأوروبية المعادية لبريطانيا، وكذا السماح لهذه الأخيرة باستخدام أراضي وموانئ مصر[5].

وفي 08 أكتوبر 1914م. وضعت الحكومة البريطانية قانونا يمنع التجمهر، وأعلنت الأحكام العرفية أيضا في نوفمبر من نفس السّنة، كما أنّها تولّت حماية مصر مقابل إمتناع الشعب المصري عن القيام بأيّ أعمال عدائية ضدها.

فانقسم المصريون إلى قسمين: بين مؤيد لألمانيا وهو الخدّيوي عبّاس الثّاني[6] والحزب الوطنية معتقدين أنّ انتصار الألمان يؤدي إلى استقلال مصر و بين مناصر لبريطانيا بزعامة حسين رشدي[1].

---

[1] أسرة محمد علي: هي الأسرة المالكة التي أسّسها محمد علي باشا الكبير حين توليه حكم مصر في 1805م دام حكمها 147 سنة تولّى منها على العرش أربعة ولاة هم محمد علي وابنه إبراهيم باشا وحفيداه عباس الأول و سعيد. وتولّى من أسرة محمد علي ثلاثة يحملون لقب الخدّيوي هم الخديوي اسماعيل و توفيق وعباس حلمي الثاني ينظر أحمد عطية الله القاموس السياسي ، ط3، دار النهضة العربية القاهرة ،1968م، ص 1158.

[2] عند الرحمن الرافعي: ثورة 1919 م - تاريخ مصر القومي (1914-1921 م) دار المعارف، القاهرة، 1987م، ص 23-24.

[3] سلوى الخماش: تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، 1975م، ص 199.

[4] حسين رشدي (1863-1928م) سياسي مصري درس القانون بباريس. عيّن مفتشا بالمعارف، ثم قاضيا. ثمّ مديرًا للأوقاف، ثمّ وزيرا للعدل في 1908م ، تولّى رئاسة الوزراء أول مرة في 1914 م. ينظر إلى: الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية- بيروت- 2000م، ص 1375.

[5] فلاد مير بوريسوفيتش لو تسكي: تاريخ الأقطار العربية ترجمة: عفيفة البستاني، ط3، دار الفارابي، بيروت، 1975م، ص 443.

[6] عباس الثاني أوعباس حلمي: (1844- 1944 م) وهو خديوي مصر خلال (1892-1914 م) وهو الابن الأكبر للخدّيوي توفيق، خلف والده و هو بعمر 18 سنة، حاول عبثا مقاومة الإحتلال البريطاني، تم خلعه في 1914م ثمّ نفي إلى سويسرا، ينظر إلى: الموسوعة العربية الميسّرة : المرجع السّابق، ص 2191-2193.

و في 11 نوفمبر 1914م أعلن الخدّيوي عبّاس مساندته للجيش العثماني فأدّى هذا إلى فرض بريطانيا للحماية على مصر في 18 ديسمبر 1914م وعزل الخدّيوى عباس وعيّن مكانه حسين كامل، كما أنّها منحته لقب السّلطان، قابله رفض المصريين لهذا التعيين لأنّه عيّن عكس سابقيه الذين كانوا يعينون من قبل خليفة المسلمين، و تمّ بعدها تأليف وزارة حسين رشدي[2].

واستغلت بريطانيا الموارد المصرية، حيث وجّهت المدفعية المصرية للدّفاع عن قناة السويس. و أجبرت المصريين على العمل في القوّات الإضافية وأجبرت الفلاحين على تقديم الإعانات للصّليب الأحمر، كما أنّها قيّدت أسعار القطن[3].

وعيّنت السير ريجنالد ونجت [4] مندوبا ساميا في نوفمبر 1946م و بعد وفاة السّلطان حسين كامل في 09 أكتوبر 1917م خلفه شقيقه أحمد فؤاد[5].

ومع بداية 1918 م أعلن الرئيس الأمريكي ولسن[6] مبادئه 14 فتطلع المصريون للاستقلال، فأخذ رجال السياسة والحكم في مصر يستعدون للمطالبة بالاستقلال، فتألّف الوفد المصري من أعضاء بارزين في حزب الأمّة في سبتمبر 1988م. وعلى رأسهم سعد زغلول: للتعبير عنى مطالب مصر في مؤتمر الصلح، فلقي تشجيعا من رئيس الوزراء وكذا السلطان فؤاد[7].

التنافس الأجنبي على مصر:

في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت ألمانيا كدولة موحدة أرادت أن تفرض مطالبها على دول أوربا بأن يكون لها مثل ما لهم، وبدأت تسعى لتحقيق ذلك، وكان أول عمل تقوم به هو إثارة المسألة

---

[1] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر(1912-1936م) طور الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998 م، ص 59-60.

[2] حسين كامل (1853-1917م): ابن إسماعيل، ولد بالقاهرة، درس بباريس ، تولّى وزارة الأشغال العمومية ثمّ وزارة المالية: أول سلطة لمصر. ينظر: خير الدين الزركلي: قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربة المستشرقين ، ط 15، دار العلم للملايين ، بيروت، 2002م، ج2، ص 252.

[3] فلاديمير لوغا تسكي - المرجع السابق، ص 445.

[4] ريجنالد ونجت: (1861-1953م) جنرال بريطاني، وسّع دار الجيش المصرية. و حاكما عاما على السودان (1899-1916م). أصبح المندوب السّامي على مصر(1918-1919م) و أجبر على التقاعد 1922م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية على المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1994م مج 07 ،ص 366.

[5] أحمد فؤاد (1869-1936م): ابن الخدّيوي إسماعيل ، ولد بالقاهرة درس بالمدرسة الحربية الإيطالية. وعمل في البلاط الملكى بروما، عاد إلى مصر في 1832م ، تولّى سلطنة مصر 1917م بعد وفاة أخيه حسين كامل. ينظر إلى: خير الدين الزركلي: المرجع السابق ص 196.

[6] ولسن توماس وودرو (1856-1924م): هو الرئيس 28 للولايات المتحدة الأمريكية، درس القانون، مارس المحاماة ، أصبح رئيسا للجمهورية 1913م، أعلن عن مبادئه الـ 14 في 18 جانفي 1918م : توفي في 1924م، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق ج 7، ص 346.

[7] عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ص 75.

المراكشية (1904-1905م)[1] على إثر عقد إتفاق ودي بين انجلترا وفرنسا عام 1904م، ممّا أدّى إلى انضمام روسيا إلى دول الإتفاق الثنائي عام 1907م. ورأت فرنسا أن تشتري سكوت المانيا بمنحها القسم الداخلي من الكونغو الفرنسية .

وعلى الفور راحت ألمانيا تستعد لتقوية أسطولها الحربي لكي تستطيع الوقوف أمام انجلترا، وبزيادة عدد قواتها المسلحة، ثمّ التقرب من الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه آخذة في الضعف والتدهور. فمنذ إعلان الدستور العثماني الذي كان بادرة تقسيم جديد للدولة حدثت عدّة حوادث أثبتت ذلك، ففي عامي 1908م و1909م قامت النمسا بضم ولايتي "البوسنة والهرسك" التي كانت تديرهما بمقتضى معاهدة برلين عام 1878م والتي كانت تحتلها عسكريا ما يقرب من ثلاثين عاما، واستقلال كل من بلغاريا و الجبل الأسود، والحربين البلقانيتين الأولى والثانية، وارتداد الرّاية العثمانية نحو القسطنطينية، وأخيرا غزو إيطاليا لطرابلس الغرب وبرقة وإجلاء العثمانيين عنها، وعن بعض جزر الأرخبيل والبحر المتوسط[2] .

لذا كان يبدو أنّه لا سبيل على إبقاء الدّولة العثمانية، فسارعت ألمانيا إليها إذ رأت فيها خير حليف للوقوف أمام الدول الأوروبية وخاصة انجلترا، وكان الإمبراطور وليم الثاني امبراطور ألمانيا قد أظهر ميله الشديد للدولة العثمانية إذ كان من سياسته مد سكّة حديد "برلين- بغداد-البصرة" و زار الأراضي المقدّسة بفلسطين وظهر بمظهر الحامي للإسلام حتّى أطلق على نفسه اسم الحاج وليم[3] .

وأمام هذا الموقف هدّدت انجلترا بتغيير الوضع السياسي في مصر. ففي 17 أغسطس 1914م أعلمت سفيرها بالقسطنطينية بتبليغ الدولة العثمانية "أنّ حكومة جلالة الملك لا تقصد تغيير الحالة الحاضرة بمصر إذا وقفت الدولة العثمانية على الحيّاد". وبناء على ذلك ردّدت الدّولة أقوالها في مسألة الحياد هذه.ولكن كان ذلك مجرد إيهام حيث أن الشواهد دلّت على إشتراكها الفعلي في الحرب.

وتغلغل النّفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية حتّى الصحافة اصطبغت بالألمانية إذ رأى الساسة العثمانيون أنّه بانضمامهم لألمانيا سيتخلصون من الإمتيازات. و سيستردّون ولاياتهم، ويقفون أمام

[1] المسألة المراكشية: تتمثل في الإتفاق الودي بين انجلتر أو فرنسا الذي نص على أنّ تطلق فرنسا يد انجلترا في مصر مقابل إطلاق حرية فرنسا في مراكش مما أزعج ألمانيا.

[2] لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، 1914-1918م، ط1، دار الشروق، مصر، 2009م، ص 17.

[3] الإمبراطور وليام الثاني (1859-1941م): قيصرألمانيا و ملك بروسيا (1888-1918م) تحالف مع السلطان عبد الحميد الثاني.

عدوتهم الكبرى روسيا، بل وتعود مصر والهند والبلاد الإسلامية إلى حظيرة الخلافة الإسلامية، وتصبح الدولة العثمانية سيدة الشرق بعد إنهزام انجلترا وحلفائها[1].

وفي النصف الأول من سبتمبر 1914م كان الجيش العثماني آخذا في التجمع على حدود مصر. و جمعت الجمال الكافية للحملة لإختراق سيناء و الوصول لمصر، وفي نفس الوقت قرّر مجلس الوكلاء بأنّ الحكومة العثمانية تبلّغ الحكومة المصرية بإلغاء الإمتيازات وتطلب منها تنفيذها في مصر بصفتها ولاية عثمانية، وقرر المجلس أيضا إرسال إحتجاج لإنجلترا على طرد قنصلي ألمانيا والنمسا من مصر بصفة غير قانونية، وعلى إثر ذلك قدّم السفير الإنجليزي بالقسطنطينية إحتجاجا للباب العالي على جمع الجيوش العثمانية بالقرب من الحدود المصرية، وحذّر الباب العالي من عواقب هذه السياسة التي ترمي إلى مهاجمة مصر وإغلاق قناة السويس، فأجابه الصدر الأعظم بأنه لا غرابة في هذا الأمر فالإستعداد قائم بالفعل في جميع أنحاء البلاد، و أن للدولة العثمانية الحق في ذلك، لأن مصر أعلنت حالة الحرب على ألمانيا والنمسا و هما غير محاربتين للدّولة العلية[2] صاحبة السيادة على مصر، وطردت قنصليهما من مصر بغير وجه حق.

واستمرت الدولة العثمانية في سياستها ودلت أعمالها على أنّها أصبحت في حالة حرب مع انجلترا، فقد تم إرسال فيلقي الموصل ودمشق للجنوب قصد إعداد هجوم على مصر عبر قناة السويس عن طريق غزة والعقبة، وتسليح فيلق كبير من العرب الرحالة لمساعدة هذه الحملة، وجمعت الناقلات و مهدت السبل حتّى الحدود المصرية، وأرسلت الألغام إلى العقبة وألغيت في خليجها لحماية الجيش ضد أي هجوم بحري، وفي 26 سبتمبر أوقفت مدمّرة انجليزية خارج الدردنيل، وأجبرت على العودة، وأعطي قائد الدردنيل الأوامر باغلاق المضائق,رغم إعلان انجلترا بانها تعارض فكرة ضم مصر حرصا على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها كما جاء على لسان حكومة جلالة الملك[3].

وتوتر الجو بين الدولة العثمانية وانجلترا، وكانت الأولى تحس أن الثانية تعد لها عملا عدائيا في مصر، فهي تخشى أن تضمها إليها، وراحت تذيع في الدول الصديقة أن انجلترا نقضت إتفاق 1888م[4] ليس فقط باحتلالها قناة السويس و إنّما أيضا بتسليحها للوقوف أمامها. وقد كان من الطبيعي أن يخلق موقف انجلترا نوعا من القلق والريبة للحكومة العثمانية بالنسبة للحالة في مصر ومن تلك الإجراءات التي

[1] لطيفة محمد السالم، المرجع السابق، ص 18.

[2] الدولة العلية: أحد الأسماء العربية التي عرفت بها الدولة العثمانية إختصارا لاسمها الرسمي "الدولة العلية العثمانية".

[3] أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط 2012م، ص100.

[4] إتفاق 1888م: معاهدة وقعت في29 أكتوبر 1888بين انجلتر أو الدولة العثمانية نصّت على حرّية الملاحة و سيّادة مصر على قناة السويس.

أتخذت، حتى أن مصر أعتبرت بأنّها غدت جزءا من الإمبراطورية البريطانية، فالأحداث تؤيد ذلك إذ أصبح كل شيء في مصر يبدو كأنّه في صف انجلترا[1].

وفي 12 أكتوبر 1914م كتب إدوارد جراي[2] يقول: "لقد أكدت للصدر الأعظم في مناسبات عدة بأنّ حكومة جلالة الملك لن تغير الحالة في مصر ومع ذلك فإنّ التصريح بأنّ مصر كدولة في حالة حرب وطرد وكلاء ألمانيا والنمسا الذين تسلموا أوراق اعتمادها من الباب العالي، و وصول كتائب عسكرية من الهند. هذا كله خلق جوا من القلق في تركيا"، ومضت الحكومة العثمانية تندد بأعمال انجلترا في مصر، ففي أول نوفمبر 1914م، أرسل السلطان منشورا إلى الدول العظمى "ليلفت نظرها إلى أن وجود الجنود الإنجليز في مصر لا يسمح بممارسة حقوق سيادته"[3].

وبإعلان انجلترا الحرب على الدولة العثمانية رأت ضرورة السيطرة التامة على مصر والقضاء على التبعية الإسمية لها خاصة وقد كانت تعلم جيدا أنّ مصر هي الهدف المقصود، فعملت منذ اليوم الأول لنشوب الحرب معها على جعل مصر أشبه بمستعمرة انجليزية، فمنذ الأول من أغسطس أخذت الحاميات الإنجليزية ترسل إلى الإسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق و إقامة الإستحكامات، و تسخير جميع موارد البلاد لخدمة الإنجليز، وتجنيد العمال والفلاحين بالقوة، واستعمال للمرافق العامة المصرية، وتحويل المدارس إلى مستشفيات، ومزاحمة الشعب في غذائه[4].

ورغم ذلك، فقد أعلنت مصر حيادها، فعندما قامت الحرب، وقبل إعلان انجلترا الحرب على ألمانيا بيوم اجتمع مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدي[5] - رئيس الوزراء والقائم مقام الخديوي الذي كان بالآستانة - في 03 أغسطس 1914م و أوصى بتعليمات يجب مراعاتها في الموانئ المصرية بخصوص سفن المتحاربين في أثناء تلك الحرب بين امبراطور ألمانيا وامبراطور روسيا والحرب بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس، وبذلك تقرر سريان قواعد الحياد بمصر[6] .

ولم يكن غريبا على مصر أنّ تسلك هذا المسلك خصوصا و أنّ الدولة صاحبة السيادة الإسمية عليها لم تشترك في الحرب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد وقفت مصر قبل ذلك على الحياد في

---

[1] أحمد شفيق، المرجع السابق، ص 102.

[2] إدوارد غراي (1862-1933م): سياسي و دبلوماسي لعب دورا كبيرا في سياسة انجلترا الخارجية بين سنتي (1905-1916م).

[3] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص33.

[4] أحمد طرابين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، ص443.

[5] حسين رشدي (1863-1923م): سياسي مصري ورئيس وزراء مصر أربع مرات بين (1914-1919م).

[6] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص20.

الحرب الطرابلسية [1] التركية والحرب البلقانية [2] في وقت كان عليها الإشتراك فيهما بجانب الدولة صاحبة الحق الشرعي في مصر.

وجنّدت انجلترا بعض الصحف المصرية لتقوم بحملة ضد حياد مصر وبضرورة دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء، ومارست ضغوطها وانتهى الأمر بخضوع رشدي واستسلامه فامضى قرار الخامس من أغسطس الذي زجّ بمصر في الميدان الحربي وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية. وأقحمها في تلك الحرب التي قدّمت لها وضحّت من أجلها، وخرجت مصر عن حيادها و أصبحت رهن إشارة انجلترا وغدت جزءا من إمبراطوريتها [3].

و يتضح لنا من ديباجة القرار بأنّه "أشير على الحكومة المصرية، وكان معنى هذا أنّه أملي على مصر" ويؤيد ذلك لورد لويد[4] بقوله: "أنّه لا يمكن الإدعاء بأن التصريح قد أوصت به موجة من الحماس التلقائي من جانب الحكومة المصرية للقضية الإنجليزية، وعدا هذا فرئيس الوزراء كان بطبيعته ذا دهاء وحذر وكان يعمل في تلك الآونة آخذا على عاتقه المسؤولية الجسيمة المترتبة على قيامه بالحكم بالنيابة عن الخديوي في أحوال لم يسبق لها مثيل من قبل لدرجة أنّه لا يكاد يكون محتملا أنّ يصدر تصريحا محددا بمحض إرادته[5] ."

هكذا صدر هذا القرار رغم عدم سلامته قانونيا باعتبار أنّ مصر لم تكن آنذاك تملك توقيع أيّ إتفاق سياسي على هذه الدرجة من الخطورة بغير موافقة الباب العالي صاحب الحق الشرعي فيها، فهو إذن يتعارض مع الفرمانات التي تنص على أن إجراءات الحرب يجب أن يصدر بها أمر من السلطان وحده، وكانت الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت على الحياد. ومع ذلك فقد كانت مصر بمقتضى قرار مجلس الوزراء هذا قد "سحبت نفسها من سيادة الباب العالي[6] ."

و دخلت مصر الحرب مجانا، وقد حاول رشدي أن يبرّر مسلكه هذا بتلك المحاولات التي أذيعت في ذلك الوقت والتّي جاءت بناء على طلب بعض الشخصيات المصرية بشأن إعطاء مصر تعويض بناءا على موقفها من الحلفاء. ويذكر بهي الدين بركات في مذكراته بأنّه جاء على لسان "نائب من نوابنا

[1] الحرب الطرابلسية:عمليات حربية عسكرية بين القوات الإيطالية والدولة العثمانية بين سنتي (1911-1912م).

[2] الحرب البلقانية: حرب نشبت بين الدولة العثمانية والدول البلقانية 1912-1913م انتهت بهزيمة الدولة العثمانية.

[3] محمد بهي الدين بركات: صفحات من التاريخ، ط1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص6.

[4] اللورد جورج لويد (1879-1941):سياسي بريطاني عين مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر(1925-1928م).

[5] محمد بهي الدين: المصدر السابق، ص 8

[6] نفسه، ص 20.

المعروفين المكباتي بك [1] و مستشار من مستشارينا المشهورين بالذمّة والضمير ويظهر أنّها على أفواه الناس يقولون :أنّ رشدي باشا ينتظر قدوم ونجت باشا[2]. سردار[3] الجيش المصري و هو الذي سيقوم بالأعمال في مصر ليطلب منه مكافأة الأمّة المصرية في خطتها في الحرب الحاضرة، ولقد كاشف عمال الوكالة البريطانية بذلك، وقد اختفت ماهية تلك المكافأة، فمن قائل أنّها الجلاء عن مصر وعقد معاهدة هجومية دفاعية معها، و من قال: "بل أنّ ما تطلبه أكثر تواضعا من ذلك وهو منحها المجلس النيابي المنشود"[4].

كانت الخطورة التالية بعد قرار الخامس من أغسطس تنفيذ ما جاء فيه، ومن أهم بنوده قطع علاقات مصر مع أعداء انجلترا، و إخضاع الرعايا الألمان والنمساويين إلى مراقبة شديدة وسيطر الإنجليز على المواصلات السلكية واللاسلكية فمنع شيتهام [5] ممثل انجلترا في مصر إرسال برقيات الشّفرة الصادرة من ممثلي دول الأعداء.

وفي بورسعيد منعت السفينة الألمانية Derfflinger من الرحيل وحجزت السفينة Andros وقد أرسلت ألمانيا تشكو من تصرفات الجيش الإنجليزي مع سفنها وبحارتها واحتجت أيضا على القرار السابق بجملته وخاصة على المادة التي تعطي لانجلترا حقا لقواتها البحرية والحربية بممارسة الحرب في الإقليم المصري، قد بينت ألمانيا أن بلدا كمصر فيه نظام الإمتيازات الأجنبية يتنافى معها تلك الحقوق التي أعطيت لإنجلترا بمقتضى ذلك القرار و أن هذا يحرج ألمانيا كقوة لها إمتيازات في مصر و أنّه من المفروض أنّه يكون الأمر للحكومة المصرية إذ هي الملزمة بالمحافظة على تلك الإمتيازات[6] .

لم يهم انجلترا إعتراضات ألمانيا واتجهت إلى تعطيل الصحيفة الألمانية في مصر Aegyptische Nahrichten فقد كان مجهود جراهام مستشار الداخلية – القضاء على اي نفوذ يمكن له ان يؤثر على المصريين ويكون ضد انجلترا.

أمّا بالنّسبة للنمسا والمجر، فقد احتجتا أيضا على قرار الحكومة المصرية الصادر في 13 أغسطس الذي ينص على سريان جميع أحكام قرار الخامس من أغسطس وتطبيقه على النمسا والمجر،

---

[1] المكباتي بك (1868-1924م): سياسي مصري لعب دورا مهما في الحياة السياسية المصرية أثناء الحرب العالمية الأولى، و يعتبر احد السبعة الذين شكلوا المجموعة الاولى للوفد.

[2] ونجت باشا (1861-1953م): قائد عسكري بريطاني عين مندوبا ساميا في مصر(1917-1919م)

[3] سردار: كلمة أعجمية تعني رئيس الجند أو قائدهم.

[4] سلامة موسى: تربية سلامة موسى، إدراة الكاتب المصري، القاهرة 1984م، ص131.

[5] ملن شيتهام (1869-1938م): دبلوماسي بريطاني شغل منصب المندوب السامي في مصر (1914-1915م).

[6] لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 24.

وطلبتا استفتسار قانونيا لذلك القرار و أوضحتا أن الإمبراطورية العثمانية لم تعلن الحرب عليهما فكيف إذن تكون مصر تلك الدولة التابعة قانونيا لها أن تقطع علاقاتها وتصبح في حالة حرب معهما.

جاءت بعد ذلك الخطوة التالية لخروج رجال الوكالة الألمانية من مصر. ففي أوائل سبتمبر سنة 1914م أبلغ أحد ضباط أركان حرب جيش الإحتلال الإنجليزي، رجال الوكالة الالمانية بضرورة خروج الوكالة وقناصلها من مصر في ظرف ثلاثة أيام، فأبلغ الألمان وزارة الخارجية وطلبوا حمايتهم، ولكن الوزير - عدلي يكن[1] - قابلهم وقال لهم: "أصرّح فيما يختص بالقرار الذي قرره قائد جيش الإحتلال بشأنكم أن هذا العمل لم يصدر عن الحكومة المصرية بل هو نتيجة قرار قررته السلطات الإنجليزية وليس في وسع الحكومة المصرية منع تنفيذه."

وتحت تهديد قائد جيش الإحتلال الإنجليزي ترك البلاد قناصل كل من ألمانيا والنمسا والمجر، ورحلوا لبلادهم و لم تستطع الحكومة المصرية و لا رئيسها أن تحمي ممثلي هذه الدول. وتبعا لذلك أقفلت أبواب القنصليات الألمانية والنمساوية في القاهرة والإسكندرية و بورسعيد وسافر المعتمدان بعد أن اوكلا إلى معتمدي أمريكا و إيطاليا حماية رعايا دولتيهما في مصر. ورأت انجلترا ضرورة القضاء على أي حركة او نشاط ألماني في مصر يتعلق بالرعايا الألمان والنمساويين .

و مضى شهر أغسطس ولم تتخذ تدابير لتسجيل الألمان والنمساويين المقيمين في مصر أو لمنع الإحتياطيين منهم في الجيش من السفر، وفي سبتمبر منع الإحتياطيون العزاب من السفر ثمّ المتزوجون، وفي أكتوبر صدر أمر بتسجيل الأسماء بالنسبة للذين جاوزوا الثماني والأربعين سنة فقد كانت لهم رخصة بالإقامة في البلاد وممارسة أعمالهم، تبعهم الإحتياطيون العزاب اللذين أرسلوا إلى الإسكندرية، ثمّ إلى مالطا، وفحصت أوراق الذين كانت أعمارهم ما بين الثمانية عشر والخامسة والأربعين، و من لم يستطع تقديم دليل على أنّه معفي من الخدمة العسكرية أرسل إلى مالطا فبلغ عدد الذين أبعدوا إليها ألفا وستمائة وواحدا وخمسين شخصا حتّى أواسط سبتمبر 1914م، أمّا بقية الرعايا فقد خضعوا لمراقبة شديدة، وقد صدر إعلان بحق الرعايا الألمان في منطقة القناة لتقديمهم إلى الحكومة لعمل اللازم امّا لترحيلهم أو للضغط عليهم[2] .

هكذا راحت السلطة في مصر تنكل برعايا ألمانيا وحلفائها، وعلا صوت ألمانيا بالإحتجاج على التصرفات الوحشية لعساكر الإنجليز تجاه رعاياها وعلى سبيل المثال فقد كان أحدالرعايا الألمان يملك

[1] عدلي يكن (1864-1933م): سياسي مصري من أصول تركية ألبانية تولّى رئاسة وزراء مصر ثلاث مرات بين أعوام (1921-1930م).

[2] محمد بهي الدين: المصدر السابق، ص 25.

عزبة بالقرب من السويس، فأوقف عن مزاولة عمله بواسطة الجنود الإنجليز وسجن في سجن السويس ثم نقل إلى القاهرة و وضع تحت المراقبة.

وبعد إعلان الحماية[1] على مصر وتقدم الأعمال العسكرية في سوريا، رأت السلطة العسكرية أنّه لا غنى عن اتخاذ تدابير أشمل من الأولى ضد الألمان والنمساوين لا سيما بعد أن عرفت أنّ كثيرين منهم يبثون في صدور المصريين الإعتقاد بقوة ألمانيا و نصرتها في الحرب.

خطوات تغيير وضع مصر السياسي:

بعد قرار الخامس من أغسطس رأت انجلترا ضرورة عمل شئ آخر، فلم يكفيها إقحام مصر في هذه الحرب بل لابد من تغيير الوضع السياسي في مصر وذلك لتوقعها دخول الدولة العثمانية الحرب رغم تأكيد الأخيرة في استمرار حيادها، وقد كانت على يقين من دخول الدولة العثمانية الحرب لذا تقرر تغيير الحالة السياسية في مصر، بعد أن رأت أن الفرصة قد حانت لإنهاء السيادة العثمانية و إحلال السيادة الإنجليزية على مصر قانونيا، لذا أرسل قائد القوات البريطانية إلى المندوب السامي شيتهام في 27 سبتمبر 1914 برقية يبلغه فيها بإنهاء السيادة العثمانية على مصر، وضرورة عزل الخديوي عباس[2] وتعيين الأمير حسين كامل[3] مكانه و أنّه في إمكانه إعلان الأحكام العرفية على مصر، أمّا بالنسبة للإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة فبلغه بالنظر فيهما فيما بعد. [4]

من هذا نرى أن انجلترا منذ بادئ الأمر فكرت في عزل عباس، وهذا فعلا ما كانت تنويه حتى قبل الحرب، فقد سافر كيتشنر[5] لبحث هذا الموضوع وبمجيء الحرب اتيحت هذه الفرصة بل ولتغيير الوضع السياسي في مصر.[6]

---

[1] الحماية: مصطلح سياسي يعني قيام دولة قوية بالإشراف على دولة ضعيفة وتسيير شؤونها وهي شكل من إشكال الإستعمار.

[2] الخديوي عباس حلمي الثاني (1874-1944م): خديوي وحاكم مصر منذ سنة 1892م إلى غاية عزله من طرف الانجليز سنة 1914م

[3] حسين كامل (1853-1917م): سلطان مصر بين سنتي (1914-1917م) وذلك خلال فترة الإحتلال البريطاني.

صحيفة الوقائع المصرية، 1914/11/06م ملف مصور .

[4] أحمد طرابين: المرجع السابق، ص 544.

[5] هربرت كتشنر (1850-1916م): ضابط في الجيش البريطاني و وزير الدولة لشؤون الحرب خلال الحرب العالمية الأولى.

[6] نفسه، ص 550.

كان على انجلترا في ذلك الوقت وهي حليفة كل من روسيا وفرنسا أن تعلمهما بهذه الخطوة حتى لا تلقي أي معارض، فاستدعى جراي كل من ممثلي فرنسا و روسيا في لندن و أبلغهما بذلك –أنّه إذا دخلت الدولة العثمانية الحرب فستعلن الحماية البريطانية على مصر - وعندما رأى منهما عدم المعارضة أسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتبليغ القرار رسميا ببرقية مرسلة إلى كل من سير برتي - سفيرها بفرنسا و سير بوكانان سفيرها في روسيا ليبلغ الأمر رسميا إلى كل من الحكومتين و أبانت لهما أنه سيستمر العمل بنظام الإمتيازات والمحاكم المختلطة، وقد أرسلت صور من هذه المذكرة إلى شيتهام بمصر .

عندما وصلت هذه المذكرة إلى شيتهام وكان على دراية كافية ويعلم جيدا شعور المصريين في ذلك الوقت من إعلان الحماية على البلاد، وعلى الفور كثرت اجتماعاته بحسين رشدي الذي تخوف هو الآخر من إعلان الحماية و أكّد له أنّ ذلك الإجراء قد يفضي إلى قيام الثورة في البلاد ونحّى نفسه عن مسؤولية ذلك بل و هدد بالإستقالة لأنّه كان يأمل نوال شئ لصالح مصر بعد توقيعه على قرار الحرب، وعندما أحسّ شيتهام بهذا الموقف المعقد رأى أن يرسل لحكومته بطلب التريث في إعلان الحماية والإكتفاء بإعلان الأحكام العرفية بعد أن إتفق مع قائد القوات البريطانية، و أبان أن ذلك سوف يهدئ الحالة و أشار ببقاء رشدي في منصبه و بجانبه رجال الدّين لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب خصوصا بعد أن يعلن الحرب على تركيا صاحبة الخلافة الإسلامية. كذلك أوضح أنّه يمكن اتخاذ الإجراءات تدريجيا للوصول إلى إعلان الحماية و أخيرا ألّح في ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد[1].

جاءت بعد ذلك الخطوة المتوقع حدوثها وهي إعلان الأحكام العرفية، فعلى إثر نشوب الحرب بين الدولة العثمانية و روسيا في الأول من نوفمبر، أصبح من المتوقع حدوث أن تعلن الحرب بينها وبين انجلترا لذا سارعت انجلترا بإعلان الأحكام العرفية على مصر، وعندما أراد مكسويل[2] إعلانها لقى معارضة من جانب حسين رشدي في بادئ الأمر لدرجة أنّه هدّد بالإستقالة، لكن رشدي كعادته دائما يتمنع في أول الأمر ثمّ ما يلبث أن يخضع لليد العليا المتحكمة في كل شيء، و في 02 نوفمبر أعلن مكسويل أنّه أمر من قبل الحكومة البريطانية أن يأخذ على عاتقه مراقبة القطر المصري لكي يضمن حمايته، وبناء على ذلك أصبحت مصر تحت الحكم العسكري و هذا في حد ذاته يدل على أنّ انجلترا قد عقدت العزم لفرض سلطاتها على مصر والقضاء على سيادة الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه أصدر مكسويل إعلانا

[1] لطيفة محمد سالم,المرجع السابق، ص22.

[2] السير جون ماكسويل (1859-1929م): ضابط في الجيش البريطاني شارك في الحرب المهدية في السودان و قائد جيوش الاحتلال الانجليزي في مصر.

آخر حذر فيه الأهالي من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا ودعاهم إلى إتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية. وقد أبلغ شيتهام هذا الأمر المنشور إلى رشدي فأدخل عليه بعض التعديل بخصوص السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية التي أصبحت منحصرة في يد القائد العسكري[1].

وفي 07 نوفمبر أعلن مكسويل بأنّه من يوم 05 نوفمبر أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب و بيّن أن دولته تحارب لغرضين و هما: "الدفاع عن حقوق مصر وحريتها بالتي أكسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال و استمرار هذا القطر في التمتع بالسّلم والرخاء اللذين تحققت بهما مدّة الإحتلال البريطاني، و لعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الإحترام والإعتبار عند مسلمي القطر المصري فقد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة ولكنّها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي و تطلب منهم الإمتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة حركاتها أو أداء أي مساعدة لأعدائها".[2]

و قد اتفق رشدي مع شيتهام على أن يبقى في منصبه عندما يتلقى منه مذكرة رسمية تنقل إليه نسخة من المنشور القصير الذي كتبه مكسويل يعلن فيه حالة الحرب مع الدولة العثمانية متكفلا بالمسؤولية التامة في الدفاع عن البلاد كذلك طلب من الشعب بألّا يساعد العدو و بأن يكون كل وزير له سلطته في الأمور الملكية الخاصة به[3].

هكذا أعلنت الأحكام العرفية و وضعت مصر تحت الحكم العسكري الذي أنزلها إلى مرتبة الأغلال و أصبحت تلك الأحكام وصمة عار في جبينها، تلك الأحكام التي صدرت بموافقة رئيس الوزراء و وزرائه، فقد كان من الممكن أن يتشدد في الموقف ولكن كبقية الإجراءات التي اتخذتها انجلترا منذ بادئ الحرب خضعوا لها مستسلمين. وبذلك أصبح الجيش البريطاني وسلطته فوق كل شئ فهما السلطة التشريعية والتنفيذية للبلاد، حيث امتدت الأحكام العرفية على كل مظهر من مظاهر الحياة المصرية.

وفي 06 نوفمبر سلّم مكسويل مذكرة إلى لندن يبلّغها أنّه اتخذ كل الإجراءات لمنع المصريين من تقديم أية مساعدة للعدو وخاصة تركيا، بعد ذلك البلاغ الذي أصدره يحذر فيه من توزيع المنشورات التي تعادي انجلترا والتهديد بالمحاكمة أمام مجلس عسكري[4] .

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المرجع السابق، ص99.

[2] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص30.

[3] فخري عبد النور: مذكرات فخري عبد النور، ط 1992م، دار الشروق، بيروت، ص 11.

[4] سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول: الجزء الخامس، كراسة، 28، ص 519.

وانتهى الأمر بأن أصبحت مصر في حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية. وبذلك نجد أنّ انجلترا التي سبق أن توسّلت بالسّيادة العثمانية للتخلص من الخدّيوي اسماعيل و عزله تعمل على هدّم هذه السيادة متعلّلة بأنّها تريد أن تغدق هذه السّيادة على المصريين أنفسهم في سبيل تطورهم نحو الحكم الذاتي.[1]

و كثرت الإجتماعات بين شيتهام و رشدي بشأن الحالة السياسية في مصر وكان من خطة الأول تنفيذ الأمور تدريجيا فهو على يقين من أن لندن تنوي تغيير الحالة السياسية في مصر لذا أجرى محاولات كثيرة لإقناع رشدي بتقبل إعلان الحماية على مصر، وقد أيقن أنّه ممكن لرشدي الموافقة على الحماية في مقابل إعطاء مصر نوعا من التعويض مقابل انفصالها عن الدولة العثمانية.

و أخيرا رأى رشدي أن يعمل شيئا - في نظره - لصالح مصر بأن يحصل على بعض الإمتيازات من انجلترا فأعد مذكرة شفوية لشيتهام تحدد العلاقة بين الدولتين، وقد أوضح سعد زعلول في مذكراته محتوياتها فيقول: "كان رشدي قد قدّم قبيل هذا التاريخ 18 ديسمبر 1914م مذكرة إلى شيتهام قال فيها: أمّا قرار الحكومة البريطانية بتعديل حالة مصر السياسية، ينبغي وضع نظام سياسي إداري لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح انجلترا السياسية، وفوائد الأوربيين المالية والتجارية ويكون من شأنه أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمّة حتّى ترضى عن الحالة الجديدة و إليك ما يمكن عمله: إعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية[2]:

- أولا: أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس والمحافظة بوجه الإجمال على سلام القطر المصري.
- ثانيا: أن يكون لإنجلترا حق المراقبة المالية مراقبة تؤدي إلى إلغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة انجليزية.
- ثالثا: ضرورة موافقة الحكومة الإنجليزية على القوانين المختصة بالأجانب .
- رابعا: ضرورة موافقته على عقد أية معاهدة مع أي دولة أجنبية. وبأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم الوطني والجيش الوطني والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية.

و تستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامي المالي بجعل رأي الجمعية الشرعية قطعيا في بعض المسائل لاسيما المسائل الآتية :

[1] فخري عبد النور ،المصدر السابق، ص 13.

[2] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 31.

- أولا: الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية كحق الإنتخاب والخدمة العسكرية.
- ثانيا: المحاكم الشرعية.
- ثالثا: الأوقاف.
- رابعا: المجالس الحسبية.
- خامسا: التعليم المدني والديني.
- سادسا: فرض الضرائب الجديدة وكل تعديل في الضرائب الموجودة أو إلغاؤها.

و يعقّب على ذلك سعد زغلول بقوله: "عُرض على رشدي باشا هذه المذكرة ورغب أن تضاف إليها القوانين المدنية و الجنائية الخاصة بالوطنيين فلم يعارض ولكنّه أشار إلى تشدد الإنجليز...".

كان هذا هو نص المذكرة التي أعدّها رشدي لشيتهام، ومن يتمعن فيها يجد أنّها مجحفة بحق مصر، فهي في حد ذاتها حماية قبل أن تصدر الحماية وانجلترا فيها هي سيدة الموقف، فمصالحها السياسية تفيض بها المذكرة وليست انجلترا فحسب، ولكن الأجانب أيضا فهي تعضد مصالحهم، فكيف أمكن لرشدي أن يطالب بأن تكون مصر دولة مستقلة ملكية دستورية. وانجلترا واضعة يدها عليها بهذا الشكل، إذ أعطاها حقوقا كثيرة: أعطاها حق احتلال البلاد بحجة المحافظة على سلامتها كما فعل من قبل في قرار الخامس من أغسطس حينما قال "نظرا لأن وجود جيش الإحتلال في القطر". وهذا اعتراف صريح من رئيس الوزراء باحتلال إنجلترا مصر[1].

وقد كررها مرة ثانية في المذكرة حين قال بان لها الحق في السيطرة على قناة السويس. ولم يكتف رشدي بالسيطرة السياسية إذ أطلق يدها ايضا في السيطرة المالية فجعل لها حق المراقبة المالية بعد إلغاء صندوق الدين و أعطاها الإشراف على قوانين الأجانب بل و السيطرة على العلاقات الخارجية[2].

إذن ماذا بقي لمصر بعد ذلك؟ إنّه منّ عليها بأشياء بسيطة، ليست لها أهمية إطلاقا، لقد كان في إمكان رشدي وهو يعلم تمام العلم أن انجلترا في ذلك الوقت كان يمكنها أن تضحي بأي شيء يقرب مصر إلى الاستقلال السياسي نتيجة لظروف الحرب وتقدم ألمانيا فيها، وكانت مواقفه ضعيفة رغم أنّه هدّد بالاستقالة في أكثر من مرة لكنّها اقتصرت على الناحية الشكلية فقط. ورغم الضعف الظاهر في المذكرة فإنّ رشدي ما لبث أن تراجع حتّى عمّا جاء فيها و قبل أن تكون مصر تحت الحماية البريطانية دون قيد أو شرط أو حتّى دون التمسك بما جاء فيها من طلبات لا قيمة لها.

[1] فخري عبد النور: المصدر السابق، ص17.

[2] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 513.

من هذا نرى أنّ مسلك الوزارة قد خلا من الحنكة والإقدام وهذا في حد ذاته شجع الإنجليز على سوق المصريين للحرب عنوة، ولم يقنع كل من رشدي وعدلي بهذا بل جاوزاه إلى حد التطوع بالأحاديث والتصريحات هلّلوا فيها للسياسة الإنجليزية بتلك الحماية التي إحتضنوها و اعتبروها أُمنية من الأماني الوطنية التي تتوق مصر إليها[1].

المبحث الثاني: إرهاصات الأحزاب السياسية في مصر :

انتشرت الثورات وحركات الإصلاح خلال القرن 19 م، نتيجة الثورة الفرنسية، وأدى التدخل الأجنبي في مصر، وكذا الامتيازات الأوروبية، وكذا الصراع القائم على السّلطة بين الحكام الأجانب والوطنيين إلى نشوء حركة وطنية فكرية لنشر الوعي ضد التدخل الأجنبي، فظهر مفكرون مثل: رفاعة الطهطاوي[2] الذي أصدر كتابا "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، والذي شرح فيه الدستور الفرنسي و مبادئ الثورة الفرنسية. وفي 1811م قدم جمال الدين الأفغاني[3] إلى مصر ليدعو إلى الجامعة الإسلامية ومعاداة الاستعمار، ثم خلفه تلميذه محمد عبده[4].

وقد كان للطهطاوي والأفغاني دور هام في تاريخ السياسة المصرية، إضافة الى عبد الله النديم[5] الملقب خطيب الثورة العرابية، الذي أنشأ صحيفة أسبوعية سماها :"التنكيت والتبكيت".

وقد كان ظهور الأحزاب السياسية في مصر وبدء نشاطها منذ 1906م إلى 1907م، و التي كان من أهم أسباب ظهورها هو انتشار الوعي نتيجة فتح المدارس والمطبعة التي أقامها محمد علي وما بعده،

---

[1] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 514.

[2] رفاعة الطهطاوي: رافع (1801-1873م) عالم وصحفي مصري- يعتبر رائد النهضة الفكرية الحديثة في مصر، تلقى العلم في الأزهر، وأكمل تحصيله بفرنسا. من شهر آثاره: تعريب القانون المدني الفرنسي، تاريخ قدماء المصريين ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز. ينظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1932م.

[3] جمال الدين الأفغاني (1838-1897 م): مصلح ديني. تعاون مع الشّيخ محمد عبده في إصدار مجلة "العروة الوثقى" من باريس، حثّ المسلمين على التحرر من الاستعمار. يعتبر أحد أبرز رجال الإصلاح في القرن الـ 19م ، وأكبر السّاعين إلى الجامعة الإسلامية، ينظر: منير البعلبكي: المرجع نفسه، ص 60.

[4] محمد عبده (1849-1905م): مصلح ديني مصري، و من كبار الدعاة إلى التجديد في العالم الإسلامي، أختير مفتيا للدّيار المصرية (1899م) تعاون مع جمال الدين الأفغاني في إصدار مجلة "العروة الوثقى". من آثاره: رسالة التّوحيد، شرح نهج البلاغة. ينظر: منير البعلبكي: المرجع نفسه، ص 420.

[5] عبد الله النديم: هو عبد الله بن مصباح بن إبراهيم الإدريسي الشهير بابن النديم. ولد في عيد الأضحى في 1845م بالإسكندرية، وهو من تلاميذ جمال الدين الأفغاني. انضم لجمعية مصر الفتاة، ثم أنشأ أول جمعية بالإسكندرية وهي الجمعية الخيرية الإسلامية في 18 أفريل 1819م. كما أنشأ مجلة التنكيت والتبكيت ثم غير اسمها فأصبحت "الطّائف" باقتراح من أحمد عرابي، وقد كان مستشارا لعرابي وجريدته هي "جريدة الثورة العرابية". توفي في 10 أكتوبر 1896 م. ينظر: نجيب توفيق :عبد الله النديم - خطيب الثورة العربية - مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1940م ،ص 23-50-52-85.

وكذا ثورات المصريين على الاحتلال البريطاني، فظلت تؤدي دورا فعالا في الحركة الوطنية المصرية رغم الضغوط حول نشاط بعضها.

وقد عرفت مصر الأحزاب السياسية بعد ولادة الصحافة الوطنية التي احتضنت من الأحزاب فهيأت الأرضية لها لاستقبالها.

وانفرد النشاط الصحفي والحزبي في مصر أواخر القرن الـ 19م و مطلع القرن الـ 20م بظاهرة تأليف الأحزاب حول الصّحف القائمة، بدل تشكّل الأحزاب أولا ثم تصدر صحفا تنطق بلسانها.

فقد تأسس الحزب الوطني الحر في منتصف جويلية 1907م برئاسة محمد وحيد[1] منتهجا سياسة "المقطم" التي كانت تصدر منذ فيفري 1889م مؤيدا للإحتلال البريطاني، فقام برنامج الحزب على مجموعة من النّقاط منها:

- الدعوة للسلم مع الإنجليز والإستفادة منهم.
- السعي إلى الحكم النيابي تدريجيا.

واتخذ الحزب الوطني الحر من "المقطم" منبرا لنشر أفكاره، ثمّ أصدر رئيسه صحيفة للحزب هي "الأحرار" الأسبوعية في 15 مارس 1908م و صار اسم الحزب "الأحرار المصريين"، لكن صحيفة "الأحرار" لم تستمر في الصدور إلاّ سنة واحدة فقط نتيجة ضعف الحزب[2] وتشابهها مع المقطم.

وقام حزب الأمّة في 12 سبتمبر 1907م على مبادئ صحيفة "الجريدة" التي كانت تصدر منذ 09 مارس 1907م، و ترأس الحزب محمود سليمان باشا[3]، رئيس صحيفة الجريدة. واختير لطفي السّيّد[4] رئيسا لتحريها سكرتيرا عاما للحزب.

---

[1] محمد وحيد بك الأيوبي: ولد في 1872م، أحد أثرياء مصر: درس القانون، وهو رجل سياسي مؤسس الحزب الوطني الحر في 1907م، كما أنشأ جريدة الأحرارلتكون لسان حزبه.

[2] رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية والحركة الوطنية (1882-1922م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1969م، ص95.

[3] محمود سليمان باشا: هو محمد ابن محمود باشا سليمان ، سيّاسى مصري ورئيس وزراء ، ولد بأسيوط 1877م، اشترك في تأليف الوفد المصري 1918م. خلف عدلي باشا في رئاسة حزب الأحرار: شكل وزارته الأولى في 1928م. وألّف وزارته الثّانية في 1937م. منح لقب "صاحب المقام الرفيع" - توفي في 31 جانفي 1941م. ينظر: أحمد عطية الله المرجع السابق، ص 1159-1160.

[4] لطفي السّيّد: هو أحمد لطفي السيد ولد في 1288هـ، الموافق 1872م بمديرية الدقهلية، اشتغل بالمحاماة إلى غاية 1908م، ألّف حزب الأمّة في 1908م، شارك في تأليف الوفد المصري 1908م ، ينظر: زكي فهمي : صفوة العصر في تاريخ و رسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولي، مصدر 1995م، ص 386-390.

وقد أسس الجريدة جماعة من كبار الملاك وبعض المثقفين من مدرسة الشيخ محمد عبده، ورأوا أن تكون صحيفتهم مصرية حرة، تنطق بلسان مصر وحدها، دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية، أو إلى إحدى السلطتين الشرعية والفعلية في البلاد[1].

قامت سيّاسة "الجريدة" على المطالبة بالاستقلال والدستور، وإنماء الشّخصية المصرية وتوحيد عنصري الأمّة: الأقباط والمسلمين، وإخلاص النّصح للحكومة، نقد أعمال السّلطتين الشّرعية والفعلية كما أنّها كانت تصرّح بسياستها اتجاه الإنجليز بالسّلم مع المحاسبة.

رغم دعوة حزب الأمّة للقومية المصرية قد وجدت قبولا عميقا لدى المثقفين والأقباط إلاّ أنّها لم تنتشر كالجامعة الإسلامية التي روج لها الحزب الوطني في مجتمع أغلبيته مسلمة.

لكن بسبب القيود والأحوال في أثناء الحرب العالمية الأولى اعتزل أحمد لطفي السّيد السّياسة والصّحافة، ممّا أدّى إلى ضعف الحزب، وتوقفت الجريدة من الصدور في 01 جويلية 1915م[2].

وتألّف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية في 09 ديسمبر 1907م على مبادئ صحيفة "المؤيد"، برئاسة صاحبها ورئيس تحريرها الشيخ علي يوسف[3] الذي أصدرها بالإشتراك مع أحمد ماضي[4] في 01 ديسمبر 1889م، معتمدة على تأييد الخديوي لمواجهة صحيفة المقطم، والمطالبة بالجلاء، والدعوة للجامعة الإسلامية، وإقامة حكم نيابي مقيد بحكم الخديوي وسلطاته.

ثمّ استقل علي يوسف بصحيفة المؤيد، فانتشرت في مصر، رغم محاربة البريطانيين لها، وبعد زيارته إلى لندن في 1903م وعقد الإتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في 1904م ضعفت مكانته وصحيفته لدى الوطنيين، وتقدمت عليها "اللّواء" في المكانة الأدبية والإنتشار.

---

[1] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517- 1919م) دار المعرفة الجامعية، مصر،1993م. ص ص 444-445.

[2] رمزى ميخائيل: المرجع السابق ص 37.

[3] الشّيخ علي يوسف: صحفي وسياسي مصري ، وهو الشيخ علي بن أحمد يوسف، ولد ببلدة بلصفورة بمركز سوهاج، أصدر مجلة الآداب الأسبوعية، وفى 1889م، أصدر جريدته المؤيد، وأسّس في 1907م حزب الإصلاح، توفي في 1913م. ينظر إلى: أحمد عطية الله عطية الله أحمد: القاموس السياسي ، ط3، دار النهضة العربية القاهرة، 1968م، ص 816. سليمان صالح الشيخ: علي يوسف وجريدة المؤيد - تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن - الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ، 1990م، ص17-131.

[4] أحمد ماضي أبو العزائم: عالم صوفي مصر، ولد برشيد، و هو من علماء الأزهر، ولد في 1869م. اشتغل بالتدريس في مصر والسودان، من مؤلفاته الطريقة العزمية، توفي في 1937م. ينظر إلى: الموسوعة العربية الميسرة، المرجع السّابق، ص 3056.

ثمّ ترك علي يوسف رئاسة تحرير صحيفة المؤيد أواخر 1912م وأثناء الحرب العالمية الأولى توقف الحزب على النشاط، وأوقفت الصحيفة في 08 ديسمبر 1905م[1].

أمّا الحزب الوطني، فقد أعلن مصطفى كامل[2] تأسيسه في رسميا في 27 ديسمبر1907م بعد أن تألف واقعيا على مبادئ صحيفة "اللواء" التي ظهرت في 01 جانفي 1900م، ثم تعرض لمشاكل مالية و سيّاسية بعد وفاة مصطفى كامل في 11 فيفري 1908م، وتمّ إغلاقها في 31 أوت 1912م تم واصل بعده محمد فريد بك[3] نضال الحزب، لكنّه لم يستمر طويلاً، حيث اضطر إلى الخروج من مصر تحت ضغط الظّروف السّيّاسيّة واستمر في قيادة الحزب من هناك مصر.

و في سبتمبر 1908م تأسس الحزب المصري بزعامة أخنوخ فانوس[4] و هو مؤلف من بعض أثرياء الأقباط الموالية للاحتلال.

وفي جويلية 1909م تشكل حزب العمال برئاسة الصحفي محمد أحمد حسين وقد تشكل من الطبقة العاملة من المصريين، كما تشكّل أيضا الحزب الإشتراكي المبارك برئاسة الدكتور حسن فهمي جمال الدين بك. وكذا حزب النبلاء الذي تكون في أكتوبر 1908م[5].

أمّاعن الأحزاب السياسية التي تشلكت بعد ثورة 1919م فهي كما يلي:

[1] محمد متولي: مصر و الحياة الحزبية والنيابية قبل 1952م - دراسة تاريخية وثائقية - دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م، ص 154.

[2] مصطفى كامل: هو مصطفى كامل بن علي محمد، و هو وطني و سياسي مصري: ولد فى 1874م بالقاهرة، حصل على شهادة الحقوق في 1894م من كلية تولوز الفرنسية. أنشأ جريدة اللواء في 1900م. وفي 1907م ألف الحزب الوطني، توفي في 1908م وأقيم له ضريح قومي نقلت إليه رفاته في في فيفري 1953م. ننظر إلى أحمد عطية الله : المرجع السابق، ص 1181 ، وللإطلاع أكثر ينظر إلى عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط3، دار المعارف، القاهرة ، 1984م.- عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، مكتبة الإسكندرية، مصر ،1987م،ص 11-47.

[3] محمد فريد بك: هو محمد فريد بك بن أحمد فريد باشا، سياسي و زعيم وطني مصري ولد بالقاهرة في 1868م. درس القانون، انضم إلى الحزب الوطني في 1907م، وترأسه بعد وفاة مصطفى كامل في 1908م، هاجر إلى أوروبا لمواصلة جهاده فكان ينظم الجمعيات المصرية ويشترك في المؤتمرات الوطنية بالعواصم الأوروبية، توفي في برلين في 11 نوفمبر 1919م، ينظر إلى أحمد عطية الله المرجع السابق، ص1159.

[4] أخنوخ فانوس: ولد في 1856م بأسيوط. وهو محامى قبطي مصري، أسس جمعية خيرية في أسيوط في 1878م. منحته الجامعة الأمريكية الدكتوراه الفخرية فى 1910م. أسس الحزب المصرى في 1908م. توفي في 1918م، موقع المعرفة m.marefa.org أطلع عليه يوم 24 مارس 2023م على الساعة 21:30 ليلا.

[5] محمد متولي: المرجع السابق ص 153.

حزب العمال الإشتراكي الشيوعي المصري بزعامة محمود حسني العرابي في 1921م، وهو حزب شرعي، لكن بعد صدور دستور 1923م أصبح أي تنظيم شيوعي ممنوع تماما. وقد تشكل حزب شيوعي مصري آخر في 1949م لكنه كان سريا.

كما كانت هناك أحزاب دينية كحزب الله (شباب سيدنا محمد) وحزب الإخاء. وحزب الإصلاح الإسلامي وحزب الإخوان المسلمين[1].

وهناك أحزاب الأقلية، ويقصد بها أنها كانت أقلية إذا ما قورنت بحزب الأغلبية ، منها :

- الحزب السعدي الذي انفصل أصلا كجناح عن حزب الوفد بعد خروج أحمد ماهر[2] والنقراشي[3] عن حزب الوفد وكونا حزبا لهما عرف بالهيئة السعدية.
- وحزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد وهو سكرتير حزب الوفد من (1927-1942م) ثم انفصل في 1942م مشكلا حرب الكتلة الوفدية.
- وكذا حزب مصر الفتاة الذي أصبح يسمى الحزب الإشتراكي الإسلامي، ثم حمل اسم الحزب الاشتراكي فقط منذ 1949م.

إلى جانب ذلك وجدت أحزاب شكلتها لتكون أداة لها، أحدهما حزب الشعب 1926م و الآخر هو حزب الاتحاد الأول 1930م.

علاقة حزب الوفد بالأحزاب الأخرى:

إختلفت نظرة الأحزاب السياسية في مصر لأبعاد المشكلة السياسية والإجتماعية، لذلك انتهج كل منها منهجا و أسلوبا خاصا به ممّا أدى إلى وجود تنافس و صراع بينها وبين حزب الوفد من جهة و علاقة تقارب و تعاون من جهة ثانية، وسوف نفصل في طبيعة هذه العلاقات[1].

---

[1] محمد متولي: المرجع السابق، ص 154. وللاطلاع أكثر، ينظر إلى: عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر (1918 - 1936م) ، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1998م، ج 1، ص 32-37. محمد حمزة حسين الدليمي: السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر (1882-1914م)، ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م، ص 153-155.

[2] أحمد ماهر: سياسي مصري، ولد في 1888م، ارتبط اسمه بادئ الأمر بحزب الوفد، عُيِّن في 1924م وزيرا للمعارف في وزارة سعد زغلول، ثم انفصل عن الوفد وأنشأ حزب سماه الهيئة السّعدية، تولّى رئاسة الوزارة في 1944م. أُغتيل في مبنى البرلمان1945م. ينظر إلى: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 414.

[3] النقراشي: هو محمود فهمي باشا، وهو سياسي مصري، ولد بالإسكندرية، عيّنه سعد زغلول وكيلا لمحافظة القاهرة في 1924م، وعيّن في وزارة مصطفى النحّاس وزيرا للمواصلات في 1930م، وفي 1938م أصبح وزيرا في وزارة أحمد ماهر وأسّس معه حزب الهيئة السّعدية، شكّل أول وزارة برئاسته في 24 فيفري 1945م. تمّ إغتياله بمبنى وزارة الدّاخلية في ديسمبر 1948م. ينظرإلى: أحمد عطية الله المرجع السابق،ص 1303-1304.

علاقة حزب الوفد بالحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوري:

كانت العلاقة بينهم في البداية علاقة ودية، وكانت الجمعية الجديدة أول مرحلة تقارب بين الحزبين، لكن سرعان ما توترت العلاقات بينهما بسبب جمود برامج الحزب الوطني وإلتفاف الجماهير حول حزب الوفد[2].

أمّا عن علاقة حزب الوفد بحزب الأحرار الدستوري فقد وجد توافق في أراء الحزبين فيما بمسألة الإصلاح الزراعي و تحديد الملكية في مصر حيث عمل الحزبين على تأييد نشر الملكية الصغيرة و تشجيعها و حمايتها للوقوف في وجه كبار الملاك و الإقطاعيين في مصر[3]، لكن هذا لا ينفي أن حزب الأحرار الدستوري كان من أشد خصوم الوفد إذ عمل بالتنسيق مع الحزب الوطني من أجل التأثير على جماهيرية و شعبية حزب الوفد.

علاقة حزب الوفد بجماعة الإخوان المسلمين:

رغم موقف جماعة الإخوان المسلمين و رفضها للدخول في صراعات الأحزاب السياسية، إلّا أنّ علاقة حزب الوفد بها اتسمت بالعداء و التنافس في كسب شعبية الجماهير، فقد كان برنامج جماعة الإخوان المسلمين[4] يتمحور حول شمولية الإسلام للحياة و تحكيم شرع الله ممّا أدّى إلى إلتفاف الجماهير حولها وحول برنامجها، مقابل تراجع شعبية حزب الوفد أمامها، هذا التراجع أدى إلى بداية عداء حزب الوفد لجماعة الإخوان المسلمين و أحسّ أعضاؤه أنّ هناك من سينازعهم على كرسي السلطة و الحكم[5].

علاقة حزب الوفد بحزب العمال:

كان حزب العمال حريصا على المطالب الإجتماعية للعمال المصريين في ظل تدني وتدهور أوضاعهم المهنية في ظل الإحتلال، لذلك أبدى سعد زغلول في خطابه في 19 ماي 1921م، بأن الوفد

---

[1] سامح لاشين: ديمومة الصراعات الحزبية، مجلة افاق السياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، ع 22، 2015م، ص86.

[2] محمد متولي: المرجع السابق، ص 158.

[3] عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952م إلى نهاية أزمة مارس 1954م، ط 2، مكتبة المدبولي، ص100-102.

[4] الإخوان المسلمين: منظمة سياسية دينية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية أسسها الشيخ حسن البنا في 1929م في مدينة الإسماعيلية المصرية وانتشرت الحركة بسرعة بمختلف أنحاء مصر و الوطن العربي، لكن بدأ الطابع السياسي يغلب على الطابع الديني فيها شيئا فشيئا، وفي 1948م صدر قرار بحلّها، وأعيد تنظيمها في 1950م. وعاد جمال عبد الناصر إلى حلّها وتصفيتها في 1954م كبقية الأحزاب الأخرى، و لحركة الإخوان امتدادات في عدة أقطار عربية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، المرجع السابق ، ص 112-113.

[5] سيد محمود حسن: حكاية كبري عباس، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، دط، ص ص 32-33.

متفق مع أراء حزب العمال الإجتماعية قائلا:" أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن إرتياحي لخطتكم، ولكن أقول لكم ولقرائكم أني لست ممن يهتمون بالمباحثات في الشؤون الإجتماعية، وأننا اتصلنا بالجريدة لأنها قبلت أن تكون وسيلة لأرائنا السياسية"[1].

وخلاصة القول أنه كان هناك نوعين من العلاقات بين حزب الوفد والأحزاب الأخرى، عدائية بسبب التنافس على السلطة و كسب شعبية الجماهير، وودية من أجل مصلحة كل منها.

المبحث الثالث: تأثير الأحزاب السياسية على واقع مصر

إنّ أهم الأحزاب السياسية خلال الفترة (1919-1952م) هو حزب الوفد الذي يعتبر حينئذ صوت الشعب المعبّر عن مصالحه. وهذا مادعانا إلى تسليط الضوء على تأثيراته وحده دون الأحزاب الأخرى. فإلى جانب نشاطه السياسي، كان للحزب أثر على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية منها و الثقافية وكذلك الإقتصادية ضمن برنامجه السياسي الذي عمل على تجسيده كلّما وصل إلى تشكيل وزارة.

تأثيراته في المجال الاقتصادي

نجد في تاريخ حزب الوفد أفضليته على الأحزاب جميعا من حيث منحه الحرية في الإجتماع والتفكير والرأي بل تجاوزها في تأييد الحركة الإجتماعية من أجل معالجة المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها مصر جراء أزمات عميقة و سمح بنشاط النقابات العمالية ففي سنة 1942م اعترفت الحكومة الوفدية للعمال بحق التكوين النقابي. إذ عمل حزب الوفد على بعث نشاط العمال وتحفيزهم عبر فتح مناصب عمل جديدة في كل المجالات ورفع في المرتبات والمعاشات والترقيات والمنح والتعويضات ضمانا لولائها له[2].

فخلال حكم الوفد تبنت الصحف الوفدية للقضايا العمالية، كما أنّه سنّ تشريعات تؤكد مصداقية دوره الوطني وتدعم قواعده داخل الطبقة العاملة، فقد استطاع الوفد في فترة 1942م إلى 1944م أن يتجاوب بدرجة أعلى مع مطالب العمال، و أصدر الوفد ثلاثة قوانين مهمة جدا بالنسبة لمسيرة الكفاح العمالية منذ ظهور حركة الطبقة العمالية المصرية[3] و هي:

- القانون رقم 85 والذي كان عام 1942م يدعو بالإعتراف بنقابات العمال.

---

[1] عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية في مصر،1919-1925م، المجلة التاريخية المصرية، مج 29، ع 28، مصر، 1982 ك، ص 458.

[2] الجريري محمد إبراهيم: أثار سعد زغلول عهد الوزارة الشعب، ج1، ط1، دار الكتب القاهرة، 1347 هـ-1927م، ص245.

[3] البدوي جمال: تاريخ الوفد، ط1، دار الشروق القاهرة، 2003 م، ص489.

- القانون رقم 86 عام 1942م هدفه التأمين الإجباري على حوادث العمل.
- القانون رقم 41 عام 1944م الخاص بعقد العمل الفردي.

كما أن الحزب لم يهمل فئة الفلاحين حيث أصدر قانون من أجل تخفيف وإعفاء ضريبة الأراضي الزراعية[1] على صغار المزارعين من أجل إتاحة فرصة لإشتغال بالزراعة والأعمال التجارية الإقتصادية حتى تستمر المصلحة العامة التي تؤدي إلى استقلال البلاد، وبهذا يكون حزب الوفد قدم عدة إنجازات مهمة لصالح طبقة العمال، والفلاحين.

كما استثمر في موقع البلاد بشقّ طرق المواصلات، و تنشيط التجارة على اختلاف أنواعها، وتشجيع الصناعات المصرية حديثة العهد[2] .

تأثيراته في المجال الاجتماعي:

استطاع حزب الوفد حكم البلاد بطريقة ديمقراطية تطبق فيها الأحكام الدستورية نصا ومضمونا وتساوي بين المصريين في الحقوق والواجبات [3] على أساس الوطنية و المواطنة. كما عمل حزب الوفد على نهج واضح من السياسة القومية التي تهدف إلى التقليل من أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم و أن يجمع بنجاح بين المسلمين والأقباط في مجتمع واحد يسوده التفاهم والوفاق. كما اهتم بالصحة و الأمن دون أن يغفل ترقية المرأة و حماية الأطفال[4].

تأثيراته في المجال الثقافي:

أدرك الحزب أهمية التعليم في بناء الفرد و ما له من أثر في نهضة الأمّة، فسطرت حكوماته سياسة ثابتة للتعليم عند توليها لمقاليد الحكم من خلال[5]:

- تقديم تسهيلات من أجل تحسين التعليم عبر سياسة مجانية التعليم في مرحلة الإبتدائي.
- فتح أبواب التعليم لجميع فئات المجتمع.
- إصلاح مناهج التعليم التربوي.
- إدخال الإطعام المدرسي المجاني.

---

[1] محمد متولي: المرجع السابق، ص 513.

[2] الجريري محمد إبراهيم: أثار سعد زغلول عهد الوزارة الشعب، ج1، ط1، دار الكتب القاهرة، 1347 هـ-1927م. ص 96.

[3] محمد متولي: المرجع السابق، ص 513.

[4] الجريري محمد إبراهيم: المرجع السابق، ص 98.

[5] الهلالي أحمد نجيب، شؤون التعليم،مج 10 ؛ج 73، دراسات تربوية، مصر، 1995 م، ص 6.

- تحرير قانون سنة 1942م يدعو إلى استعمال اللغة العربية في المحررات و المراسلات.
- تطوير التعليم في الريف بإنشاء المدارس و المعاهد تتناسب و البيئة المحيطة بالريف قصد استغلال ثروته.
- إنصاف الجامعيين في مختلف وظائف الدولة و رفع مرتباتهم.
- إعلاء مكانة المعلمين و تحسين أحوالهم.

يلاحظ على حزب الوفد من خلال تتبع مسيرته مدى شمولية سياسته و واقعية طرحه التي ظهرت تأثيراتها في مجلات عديدة خاصة الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي.

الفصل الثاني:

ظهور حزب الوفد على الساحة السياسية

المبحث الأول: فكرة و نشأة حزب الوفد

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى هي المناسبة التي انتظرتها شعوب العالم المستعمرة للمطالبة بحقها الطبيعي في الاستقلال طبقا لمبدأ حق تقرير المصير، فكان المصريون من الشعوب التي بدأ فيها رجال السياسة في الاستعداد للمطالبة بالاستقلال، فكان ثمرة هذا الاستعداد تأليف الوفد المصري الذي ظل يمثّل العمود الفقري في الحياة السياسية المصرية لمدة ثلاثين عاما[1].

و قد اختلفت الرّوايات حول صاحب فكرة تأليف حزب الوفد، والراجح أنّ الأمير عمر طوسون[2] هو صاحب الفكرة، وذكر سعد زغلول في مذكراته عبارة تفيد أنّ فكرة تأليف الوفد قد خطرت في بعض الرؤوس من قبل "وذُكر أنّه قال هذه العبارة الأمير عمر طوسون".

و من هنا كان الأمير عمر طوسون هو من ابتدع الفكرة كأول خطوة لتشكيل الوفد ، ويلاحظ أنّ الوفد نفسه سلّم بهذه الفكرة في تحليله لمذكرات سعد زغلول، حيث يرى الأستاذ محمود غنّام أنّ سعد زغلول سجّل في مذكراته أنّ منبت فكرة تأليف الوفد هو الأمير طوسون[3].

و كتب الأمير طوسون أنّ فكرة إرسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصّلح قد خطرت ببالنا بعدما صرح ولسن بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في 08 جانفي 1918م.

و لمّا كانت مسألة مصر -بناءا على هذا الاعتبار مسألة- دولية وهامّة، فهي تحتاج إلى درس و تمحيص قبل إجتماع المؤتمر فدفعنا ذلك للتّكلم مع محمد سعيد باشا[4] في شأنها، فاقترح علينا[5] أن تتكلم فيها مع سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الإجتماعية وفي الجمعية التشريعية، فاستصوبنا هذا الرّأي وصمّمنا عليه.

---

[1] عبد العظيم رمضان:المرجع السابق، ج1، ص83.

[2] عمر طوسون : ولد الأمير عمر بن طوسون بن سعيد بن محمد علي الكبير بالإسكندرية في 08 سبتمبر 1872م. و هو أحد أشهر أمراء أسرة محمد علي، اشتهر بتفوقه في مجالات كثيرة وأعماله الخيرية. كما أنّه عالم آثار، وهو أول من إقترح إرسال وفد من مصر إلى فرساي للمطالبة باستقلالها. توفي في 26 جانفي 1917م. ينظر إلى: قليني فهمي: الأمير عمر طوسون - حياته آثاره - أعماله - مؤسسة هنداوي، مصر (2021م)، ص 15-38.

[3] عبد الرحمن الرافعي- ثورة 1919م - تاريخ مصر القومي (من 1914م إلى 1921م)، ط4، دار المعارف، القاهرة – 1987م، ص 120.

[4] محمد سعيد باشا: ولد في 18 جانفي 1863م بالإسكندرية، نال شهادة الحقوق، وهو وكيل نيابة في محكمة الاستئناف المختلطة في 1882م، أنشأ جمعية العروة الوثقى، أصبح في 1908م وزيرا للدّاخلية ، ثم أصبح رئيسا للوزراء في 1910م، وفي 1924م أصبح وزيرا للمعارف. ينظر: زكي فهمي : المرجع السابق، ص 179-183.

[5] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ج1، ص 85.

و في ليلة 09 أكتوبر 1918م قابلنا سعد زغلول في الحفلة التي أقامها رشدي باشا بالإسكندرية إحتفالا بعيد جلوس الملك فؤاد الأول، وذلك قبل نهاية الهدنة والصّلح، وذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصّلح وأنّه يحسن بمصر التفكير بإرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام المؤتمر فاستحسن الفكرة. و وعده بالتّكلم مع أصحابه عند عودتة للقاهرة وبعدها يخبرنا بالنّتيجة[1].

و اتفقت كلمة الأمير عمر طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد فكانت هذه هي المسألة الوحيدة التّي اتفقا عليها، لكن سرعان ما إفترقت الآراء في دور التنفيذ، فكان السّبب الرئيسي هو الجهة التي يتجه إليها الوفد، هل يذهب إلى إنجلترا أم مؤتمر الصّلح ؟ لكنّ الأمور سارت في اتجاه آخر ، والسّبب المباشر في ذلك هو نصيحة أمريكية بأنّه عند عودة سعد باشا إلى مصر إلتقى مع عدلي باشا[2] و تكلّما في هذه المسألة، فرأيا الأوفق توسيط قنصل أمريكا (في السّفر إلى مؤتمر الصّلح) ففاتح رشدي باشا القنصل الأمريكي في ذلك، ولم يجد عنده تأييدا للمسعى واقترح عليه إمّا أن تطالب الدولة العثمانية باستقلال مصر أو اللجوء إلى الحكومة البريطانية مباشرة[3].

و يرجع ذلك إلى سببين هما: أنّ مصر تحت الأحكام العرفية وترخيص السّفر تصدره السّلطة العسكرية البريطانية إضافة إلى أنّ سعد زغلول ورفاقه ينتمون إلى حزب الأمّة. الذي يتفاهم مباشرة مع بريطانيا. وقرّر سعد زغلول و رشدي باشا وعدلي باشا بعد عدّة اجتماعات تأليف وفدين، أحدهما رسمي يمثّل الحكومة المصرية قِوامه رشدي باشا و عدلي باشا، والثّاني أهلي يمثّل الأمّة المصرية يرأسه سعد زغلول للسّفر إلى انجلترا لحلّ القضية المصرية مع الحكومة البريطانية مباشرة[4].

---

[1] عبد الرحمن الرافعي - المصدر السابق ، ص119-121.

[2] عدلي يكن: وهو ابن خليل باشا وحفيد إبراهيم باشا ابن أخت محمد علي الكبير، ولد في 1866م ، وهو سيّاسي مصري ورئيس وزارة، دخل الوزارة في 1914م وزيراً للخارجية ثمّ وزيرا للمعارف ثمّ وزيرا للدّاخلية، ألّف وزارته الأولى في مارس 1921م ، وألّف حزب الأحرار الدّستوريين في أكتوبر 1922م، ثمّ شكّل وزارته الإئتلافية في جويلية 1926م، ووزارته الثّالثة في أكتوبر 1929م، توفي في باريس في 22 أكتوبر 1933م. ينظر: أحمد عطيّة الله : المرجع السابق، ص 784.

[3] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 86.

[4] نفسه، ص 87.

و عليه تمّ الإتفاق مع المندوب السّامي ريجنالد ونيجت لطلب ترخيص للسّفر إلى لندن. فكان اللّقاء في 13 نوفمبر 1918م بوساطة من حسين رشدي رئيس وزراء مصر، فعرضوا مطالبهم بالاستقلال ، لكنّ المندوب السّامي رفضه[1] لأنّهم لا يملكون صفة التّحدّث باسم الأمّة كلّها.

تشكيل الوفد المصرى الأول:

عندما علم سعد زغلول بذلك اجتمع مع رفاقه للتشاور في الطّريقة التّي يعلنون بها صفتهم بالتحدّث باسم الأمّة المصرية، وقرّروا تأليف هيئة تسمّى "الوفد المصري" وحصول هذه الهيئة على توكيلات من الشّعب المصري بمختلف طبقاته للمطالبة بالاستقلال، وتألّف حزب الوفد فعلا في13 نوفمبر 1918م على النّحو[2] الآتي :سعد زغلول رئيسا، وعلي شعراوي[3]، عبد العزيز فهمي[4]، محمد محمود، أحمد لطفي السّيد، عبد اللطيف المكباتي[5]، محمد محمد علي علويه، وقد

[1] محمد فهيم أمين : الوفد و دوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1982م، ص 39.

[2] عبد العظيم رمضان المرجع السابق، ج1، ص 93.

[3] علي شعراوي: أحد أعيان محافظة المنيا وهو أحد مؤسسي حزب الوفد، أسّس مع لطفي السّيد صحيفة "الجريدة" في 09 مارس 1907م، كما أنّه كان من مؤسسي حزب الأمّة في 21 سبتمبر 1907م. ونفي إلى جزيرة مالطا مع سعد زغلول ورفاقه في 08 مارس 1919م. توفي فى 1922م. ينظر:- موقع المعرفة (m.marefa.org) أطلع عليه يوم 01 أفريل 2023م على الساعة 00:30 ليلاً.-علي شعراوي "ثالث ثلاثة" الصعيدي الثري الذي رافق سعد زغلول وانجاز للشعب (alwafd. news)، أطلع عليه يوم 01 أفريل 2023م على الساعة 00:32.

[4] عبد العزيز فهمي: هو عبد العزيز فهمي باشا بن الحاج حجازي عمر، وهو سياسي مصري ولد بقرية كفر المصيلحة بنواحي محافظة المنوفية في 1870م. انشغل بالمحاماة، وفي 1941م انتخب عضوا بالجمعية التشريعية، وهو أحد الثلاثة الذين قابلوا السّير ريجنالد ونيجت، اشترك في عضوية الوفد منذ تأسيسه في 1921م، ثم عيّن بلجنة الدّستور في 1923م، ووزيرا للحقانية في 1925م، ثمّ رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين في 1924م، توفي في 1948م. ينظر إلى عطية الله المرجع السابق، ص 779.

[5] عبد اللطيف المكباتي: ولد في 1868م بالدقهلية، واختير عضواً في الجمعية التشريعية 1913م، وأحد مؤسسي حزب الوفد وسافر مع سعد زغلول إلى أوروبا في 1920م ، استقال منه في 1921م ، توفي في 1924م. ينظر: موقع الجزيرة (www.aljazeera.net) أطلع عليه يوم 01 أفريل 1923م على السّاعة 00:46 ليلا.

كان أعضاء الوفد من أنصار حزب الأمّة باستثناء عبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علويه[1] فهما من أنصار الحزب الوطني[2].

و قد حرّرت التوكيلات الوفد الأولى، ومنها هذه الأسماء السّبعة فقط للتوقيع عليها من طبقات الأمّة المختلفة، مع السّماح للأعضاء بضم من يختارونه في مهمّة الوفد.

لكن ظهرت أزمة تهدد بتفرق الصّفوف بهذه المرحلة المبكرة. بسبب غضب الأمير عمر طوسون لإقصائه من الحركة، فبدأ ذلك يوم 11 نوفمبر حيث علم طوسون من محمد سعيد باشا الخبر المقابلة التي طلبها سعد ورفاقه من السير "وينجت"، فأسرع إلى القاهرة لمقابلة سعد زغلول، كما طالب من محمد محمود الحضور لمقابلته أيضا. فألتقى سعد زغلول وجرت مناقشة. أُتفق على إثرها بعقد إجتماع عام لأعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم في 13 نوفمبر 1918م لبحث المسألة، وترك رئاسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الإجتماع، مع قبول ذهابهم لدار الحماية لمحادثة المندوب.

و من هنا يتبيّن أنّ عمر طوسون أراد استعادة السّيطرة على الموقف وتقييد سعد زغلول ورفاقه و عرض نتائج مساعيهم أمام أعضاء الجمعية التشريعية. لكنّ سعد ورفاقه أحبطوا المناورة بإلغاء الإجتماع عن طريق حسين رشدي باشا الذي أبلغه أنّ الحكومة قرّرت إلغاء الإجتماع[3].

---

[1] علي علوية باشا: هو سياسي و قانوني مصري، ولد في أسيوط في 1875م ، احترف المحاماة، وهو أحد أعضاء الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل في 1907م، وأحد أعضاء حزب الوفد المصري الذي سافر إلى باريس في 1919م. كما أنّه كان عضوا في اللجنة التي وضعت دستور 1923م ، تولّى وزارة الأوقاف في 1925م، ووزارة المعارف 1926م، ووزارة الشؤون البرلمانية 1939م، وشارك بصفته وزيرا للأوقاف في المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس 1931م، كما أنّه كان وكيلا لحزب الأحرار الدستورية. توفي في 1956م. ينظر: موقع عريق: (areq.net) أطلع عليه يوم 02 فيفري 2023م، على الساعة 00:55 ليلا.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق: ج1،ص 93.

[3] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ج1، ص94.

فقرّر عمر طوسون تشكيل وفد آخر لمنافسة وفد زغلول باشا ويتولّى السّعي لتحقيق استقلال البلاد، فكان أعضاؤه من الحزب الوطني وهم: حسن صبري بك[1]، محمد عبد الخالق مذكور باشا، إسماعيل صدقي باشا[2]، علي زكي[3] وآخرون[4].

و بتأليف الوفد الثاني أدرك سعد زغول خطورة الأمر على القضية المصرية، فسارع إلى عمر طوسون لتسوية الوضع واقترح عليه ضم الوفدين، فأجابه عمر طوسون أنّه سيجتمع مع رفاقه ثم يردعليه، أين قرّروا توحيد الهيئة التي تقوم بالمطالبة. لكنّهم اشترطوا عدّة شروط للضم، فقبل سعد زغلول بعضها ورفض البعض الآخر، لكنّ عمر طوسون ورده أمر من الرأي بالتوقف عن الاشتغال بالقضية المصرية وأن يسافر فورا إلى الإسكندرية. فانتهت بذلك مشكلة ضم الوفد.

و بعد هذه الحادثة أدرك سعد زغلول ضرورة تدعيم الوفد بعناصر مختلفة تمثّل الأمّة. حتّى يكتسب الوفد الصّفة التّمثيلية الكاملة فسعى لضم بعض الذين كانوا مع الأمير عمر طوسون، فضم اسماعيل صدقي باشا، الذي كتب مذكّرة إضافية باللغة الفرنسية بلغت 60 صفحة ضمّنها مطالب مصر من إنجلترا، وعزّزها بالوثائق والمستندات فقدمها إلى الوفد الذي ناقشها ووافق عليها، فكانت هي المذكرة بعد شيء من التغيير، هي التي قدمها الوفد المصري بعدها إلى مؤتمر الصّلح في 20 جانفي 1919م[5].

---

[1] حسن صبري بك: ولد فى 1885م، تقلّد منصب وزير المالية ما بين (1931-1934م)، ثمّ وزيرا مفوضا لمصر في لندن في 1935م، أختير بعدها وزيرا للمواصلات وللتجارة والصّناعة في وزارة علي ماهر الأولى (30 جانفي -09 ماي 1936م)، ثم وزيرا للحربية والبحرية في 1938م، ثم تولّى مهام منصب رئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى وزير الخارجية في 1940م، توفي في 1940م أمام البرلمان أثناء إلقائه خطاب العرش. ينظرإلى: موقع ذاكرة: مصر المعاصرة (modern egypt.bibalex.org.) أطلع عليه يوم 28 أفريل 2023م على الساعة 04:49 ليلا.

[2] اسماعيل صدقي: هو سيّاسي واقتصادي مصري ولد في 1875م، تخرّج من مدرسة الحقوق 1894م، اشترك في الوفد المصري، ونفي إلى مالطة في 1919م، عيّن وزيراً للمالية في 1921م، اشترك في مفاوضات عدلي-كيرزون وألغى الدّستور القائم، وضع دستورا جديدا الذي لقي معارضة فألغي في 1935م، ألّف وزارته الثّانية في 1946م. توفي في 1949م. ينظر أحمد عطيّة الله: المرجع السابق: ص 71-72.

[3] علي زكي باشا: هو علي زكي العرابي باشا، ولد في 1882م وهو أحد أهم رموز عصر الليبيرالية، وهو وزير وفدي، عين قاضيا للاستئناف، انضم للحركة الوطنية في ثورة 1919م، و عيّن زيرا للمعارف في 1937م، ثمّ في وزارة المواصلات إلى غاية 14 ماي 1942م، توفي في 1956م. ينظر: مرقع الجزيرة (www.aljazeera.net) العرابي باشا الذي ابتدع المصطلح القائل بأن البرلمان "سيد قراره" أطلع عليه يوم:02 أفريل 2023م على الساعة: 02:10 ليلا.

[4] محمود أبو الفتوح: المسألة المصرية والوفد، ص 48.

[5] محمد فريد حشيش: حزب الوفد (1936-1952م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1999م، ج1، ص 36.

كما تمّ ضم محمد محمود بك، وعبد الخالق مذكور باشا فيما بعد ثمّ اتّجه سعد زغلول للتّفاوض مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطني بشأن تمثيله في الوفد، فلقي قبولا مبدئيا، لكن وقع الخلاف بينهما في اختيار ممثلي الحزب الوطني، إذ أصرّ سعد زغلول على الإختيار بنفسه، بينما أصرّت اللجنة التنفيذية اختيار ممثّليها، فلجأ سعد زغلول لإختيار مصطفى النّحاس بك[1] وحافظ عفيفي بك[2] باعتبارهما يعتنقان مبادئ الحزب الوطني[3]. ثمّ اتّجه سعد زغلول لضمّ بعض ممثلي الطائفة القبطية و ذلك لتوحيد عنصري الأمّة، فضمّ واصف غالي[4] باقتراح من ويصا واصف[5].

كما ضمّ إليه أيضا بعض ذوي النّفوذ الكبير و الأعيان في الفيوم، وبعد أن بلغ عدد الأعضاء 14 عضواً. أعيد تكوين الوفد من جديد وصادق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في 22 نوفمبر 1918م وهو الذي وضعه الوفد الأول[6].

---

[1] مصطفى النحاس باشا: هو سيّاسي مصري ولد في 1876م ، تخرج من مدرسة الحقوق بالقاهرة في 1900م، عيّن قاضيا بالمحاكم الأهلية، انضمّ إلى الوفد المصري وكان سكرتيرا له، ونفي إلى جزيرة سيشيل في 1921م مع سعد زغلول. عيّن وزيرا للمواصلات في أول وزارة وفدية، أنتخب رئيسا لحزب الوفد في أوت 1927م، شكّل وزارته الأولى في 18 مارس 1928م، ووزارته الثانية في 01 جانفي 1930م، والثّالثة في 10 ماي 1936م. والرّابعة 1942م، والخامسة والأخيرة في 16 جانفي 1951م ، توفي في 23 أوت 1956م، ينظر: أحمد عطيّة الله المرجع السابق، ص 1294.

[2] حافظ عفيفي بك: ولد في 1886م بالقاهرة، تخرّج من مدرسة الطب في 1907م. وهو سياسي وطبيب مصري، انضم لحزب الوفد وسافر إلى باريس، استقال من الوفد في 1921م، وأسّس حزب الأحرار الدستوريين، وأصدر جريدة السياسة هي لسان الحزب، أصبح وزيرا للخارجية في عهد رئيس الوزراء محمد محمود باشا. كان ميّالاً لإنجلترا. توفي في 1961م. ينظر إلى: موقع هنداوي (www.hindawi.org) أطلع عليه يوم 2 أفريل 2023م. على الساعة 02:34 ليلا.

[3] محمد فهيم أمين: الوفد و دوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية و الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م، ص 39.

[4] واصف غالي: واصف بطرس غالي، سياسي مصري وفدي، ولدي 1878م بالقاهرة، وهو أوّل مرشّح من الأقباط لعضوية الوفد المصري، كان وزيرا للخارجية في وزارة سعد زغلول من 28 جانفي إلى 24 نوفمبر 1924م. وفي الوزارة الإئتلافية من 16 مارس إلى 26 جوان 1928م بوزارة النحاس الأولى، عينته حكومة الوفد عضوا بمجلس إدارة الشركة العالمية لقناة السويس في 1950م، استقال في 27 جانفي 1950م، توفي في 10 جانفي 1958م، ينتظر موقع المعرفة (m.marefa.org) أطلع عليه يوم 02 أفريل 2023م، على الساعة 02:52 ليلاً.

[5] ويصا واصف: سياسي مصري وفدي، ولد في طهطا في 1873م، أختير في اللجنة الإدارية للحزب الوطني فأصبح من قادته، لكنّه استقال منه في 1908م. انضمّ إلى حزب الوفد وسافر مع سعد زغلول إلى باريس، تولّى رئاسة مجلس النّواب في عهد مصطفى النّحاس، توفي في 27 ماي 1934م. ينظر: موقع المعرفة (m.marefa.org) أطلع عليه يوم 02 أفريل 2023م على الساعة 03:07 ليلا.

[6] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 99.

و قد نصّت المادّة الثانية منه على أنّ مهمّة الوفد هي السّعي بالطّرق السّلمية المشروعة لاستقلال مصر استقلالا تاما، ونصّت المادة الثالثة على أنّ الوفد يستمدّ قوّته من رغبة أهالي مصر التي يعبّرون عنها بواسطة مندوبيم بالهيئات النّيابية.

أمّا المادّة الرّابعة فقد نصّت على أنّ الوفد قائم ما دام العمل الذي أنتدب لأجله قائما. و نصّت المادة الخامسة على أنّه لا يسوّغ للوفد التّصرف في المهمّة التي أنتدب لها، فليس له الخروج عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته.

و بخصوص نفقات الوفد وأمواله، فقد نصّت المادّة 21 من قانونه أنّ كلّ عضو يقوم بنفاقته الخاصّة من سفر و إقامة. ونصت المادّة 24 أن نقود الوفد تكون ممّا يتحصل عليه من التبرّعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممّن يريدون المساعدة في عمل الوفد.

بينما نصّت المادّة 26 على أنّ تعيين اللجنة المركزية للوفد المصري يختار أعضاؤها من ذوي المكانة: مهمّتها جمع التبرعات على ذمّة الوفد وإرسالها إليه، ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصّة بمهمته[1].

و الملاحظ أن سعد زغلول باشا قد انتقى أعضاء الوفد بإرادته، ولم يكن مضطرًا لهذا الإختيار فهو لم يتقيد بالإختيار من أعضاء الجمعية التشريعية. ولم يتقيد باختيارات الحزب الوطني بل إختارهم باتفاق شخصي معهم، كما أنّه اختار من فريق عمر طوسون من رأى فيهم الكفاءة[2].

الجدير بالذّكر أنّ الذين انتقاهم سعد زغلول كا نوا يمثلون القطاعات السياسية والدينية في المجتمع. لاستكمال الصّفة التمثيلية للموفد. إلّا أنّ هذه العناصر جميعا، كانت تنتمي للطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة، ولا ينتمي أيّ عنصر منها إلى طبقة العمال والفلاحين، ذلك أن الصورة الماثلة في ذهن سعد زغلول كانت قائمة على التقسيم الأفقي وليس الرأسي، إذ أنّ الفروق الطّبقية رغم جسامتها مثّلت في نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التّمثيل، مثلما تطلبت الفروق الدينية، بينما الفروق السّيّاسية والعنصرية هي التي مثلت أمامه الخطر الذي يهدّد بانقسام الأمّة، فتركّز اهتمامه بها[3].

المبحث الثاني: برنامج الوفد

[1] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص 39-40.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 100.

[3] محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ج1، ص 38.

كان الوفد قبل 1936م هيئة موكلة من الأمّة للسعي إلى الاستقلال، إذ أنّه لم يكن يعتبر نفسه في هذه الفترة حزبا سياسيا. لذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا، لكن المتتبع لبرنامج حكومة حزب الوفد الأولى التي عرفت يومئذ باسم حكومة الشعب (جانفي 1924م) يجد أنّه قد رفعت شعارات تدعيم الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة إلى جانب مطلب الاستقلال.

و الملاحظ أنّ حكومة الشّعب في تكوينها وفي برنامجها و سياستها كانت تمثل الطبقة البورجوازية المتوسطة. وقد سارت حكومات حزب الوفد قبل 1936م في هذا الخط أيضا، تقيّدها النظرة المحدودة التي كانت طابع القيادة في النظر للمسائل[1] الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، نتيجة تكوينها البورجوازي، وكذا الصعوبات التي واجهت قيادة حزب الوفد في محاولاتها لتطبيق بعض المبادئ الديمقراطية التي كانت تأتي في خطب زعمائه أو خطب العرش. وهذه الصعوبات من القصر أحيانا. ومن الإنجليز أحيانا أخرى، أو من الأحزاب المناوئة.

و بعد 1935م قام الوفد بمحاولات لإيجاد برنامج اجتماعي له. وعقد مؤتمرات لكنّها لم تأت بنتيجة وبقي على حاله إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويبرّر ذلك إلى أنّه كان لا يزال يعتبر نفسه حزبا بالمعنى التقليدي. بل كان يمثل الشّعب، و كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات طوائفه. كما أنّه كان يترك الحرية لأعضاء الهيئة الوفدية وبعض صحفييه بالتّحدث في المسائل الإجتماعية إمّا في إجتماعات الهيئة أو البرلمان أو الصحافة[2].

ولكن بعد ثورة 1952م وصدور قانون تنظيم الأحزاب وضع الوفد لنفسه برنامجا فكان ذلك في 16 سبتمبر 1952م، كما يلي:

أ- السّياسة الخارجية:

1. تحقيق استقلال البلاد بإنهاء الاحتلال من أراضي مصر و السودان وتحقيق الوحدة بينهما.
2. رفض أي شكل من أشكال الدفاع المشترك.
3. التمسّك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على حسن تنفيذها. على أساس المساواة بين جميع الدول.

[1] نفسه، ص237.

[2] ماريوس كامل ديب: السياسة الحزبية في مصر- الوفد وخصومه 1919-1939م، ط 1، 1970م، ص 125-128.

4. التمسّك بعروبة فلسطين والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة و المجلس الأمن الدولي فيما تعلق بحق اللاجئين العرب في العودة لموطنهم واسترداد ممتلكاتهم.
5. التمسك بجامعة الدول العربية والعمل على توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التي تحيط بها شعوب الدول الإفريقية والآسيوية في نضالها لنيل استقلالها.

ب- السّياسة الدّاخلية:

تتلخص سياسة الوفد الداخلية في العمل على رفاهية الشّعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي، تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقومات مصر الوطنية.

تتجه همّة الوفد المصري بصفة خاصّة لتحقيق هذه[1] العدالة عن طريق إلتزام المبادئ التّالية في سياسة البلاد الدّاخلية:

1. أن يتوفر لجميع المواطنين وسائل العيش الكافية.
2. توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسّيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع.
3. ألاّ يؤدي النظام الإقتصادي لتركيز الثروة و وسائل الإنتاج على نحو يضر المصلحة العامة.
4. المساواة بين المرأة والرجل فى الأجور عن العمل الواحد.
5. ألاّ يلحق الضرر بالعمّال في صحتهم أو قوتهم، و ألاّ يساء استغلال الضرورات المالية المواطنين على احتراف صناعات لا تلائم سنّهم.
6. الإعتراف بحق التعليم لكل مواطن مجانا، ورعاية المجتمع له فى حالة البطالة والشيخوخة والمرض والعجز و غيرها.

ت- الدّستور:

دعم النّظام الدّستوري والبرلماني لتمكين الشّعب من أن يكون المصدر الحقيقي لإعداد دستور جديد، تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشّعب، وبذلك يكون الدستور صادرا من الأمّة المصرية و ليس منحة من الملك، لتحقيق مبدأ أن الأمّة مصدر السّلطات.

[1] محمد متولي: المرجع السابق، ص ص 309-310.

إذ رأى الوفد أنّ الدستور الحالي صادر بأمر ملكي، والذي وسّع كلّ سلطات الملك، فترتب عليه أن أوقف الملك الدستور بأمر ملكي في 1928م، وإلغائه بأمر ملكي في 1930م، واستبدله بدستور جديد، ثم أعاد العمل بالدستور الأول بأمر ملكي[1].

و من هذا المنطلق وجب وضع دستور جديد من الأمّة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسيّة، ويجب بناؤه على الأسس التالية:

1. تحديد سلطة الملك في حلّ مجلس النّواب، وحظر إقالة الوزارات ما دامت تتمتع بثقة المجلس.
2. تحريم استصدار أي تشريع في البرلمان فيما بين أدوار الانعقاد أو في حالة الحل إلّا في أحوال محدودة.
3. إلغاء حق إعتراض الملك على القوانين الصادرة من البرلمان، و وجوب نشره والعمل بمقتضاه فور موافقة المجلسين على مشروع القانون.
4. في حالة حل مجلس النّواب ولم يتم انتخاب مجلس جديد في موعده الدستوري، يعود المجلس المنحل للعمل بحكم القانون إلى غاية انتخاب مجلس جديد.
5. رفع سن الرّشد للملك القاصر إلى 25 سنة.
6. خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية، وألّا يكون له أو لأسرته أي امتياز قضائي، و وجوب حضورهم للمحاكم العادية كباقي المواطنين.
7. يمنع الملك من الشراء أو استئجار شيء من أملاك الحكومة أو بيع أو تأجير شيئ من أملاكه لها، كما يمنع عليه الإشتراك بأيّ عمل تجاري، أو أن يكون ناظرا لوقف.
8. الملك يملك و لا يحكم، ولا يحقّ له الإدلاء بأيّ تصريحات في شؤون الدولة دون موافقه وزرائه، كما أنّه لا يتّصل بممثلي الدّول الأجنبية إلّا بحضور وزير الخارجية.
9. إيجاد هيئة مستقلة للفصل في دستورية القوانين.
10. الإعتراف بحقّ المرأة المصرية في الإنتخاب.

ث- القضاء:

[1] ماريوس كامل ديب: المرجع السابق، ص 127.

المضي قدما في سياسة دعم استقلال القضاء لتمكين القضاة من ممارسة واجباتهم بعيدا عن كل تأثير[1] و تعديل قانون القضاء، وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض.

ج- الإدارة الحكومية:

1. التوسع في نظام اللامركزية بكلّ مصالح الدولة.
2. تعديل القوانين والأنظمة القائمة بما يحقق هذا الاتجاه.
3. تبسيط الإجراءات لضمان سرعة إنجاز الأعمال ومنع الوساطات في الدوائر الحكومية.
4. تعديل ساعات العمل الحكومية.

ح- الجيش:

1. استصدار قانون الجيش المنصوص عليه في الدستور، ووضع قانون المحكمات العسكرية.
2. فرض ضريبة خاصة بالدفاع تُرصد حصيلتها بجانب ما يخصص من الميزانية العامة لتقوية الجيش، والتوسع في إنتقاء المصانع الحربية.

خ- البوليس:

تعزيز قوات الشرطة وتزويدها بالأسلحة لتمكينها من القيام بواجبها، وإنشاء مؤسسات تعاونية، وصندوق ادّخار للجنود و ضباط الصف[2].

د- العمال:

1. استصدار قانون التأمين الإجتماعي للعمال.
2. استكمال التشريعات العمالية التي تكفل للعامل حقوقه و تنظّم العلاقة بينه وبين صاحب العمل.
3. استصدار قانون التأمين الصحي للعمال وعائلاتهم لتسهيل العلاج لهم[3].

ذ- الفلاحون:

1. تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها.

---

[1] محمد متولي: المرجع السابق، ص 311-312.

[2] محمد متولي: المرجع السابق، ص 314.

[3] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص ص 287-288.

2. تجديد القرية المصرية في مدّة أقصاها 20 سنة.
3. تصميم شبكة الطرق بالاستعانة بالشّركات العالمية وتمويلها بواسطة قرض أهلي[1].

ر- التّربية والتّعليم:

1. إجبارية التعليم الدّيني.
2. رفع المستوى الخُلقي بين مختلف طبقات الأمّة.
3. فرض الرّقابة على دور الملاهي و أفلام السّينما[2].

ز- الصّحة العامة:

1. العلاج المجاني والحصول على الدواء اللازم لكل مريض.
2. تشجيع الأبحاث في مختلف فروع الطب والكيمياء، وإنشاء معاهد حكوميّة كاملة العُدَّة.
3. إنشاء معهد تعليمي لإعداد الباحثين، وإنشاء معهد صحي هندسي لتخريج مهندسين صحيّين.

س- السّياسة الزراعية:

يرى الوفد أنّ مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعي يتفق مع إشاعة العدالة الاجتماعية، ويشجع الاستثمار لرؤوس الأموال في الصناعات، والتوجّه نحو تصنيع البلاد.

ش- **السّياسة الاقتصادية والمالية**:

1. إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى.
2. تشجيع رؤوس الأموال لإستخراج المعادن والبترول خاصّة.
3. تشجيع الإدخار القومي وتوجيهه لتنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والإجتماعية.
4. تقسيم محطات توليد الكهرباء.
5. تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها[3].

---

[1] محمد متولي: المرجع السابق، ص 315.

[2] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص ص 295-296.

[3] محمد متولي: المرجع السابق، ص 316.

6. تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا، وزيادتها على الإيرادات الكبيرة لتمكين الدّول من الحصول على المال الكافي لتنفيذ مشروعاتها.
7. حماية محصول القطن، وضمان بيعه بسعر يتناسب مع قيمته الحقيقية في كل أنحاء العالم.
8. تشجيع السياحة، كمورد هام من موارد الدّخل القومي.
9. العمل على إنشاء أسطول تجاري بحري و نهري وجوي.
10. مراقبة الشركات الصناعية للحد من مصاريفها العمومية والإدارية.
11. العمل على تأسيس المرافق العامة بالتدرج[1].

المبحث الثالث: الأعضاء المؤسسين

سعد زغلول باشا (1858-1927م):

سعد زغلول ولد في شهر ذي الحجة 1274هـ، الموافق لـ جويلية 1858م، و هو التاريخ الذي صرّح به سعد زغلول بنفسه لسكرتيره محمد ابراهيم الجزيري[2]، حيث سأله أحد الطلبة عن تاريخ ميلاد، فقال سعد أنّه يظنّ على ما سمع ممّن شهدوا مولده أنّ تاريخه 16 من ذي الحجّة 1274هـ، وعلى ذلك قدّر سعد عمره في الإحصاء لعام 1927م بتسعة وستين عاما (69 ميلاديا). لكن فتح الله بركات باشا أكّد أنّ ميلاد سعد زغلول كان في شهر ربيع الأول 1273 هـ، وهو ما يوافق نوفمبر 1856م، وذكر أنّه حقّق هذا التاريخ قياسا على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول، أخ سعد زغلول وقد ولد مع سعد في أسبوع واحد، و هو حيّ وقتذاك، معروف تاريخ ميلاده و وارث له.

و هناك اجتهاد ضعيف للدكتور عبد الخالق محمد، يرى أنّ سعدا ولد في جوان 1859م، وهو اجتهاد ضعيف لاستناده على ما ورد في محضر تحقيق جمعية الإنتقام[3] التي أتهم فيها زغلول

---

[1] محمد متولي: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952م، دارالثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986م، ص 317-318.

[2] محمد إبراهيم الجزيري: ولد بالاسكندرية في 25 أفريل 1898م. حصل على شهادة ليسانس في الآداب في فيفري 1920م. اختاره سعد زغلول سكرتيرا للوفد المصري. أنشأ مجلة شهرية سمّاها مجلة "القضاء الشرعي". ينظر: زكي فهمي صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، ص 689-690.

[3] جمعية الإنتقام: وهي جمعية سريّة غرضها تحرير الوطن، وطرد الإنجليز وإخراجهم من الوظائف التي احتلّوها فى الجيش والحكومة، وقد أصدرت منشورات هدّدت فيها كل من يتعامل مع الإنجليز بالموت، كما أرسلت تهديدات للخدّيوي والأمراء والوزراء وغيرهم. ينظر: مذكرات سعد زغلول، تحقيق عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الإسكندرية: 1987م، ج 1، ص 61.

في 27 جوان 1883م، من أنّ عمره 24 سنة، وهو تقدير تقريبي لعمره، ولا يحدّد بدقّة ميلاده بأوائل جوان 1859م[1].

ولد سعد زغلول بقرية أبيانة بالغربية مركز فوه، ولمّا بلغ السادسة من عمره دخل مكتب البلد، وظلّ فيه 05 سنوات، تلقّى فيها القراءة والكتابة. ثم انتقل إلى دسوق لتجويد القرآن، ثمّ جاء إلى القاهرة ودخل الأزهر الشريف ومكث فيه 05 سنوات أيضا تعلم فيه على يد الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي كان بالقاهرة وقتها، كما تعرّف على الشّيخ محمد عبده، وعيّن معه محرّرا بصحيفة الوقائع المصرية 1881م. فكان ينشر الرسائل الواردة بنصها، ثم ينبّه على الخطأ منها، وينتقد أعمال المحاكم الملغاة و يلخصها حيث عهد له ذلك، ثم عيّن بعد ذلك في سنة 1883م معاونا في الداخلية، ثم ناظرا لقلم قضايا الجيزة، الذي لم يمكث فيه طويلا وقامت الثورة العرابية، فأتّهم أنّه من أتباع الشيخ محمد عبده، تمّ فصله من وظيفته، وأتّهم بالاشتراك في جمعية سرية هي جمعية الإنتقام، لكن لم تثبت إدانته بعد التحقيق.

و في 1884م قُيّد اسمه في محكمة مصر محاميا، فكان نصيرا للحق و المظلومين وهو أوّل محام عُيّن قاضيا، وتعلّم الفرنسية، وفي 1892م اختارته محكمة الإستئناف مستشارا، ونال شهادة الليسانس و هو قاض للاستئناف، وفي 1907م عُيّن وزيرا للمعارف، ثمّ تولّى بعد ذلك وزارة الحقانية في 1909م.

و تمّ انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية من الأمّة، مع وكيل ثانيا عن الحكومة في 1913م. فكانت حياته النيّابية عصر جديد فكان لسان الجمعية وروحها، لكن لم يطل عهد انعقادها، حتّى تمّ تعطيلها نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد، فأراد سعد باشا أن يتعلم الألمانية وهو في العقد السادس من حياته.

في 13 نوفبر 1918م ذهب لدار الحماية مع علي شعراوي باشا، و عبد العزيز فهمي باشا بصفتهم وفد عن الأمّة، لتبليغ الحكومة الإنجليزية أماني الشعب المصري واستصدار أمر بالسفر إلى أوروبا لحل المسألة المصرية، فرفضت الحكومة الإنجليزية ذلك. وفي 08 مارس 1918م، صدر أمر بنفيه وأتباعة إلى مالطا. فقامت المظاهرات والثورة حتّى تمّ الإفراج عنهم في 07 أفريل

[1] نفسه، ص 48.

1919م، وسافر سعد معه ورفاقه إلى باريس باسم الوفد المصري لطرح القضية المصرية على مؤتمر الصلح[1].

و في 1920م عقد سعد زغلول عدّة لقاءات مع وزير المستعمرات البريطاني اللورد ميلنر، وتوصل لإتفاق معه، لكنّه لم يكن متأكدا من ردة فعل المصرين اتّجاه هذا التفاهم، وكيف يستوعبون أنّه يصوغ اتفاقا مع البريطا نيين، لذلك فضّل الإنسحاب.

و استخدم سعد زغلول أنصاره لعرقلة تشكيل الحكومة في 1921م، فنتج عن ذلك نفيه إلى جزر سيشل في المحيط الهندي.

و حصلت مصر على استقلال محدود، وفقا لتوصيات ميلنر، إذ تمّ إبرام ذلك من خلال محادثات مع سعد زغلول في 1922م، و في 1923م سُمح له بالعودة إلى مصر[2].

أصبح سعد زغلول رئيسا للوزراء في فيفري 1924م ، بعد أن أسّس حزب الوفد المصري. فخاض به معترك الإنتخابات البرلمانية مرتين 1924م و 1927م، حيث فاز فيهما حزب الوفد بالأغلبية البرلمانية، كما توّج كفاحه بانتخابه رئيسا لمجلس النّواب حتّى وفاته في 1927م[3].

توفّي سعد زغلول في 23 أوت 1927م. ودفن في ضريح سعد المعروف بين الأمّة: بالمنيرة بحي السّيدة زينب، الذي شُيّد في 1931م ليدفن فيه زعيم أمّة وقائد الثورة ضد الاحتلال الإنجليزي (ثورة 1919م)، وقد فضّلت حكومة عبد الخالق ثروت وأعضاء حزب الوفد بناء الضريح على الطراز الفرعوني. حتّى تتاح الفرصة لكل المصريين والأجانب، وحتّى لا يستطبغ الضريح بصبغة دينية يعوق محبي الزعيم المسيحيين والأجانب من زيارته، إلاّ أنّ المسلمين لم يتذوقوا الفن الفرعوني وكانوا يفضلون دفنه بمقبرة داخل مسجد يطلق عليه اسمه، فأهملوه حتّى اتّخذ عبد الرّحيم محافظ القاهرة قرارًا بترميمه على نفقة المحافظة كما وضعه على الخريطة السياحية للعاصمة[4].

---

[1] زكي فهمي: المرجع السابق، ص 135-138. عباس حافظ: بطل النهضة المصرية الكبرى سعد زغلول باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص 13-15.

[2] محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ج 1، ص 63.

[3] محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ج 1، ص 72-78.

[4] موقع المعرفة (m.marefa.org) أطلع عليه يوم 02 أفريل 2023م، على الساعة 20:00 ليلا.

كان سعد قد اشترى الأرض التي أقيم عليها الضريح فى 1925م، لأجل إقامة نادي سياسي لحزب الوفد الذي أسّسه، ليكون مقراً بديلا للنادي الذي استأجره كمقر للحزب بميدان سليمان باشا وسط القاهرة، وقامت حكومة زيور باشا بإغلاقه.

و في 23 أوت 1927م اجتمعت وزارة عبد الخالق ثروت باشا، وقررت تخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول و بناء ضريح ضخم يضم جثمانه، وبدأ تنفيذ المشروع، وتمّ دفن سعد باشا في مقبرة بمدافن الإمام الشافعي مؤقتا حتّى اكتمال المبنى، كما تمّ إقامة تمثالين له أحدهما بالقاهرة والثاني بالإسكندرية.

اكتمل بناء الضريح في عهد وزارة اسماعيل صدقي في 1931م، وكان خصوم سعد زغلول تحاول جعل الضريح مقبرة كبرى تضم رفات كلّ السّاسة والعظماء لكن زوجة سعد صفيّة رفضت بشدّة، وأمرت أن يكون الضريح خاصا بسعد فقط، وفضّلت ترك جثمانه بمقابر الإمام الشّافعي إلى أن تتغير الظروف السياسية، وتسمح بنقله في احتفال يليق بمكانته التاريخية كزعيم للأمّة[1].

و في 1936م تشكّلت حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا، فطلبت أم المصريين (صفية) نقل جثمان سعد باشا إلى ضريحه بشارع الفلكي، والذي يطل عليه بيت الأمّة، وحدّد مصطفى النّحاس يوم 19 جوان 1936م للاحتفال بنقل رفات سعد بعد أن بقي في مقبرة الإمام الشافعي 09 أعوام تقريبا.

وضع جثمانه في عربة عسكرية تجرها 08 خيول و تنقّل موكب الجنازة للمرّة الثانية من القاهرة حتّى وصل شارع الفلكي أين يقع الضريح، وسط أنصار سعد باشا والمشيّعين، فألقى مصطفى النّحاس باشا كلمة في حب الزعيم سعد زغلول.

احتلّ الضريح مساحة 650 مترًا، ويرتفع حوالي 216 متراً على أعمدة من الرخام الجرانية وحوائطه من الحجر، وله بابان، أحدهما يطل على شارع منصور، وهو من الخشب المكسو بالنحاس وارتفاعة 6 أمتار ونصف، وهو نسخة من الباب الآخر المطل على شارع الفلكي، وتغطي حوائط المبنى من الخارج والداخل بطبقة من رخام الجرانيت بارتفاع 255 سم، كما أن السلالم مكسوة أيضا بنفس نوع الرخام.

عبد الخالق ثروت (1873-1932م):

[1] موقع ويكيبيديا: (www.or.m.wikipedia.org) أطلع عليه يوم: 28 مارس 2023م على الساعة: 15:30 مساءا.

عبد الخالق ثروت ولد محمد عبد الخالق ثروت - بدرب الجماميز- بالقاهرة، وهو ابن إسماعيل باشا عبد الخالق، من كبار رجالات مصر، وذلك يوم الثلاثاء 01 صفر 1290هـ الموافق لـ 1873م، لكنّه ينحدر من أصل تركي، من عائلة تركية قديمة ترجع لأصل الأناضولي، جاءت إلى مصر بعد المجيئ العثماني بقليل. كان والده يشغل وظيفة روزنامجي[1] مصر ، وهو إبن عبد الخالق أفندي من كبار الحكام أوائل محمد علي.

اتّصف بالنبوغ منذ طفولته، فأرسله والده إلى مدرسة العابدين، ثمّ انتقل إلى مدرسة المعلمين التي حصل منها على شهادة الدراسة الثانوية في 1888م، ثمّ التحق بمدرسة الحقوق ونال شهادة الليسانس في 1893م.

و قد تميّز ثروت بشخصية قويّة، فكان خطيبا، شغوفا بالقراءة والإطّلاع و ذو ضمير حيّ يقظ. إضافة إلى الذّكاء العملي الذي يدرك ما يحيط به، وقد بدأ حياته الوظيفية في 1893م، إذ عمل بقلم قضايا الدائرة السّنية، ثم أخذ يتدرّج سريعا في مناصب القضاء والنّيابة، إذ لم يمض العام الذي بدأ فيه العمل حتّى شغل في نوفمبر ورشة التنفيذ بقلم قضايا الدائرة السّنيّة[2]، ثم مساعدا لنيابة الحقانية فوكيلاً لها في الفترة من 25 جوان 1894م حتّى 31 ماي 1898م. ثمّ شغل منصب القاضي بمحكمة مصر الأهلية من 01 جوان 1898م إلى 28 فيفري 1902م، ثمّ عمل وكيلا لمحكمة قنا الأهلية من 28 جانفي 1905م إلى 31 أكتوبر 1906م، ثمّ عمل بوظيفة باشمفتّش أقلام الكتاب بالمحاكم الأهلية من 01 نوفمبر 1906م إلى 31 ديسمبر 1906م[3]. ثمّ مستشارا لمحكمة الاستئناف الأهلية من (25 فيفري إلى 25 نوفمبر 1907م). ثمّ ترك الخدمة في القضاء والنيابة مدّة عام، ليعمل بالخدمة الإدارية كمدير لأسيوط من (26 نوفمبر 1907م إلى 15 نوفمبر 1908م) ثم عاد نائبا عموميا بالحقانية من (16 نوفمبر 1908م إلى 31 ديسمبر 1912م). ثم ناظرا للحقانية من (05 أفريل 1914م إلى 28 ديسمبر 1914م). ثمّ وزيرا لها من (19 ديسمبر 1914م إلى 22 أفريل 1919م).

و قد كان عبد الخالق ثروت أول مصري يشغل منصب النائب العام خلفاً للمستر كوريت، ويعود الفضل في ذلك إلى سعد زغلول. رغم معارضة الخدّيوي والإنجليز إذ وقف على كفاءته،

---

[1] روزنامجي: كلمة تركية مشتقة من روزنامة، وهو ديوان المالية أو بيت المال في العصر العثماني، وتعني الكلمة القائم على شؤون المال، أي وزير المالية، ينظر: مشرقة محمد أحمد المليجي: عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية (1873-1928م)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1989م، ص 29.

[2] ورشة التنفيذ: أي تنفيذ القضايا المستجدة والتي تستجد، ينظر: محمد أحمد المليجي: المرجع السابق، ص 39.

[3] نفسه، ص 29-39.

وكان سعد آنذاك وزيرًا للحقانية، فرشّحه لهذا المنصب رغم معارضة زملائه في مجلس الوزراء أيضا[1]، فكان ذلك في 1912م، وكان إعتراضهم على أساس أن ثروت كان سكرتيرا لاثنين من المستشاريين القضائيين البريطانيين.

تعرّض ثروت في عمله مدّعيا عاما إلى ضغوط لمحاكمة صحيفة الجريدة التي يرأسها أحمد لطفي السيد، والتي كانت تدافع عن الحريات الشخصية وسيادة القانون، لكنّه لم يرضخ لهذه الضغوط.

و قد كان لثروت دور فعّال في الفترة التي سبقت تصريح فيفري 1922م، إذ كانت فترة متوترة حيث كان وزيرا للداخلية وقتها ورئيس الوزراء بالنيابة. و كانت مفاوضات تجري بين عدلي باشا يكن وكيرزون[2] لكنّها فشلت بسبب تحفظات أصرّت عليها بريطانيا.

و بعد استقالة عدلي باشا، أعلن ثروت في 11 ديسمبر 1921م أنّه مستعد لتشكيل وزارة. إن قبلت بريطانيا 11 شرطا، منها إلغاء الحماية والإعتراف باستقلال مصر، وإعادة تشكيل وزارة الخارجية فانتقد الوفد هذه الشروط لأنّها لم تشمل جلاء القوات البريطانية عن مصر، لكن ثروت كان يحظى بتأييد المندوب السامي البريطاني ألنبي الذي كان يضغط على حكومته لتقديم تنازلات، فانتهى الأمر إلى موافقة مجلس الوزراء البريطاني في 17 فيفري 1922م على إنهاء الحماية البريطانية على مصر. و وصل ألنبي إلى القاهرة حاملا معه الاعلان البريطاني بعد 11 يوما، وهو ما عرف بتصريح 28 فيفري 1922م[3].

و جاءت نصوص تصريح 28 فيفري 1922م كما يلي:

1. إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

---

[1] نفسه، ص 41.

[2] كيرزون: هو الماكيز جورج ناتا نيل كيرزون، سياسي بريطاني، ولد في 1859م وهو ابن مليس درس بجامعة اكسفورد، وفي 1885م انتخب عضو بمجلس العموم عن حزب المحافظين، انصرف للسياسة في آسيا فاكتسب خبرة سياسية، عُيّن سكرتيرا لحكومة الهند في 1891م ثم نائبا للملك بين (1899-1905م)، قام بعدّة إصلاحات مالية وإدارية انتهت باستقالته لخلافه مع كتشنر والعسكريين: عُيّن محافظا بجامعة اكسفورد 1907م ثمّ عضواً بمجلس اللوردات 1908م منح لقب إيرل 1911م ثم ماكيز 1921م ، تولّى وزارة الخارجية في 1919م و 1924م، مثّل الجانب البريطاني في المفاوضات التي أجراها بلندن مع الوفد الرسمي المصري برئاسة عدلي يكن ما بين 12 جويلية 10 نوفمبر لكنّها فشلت بسبب ضمانات أصرت عليها بريطانيا، تولّى رئاسة مجلس اللوردات قبيل وفاته في 1925م. ينظر: أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص 1027.

[3] محمد حسين هيكل: تراجم مصرية وفدية، ط 1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014م، ص 146.

2. حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر و تلغى الأحكام العرفية المعلنة في 02 نوفمبر 1914م.
3. تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

أ- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

ب- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

ت- حماية المصالح الأجنبية بمصر وحماية الأقليات.

ث- السودان[1].

و حتى تبرم هذه الاتفاقيات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن.

شكّل عبد الخالق ثروت وزارته الأولى في (01 مارس 1921م إلى 29 نوفمبر 1922م)[2] واحتفظ فيها بوزارتي الداخلية والخارجية، ثم عيّن وزير الخارجية في وزارة عدلي يكن الثانية من (08 جوان 1926م إلى 21 أفريل 1927م)، وبعدها شكّل وزارته الإئتلافية في 25 أفريل 1927م إلى 16 مارس 1928م[3]. واحتفظ بمنصب وزير الداخلية فيها، لكنّه استقال على إثر رفض مجلس النواب نتائج المفاوضات مع تشامبرلين[4].

ومن أهم أعماله:

1. أنشأ وزارة الخارجية التي ألغت في عهده الحماية البريطانية في 1914م، وأصبح له حق الاتصال بالحكومات الأجنبية ومقابلة السفراء.
2. قام بتشكيل لجنة من كبار رجال مصر لوضع دستور 1923م، وفتح النظم السائدة وقتها.
3. قام بتعديل قانون تحقيق الجنايات وتغيير بعض لوائح المحاكم المختلطة.

---

[1] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (1918- 1936م) ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1998م. ج 2، ص 625.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ج 1، ص 381.

[3] محمد حسين هيكل: المرجع السابق، ص 151.

[4] تشامبرلين: هو السير جوزيف أوستن، سياسي بريطاني، ولد في 1863م، من حزب المحافظين، و وزير الخارجية (1924-1929م). ساعد على وضع ميثاق لوكارنو و وقعه في 1925م باسم حكومته، فمنح جائزة نوبل للسلام في 1925م، توفي في 1937م. ينظر البعليكي: المرجع السابق، ص 142.

4. ألغى وظائف المستشارين الإنجليز في الوزارات الحكومية، باستثناء مستشاري المالية والحقانية، وقصر مهمتها على إبداء الرأي والمشورة .
5. أبطل حضور المستشار المالي الإنجليزي جلسات مجلس الوزراء.
6. قام بمراحل المفاوضات في شأن جلاء الانجليز عن مصر (مفاوضات 1927م-1928م) و هي مفاوضات ثروت-تشامبرلين[1].

توفي في 22 نوفمبر 1928م ، وقد سمّي شارع باسمه وسط مدينة القاهرة، وفي الإسكندرية توجد محطّة ترام تحمل اسمه في الحي الذي كان له منزل فيه، وفي الجيزة الشارع الذي يحدّ جامعة القاهرة من الشّمال يحمل اسمه أيضا[2].

مصطفى النّحاس (1879-1932م):

مصطفى النّحاس هو مصطفى بن الشيخ محمد بن الشيخ سالم النّحاس، ولد في 15 جوان 1879م، قبيل الإحتلال البريطاني لمصر في 1852م ولدي بلدة سمنود، وهي مدينة صغيرة من أعمال محافظة الغربية وسط الدلتا إلى الشّمال الشّرقي، كان والده تاجرأخشاب متوسط الحال، وكان مصطفى واحدا من سبعة إخوة و له أخت واحدة.

تعلّم في الكُتّاب، حفظ القرآن الكريم وتعلّم الكتابة والحساب، ثمّ دفعه أبوه إلى مكتب البرق في المدينة ليكتسب هذه المهنة، وقد أقنع أحد كبراء البلدة أباه بأن يدخله في تعليم المدارس، وأن يسعى لإدخاله مدرسة الناصرية بالقاهرة القسم الداخلي وهي مدرسة الذوات، فأكسبه ذكاؤه مجانية التعليم، فجاز من المدرسة الناصرية إلى المدرسة الخديوية الثانوية إلى مدرسة الحقوق، وتخرّج منها في 1900م ، كان الأول على خريجي هذه السّنة.

اشتغل بالمحاماة في المنصورة 03 سنوات، ثم عُيّن قاضيا، و بقي في قنا وأسوان بالصعيد 06 سنوات، ثم نُقل جنوبي المنصورة، ثم قاضيا بمحكمة عابدين بالقاهرة، ثم رئيس دائرة بمحكمة طنطا، ثم أخرج من القضاء لانشغاله بثورة 1919م بعد أن قضى 15 سنة في القضاء من 1909م إلى 1919م.

[1] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، المرجع السابق، ج 2، ص 630-648.

[2] عبد الخالق ثروت، موقع ويكيبيديا (az.m.Wikipedia.org)، أطلع عليه يوم 03 أفريل 2023م، على الساعة، 22:30 ليلاً.

اتصل بالحزب الوطني، وكان عضواً نشيطا بنادي المدارس العليا، الذي أنشئ فى 1905م، وقيل أنّه صار وكيلا للنادي، وبعد تشكّل الوفد في 1908م، ضمّ سعد إلى الوفد مصطفى النحاس وعيّنه سكرتيرا عاما للوفد[1].

و في ديسمبر 1921 تم نفيه إلى جزيرة سيشل رفقة سعد زغلول، ثم عاد في 1923م بعد إعلان استقلال مصر في 28 فيفري 1923م[2]، وتمّ تعيينه في 1924م وزيرا للمواصلات، وأعيد انتخابه في 1926م نائبا عن الغربية فاحتجّ الإنجليز على التعيين الجديد لمنصب وزاري[3].

و بعد وفاة سعد زغلول في 23 أوت 1927م. اجتمع الوفد المصري بكامل هيئته لإنتخاب رئيسا له، فأسفر الإجتماع عن انتخاب مصطفى النّحاس رئيسا للوفد المصري لكنّه عارضه بشدّة فألح عليه زملاؤه بالقبول، فاضطر لذلك.

و في 24 سبتمبر 1927م عقد الوفد المصري أول اجتماع له برئاسة مصطفى النحاس فكان أول صدام له مع الملك بسبب احتفال القصر بعيد جلوس الملك فؤاد الأول في 09 أكتوبر 1927م، حيث طالب النحاس بمنع ذلك احتراما لموت سعد زغلول.

و قد تمّ انتخاب مصطفى النّحاس رئيسا لمجلس النّواب في نوفمبر في 17 نوفمبر 1927م، و بعدها ألّف النّحاس أول وزارة له في 17 مارس 1928م، وعيّن أول وزارة إئتلافية بين الوفد المصري وحزب الأحرار الدستوريين[4] خلفا لوزارة ثروت باشا.

ثمّ ألّف وزارته الثانية في 01 جانفي 1930م، وخلالها أجرى مفاوضات مع آرثر هندرسون[5] (مارس-ماي 1930م)، لكنّها فشلت بسبب الاختلاف على مادّة السودان، فقدّم استقالته في 17 جوان 1930م، ثمّ شكّل وزارته الثالثة في 10 ماي 1936م، حيث أجرى خلالها المفاوضات

---

[1] طارق البشري: شخصيات تاريخية، ط 1، دار الشروق ، القاهرة، 2010م. ص 62-63.

[2] عبّاس حافظ: مصطفى النحاس، مؤسسة هنداوي، القاهرة ، 2013م، ص293.

[3] السّيرة الذاتية للزعيم مصطفى النحاس، موقع نموذج (namudhaj.com). اطلع عليه يوم 05 أفريل 2023م، على الساعة 13:33 ظهرًا.

[4] علي سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، د-ت، القاهرة، 1983م، ص 64-69.

[5] آرثر هندرسون: سياسي بريطاني من حزب العمال، ولد باسكتلندا في 1863م. انتخب أول مرة بمجلس العموم في 1903م، تولّى وزارة الداخلية في أول وزارة للعمال 1924م، ثمّ الثانية في 1929م ، تزعم حزب العمال في مجلس العموم 1933م-1935م، ارتبط اسمه بالمفاوضات الإنجليزية المصرية التي بدأت في 1929م، والثانية باسم مفاوضات النحاس-هندرسون بلندن في أفريل-ماي 1930م والتي فشلت بسبب السودان، نال جائزة نوبل للسلام في 1930م وتوفي في 1934م. ينظر: أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص 1357.

التي انتهت بعقد معاهدة 1936م[1]، وفي سبتمبر 1937م أعاد تأليف وزارته التي انفصل منها النقراشي وثلاثة من الوزراء.

و في أفريل 1938م جرت إنتخابات، تعرّض عقبها مصطفى النّحاس لمحاولة اغتيال بوضع متفجرات في محرك سيارته لكنّه نجا منها.

و في 1940م قدّم النّحاس مذكرة للسفير البريطاني لحملها إلى الحكومة البريطانية يطالبها فيها بإعلان انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية فور انتهاء الحرب، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية، وعدم منع القطن المصري من التصدير إلى البلاد المحايدة، أو شرائه بسعر مناسب، إضافة إلى عقد الصلح بين الأمم المتحاربة، مع ابقاء المحالفة فيما عدا ذلك قائمة، تكون مصر طرفا في التسوية النهائية، ويكون لها اشتراك فعلي في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها.

فردّت السلطات البريطانية بتوجيه إنذار للملك بتغيير الوزارة واستدعاء النحاس. و لأنّ وزارة علي ماهر كانت مؤيدة لدول المحور، فما كان من الملك إلّا أن طلب تشكيل وزارة ائتلافية باشتراك مصطفى النحاس، لكن الأخير رفض الاشتراك فيها وطلب تشكيل وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب، وإجراءانتخابات حرّة[2].

و في فيفري 1942م شكّل وزارتيه الخامسة و السادسة بتكليف من الملك. و بعد ذلك بدأ مصطفى النّحاس مشاوراته لقيام الجامعة العربية، و في 25 سبتمبر تمّ التوقيع على بروتوكول الإسكندرية، و في 08 أكتوبر 1944م أقاله الملك فاروق من منصبه، ثم شكّل وزارته الأخيرة في 16 جانفي 1950م، إثر انتخابات أشرفت عليها وزارة محايدة، و في أكتوبر 1951م أعلن عن إلغاء معاهدة 1936م، ممّا أدّى إلى نشوب حريق القاهرة[3].

و في 1953م قام مجلس قيادة بانقلاب 1952م باعتقال النّحاس بطريقة مهينة و دون علم الرئيس محمد نجيب الذي كان معارضا لذلك، ثم اعتزل النّحاس الحياة السياسة وتم حل الوفد، ومصادرة أمواله كغيره من الأحزاب الأخرى.

---

[1] مذكرات مصطفى النحاس: ربع قرن من السياسة في مصر (1927-1952م) تحقيق: أحمد عز الدين، العصور الجديدة، القاهر، 2000م. الكتاب الأول، ص 55-175.

[2] مذكرات مصطفى النحاس: الكتاب الأول، المرجع السابق، ص344.

[3] أحمد عطيّة الله: المرجع السابق: ص 129.

توفي مصطفى النحاس في 23 أوت 1965م[1]، و تحوّلت جنازته لمظاهرة صاخبة ضمت قرابة مائة ألف متظاهر[2]، انطلقوا من جامع الحسين و وصولا إلى ميدان التحرير، وقد حاولت المباحث العسكرية تعطيلها، لكنّها فشلت في ذلك[3].

مكرم عبيد (1889-1961م):

و سيم مكرم عبيد ولد في قنا في صعيد مصر في 25 أكتوبر 1889م، وهو من عائلة من أشهر العائلات القبطية وأثراها، واسمه الكامل هو وسيم مكرم جرجس ميخائيل عبيد، وكان والده يعمل في مجال الإنشاءات، و تسببت جهوده في إنشاء خط السكة الحديدية بين نجع حمادي والأقصر، حصل على لقب الباكوية.

إلتحق بالمدرسة الأمريكية في أسيوط، ودرس القانون في أكسفورد وحصل على درجة امتياز في القانون في 1908م، واستكمل دراسته القانونية في ليون بفرنسا فحصل على ما يعادل الدكتوراه في 1912م.

و في 1919م عمل سكرتيرا للوقائع المصرية، وأختير سكرتيرا خاصا للمستشار الإنجليزي طوال مدّة الحرب العالمية الأولى، لكنّه وبسبب كتابته رسالة في معارضة المستشار الإنجليزي شارحا فيها مطالب الأمّة المصرية وحقوقها إزّاء الإنجليز، قاموا بالاستغناء عنه، ثمّ عُيّن أستاذا بمدرسة الحقوق لعامين كاملين.

في 1919م انضم إلى حزب الوفد و عمل في مجال التّرجمة والدّعاية في الخارج ضد الإحتلال الإنجليزي، وانشغل مكرم باشا بالمحاماة، وكرّس وقته للدفاع عن المقبوض عليهم في تهم سياسية، ومن لاحقه البوليس السياسي، فكان يستشهد بالقرآن الكريم في مرافعاته كثيرا، فاختير نقيبا للمحامين ثلاث مرّات، وتمّ نفيه مع سعد زغلول ورفاقه في 1919م بسبب دعايته وخطبه ومقالاته. عيّن وزيرا للمواصلات في حكومة مصطفى النّحاس في 1928م[4]، و في 1935م أصبح

---

[1] علي سلامة: المرجع السابق، ص 177-178.

[2] رفعت السّيد: مصطفى النحاس السياسي و الزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت، 1986م ، ص 128.

[3] شريف مراد: مصطفى النحاس: حكاية الزعيم الديمقراطي الأخير في مصر 2022/06/14م، موقع الجزيرة (www.aljazeera.net) أطلع عليه يوم 04 أفريل 2023م. على الساعة : 23:05 ليلاً.

[4] منى عبيد مكرم: مكرم عبيد - كلمات ومواقف - (1889-1989م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ص 53-54.- مصطفى الفقي: الأقباط في السياسة المصرية - مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية – ط 2، دار الشروق، القاهرة، 1988م، ص 47-79.

سكرتيرا عاما للوفد، و بعد معاهدة 1936م عُيّن وزيرا للمالية وحصل على الباشوية، وشارك في الوزارات الثلاث التي تشكلت برئاسة كل من أحمد ماهر والنقراشي في 1946م.

لم تمض حياة مكرم عبيد على وتيرة التفاهم والتصالح، حيث وقع أكبر خلاف له مع مصطفى النّحاس باشا في 1942م، بسبب زوجة النّحاس التي أرادت إزاحة مكرم عبيد للتّمكن من تهيئة فؤاد باشا سراج الحسين لخلافة النّحاس ورغم أنّ الفضل يعود إلى مكرم عبيد في ضم سراج الدين[1] لحزب الوفد، فأدّى الخلاف الى انشقاقه[2] عن الوفد وتكوين الكتلة الوفدية[3] و التي أصدر لها جريدة خاصة حيث شاركت هي الأخرى في وزارات أحمد ماهر والنقراشي في 1946م.

و حين توليه وزارة المالية رصد مخالفات عديدة، جمعها في وثائق و طبعها فيما سمي بعد ذلك "الكتاب الأسود"، وقدّم به عريضة للملك بأحوال البلاد وروى فيه ما حدث في حزب الوفد من فضائح ومخالفات، وتقدّم باستجواب لمجلس النواب. ممّا نتج عنه فصل مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب[4].

استطاع مكرم عبيد باشا تكوين علاقة خاصّة مع جماعة الإخوان المسلمين حيث كانت هناك علاقات تربط الإخوان المسلمين والكتلة الوفدية ويتبادلان الزيارات وكان حسن البنا[5] يحظى بمكانة خاصة لديه، و يعدّ مكرم عبيد هو السياسي الوحيد الذي شيّع جنازة الشيخ حسن البنا بجانب والده، بعد منع البوليس السياسي وقتها انتداب أي رجل من منزل البنا باستثناء مكرم عبيد لمنصبه الحكومي.

---

[1] فؤاد باشا سراج الدين: سياسي ورجل دولة مصري، ولد بمحافظة كفر الشيخ يوم 02 نوفمبر 1910م، حصل على ليسانس حقوق من جامعة الملك فؤاد الأول في ماي 1941م، وهو أصغر النواب سنّا في تاريخ الحياة السياسية المصرية، كما أنّه أصغر وزير مصري، أعاد إحياء حزب الوفد في 1948م باسم "حزب الوفد الجديد" في عهد أنور السادات، انضم للهيئة الوفدية في 1935م، أصبح سكرتيرا عاما للوفد في 1949م، أشرف على وزارتي الداخلية والمالية في 1951م، تولّى رئاسة حزب الوفد منذ 1978م، كان وراء إلغاء الوفد لمعاهدة 1936م. توفي يوم 09 أوت 2000م. ينظر: موقع (web.archive.org) أطلع عليه يوم: 03 أفريل 2023م. على الساعة 12:00 ليلاً.

[2] مصطفى الفقي: المرجع السابق، ص 111-113.

[3] الكتلة الوفدية : حزب سياسي مصري ألّفه مكرم عبيد في 1942م بعد استقالته من حزب الوفد، اشترك في تأليفه 16 عضوا من الشيوخ والنّواب الوفديين الذين استقالوا معه، أصدر جريدة الكتلة استمرت إلى غاية حل الأحزاب في 18 جانفي 1953م. ينظر: أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص 965.

[4] مصطفى الفقي: المرجع السابق، ص 129-130.

[5] حسن البنا: هو حسن بن أحمد البنا الساعاتي، ولد بمحافظة البحيرة في 1906م، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، تخرج من مدرسة العلوم، اتّجه إلى الدعوة الإسلامية. اتخذت الجماعة طابعا سياسيا، اختلفت مع الوزارات المتعاقبة خلال الحرب العالمية الثانية، انشأ جريدة الإخوان في 1948م، تزعم حركة المتطوعين إلى حرب فلسطين، أغتيل في فيفري 1949م، ينظر: أحمد عطيّة الله،المرجع السابق، ص 463.

و يعد مكرم عبيد هو صاحب فكرة النقابات العمالية وتكوينها، والواضع الأول لإطار العمال في مصر، وتوفير التأمين الاجتماعي لهم، و واضع نظام التسليف العقاري الوطني كما أنّه صاحب الأخذ بنظام الضريبة التّصاعدي[1] للدّخل، كما ساهم في دعم حرية الرأي والصّحافة. توفي مكرم عبيد في 06 جوان 1961م[2]. وتم تأبينه في الكنيسة المرقسية بالأزبكية، وقد شارك أنور السادات[3] نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر[4] في تأبينه و تمّ دفنه بالقاهرة[5]. أطلق اسمه على أحد الشوارع الرئيسية بحي مدينة نصر بالقاهرة. يعدّ هذا الشّارع حاليا من أهم الشوارع في مدينة القاهرة.

[1] الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي تتدرج في السعر المقرر بالنسبة إليها على أساس حجم الإيراد، أي أن النسبة المئوية التي تمثل معدلات الضريبة. تختلف باختلاف رقم الإيراد فقد تبدأ من 1% وتنتهي إلى 99%، وتطبق الضريبة التصاعدية في النظام الضريبي المصري بالنسبة لعدة ضرائب عامة ونوعية، وتشمل الضريبة العامة على الإيراد التي تبدأ ب 18% الشريحة الثانية) وتنتهي بـ 95% (الشريحة 12) ، ضريبة التركات التي تتدرج من 5% (من الشريحة 2) بعد 500 الأولى. وتنتهي به 40% على ما زاد على 60 ألف جنية، وضريبة كسب العمل وتتراوح بين 2% (من المائة جنيه الأولى)، وتنتهي 22% من المرتبات التي تزيد عن 5000 جنيه. ينظر: أحمد عطيّة الله، المرجع السابقة، ص 751.

[2] منى مكرم عبيد: المرجع السابق ، ص 55.

[3] أنور السادات: سياسي مصري، ورئيس مجلس الأمّة، و هو قائم مقام محمد أنور محمد السادات ولد في 1918م، تخرج من الكلية الحربية في 1938م، وتدرّج في الرتب العسكرية، وفي 1942م فُصل بسبب نشاطه المناوئ للحلفاء، اتهم في 1946م في قضية الإغتيالات السياسية. لكنّه تمت تبرئته، عاد إلى الخدمة في 1950م. اشترك في ثورة 23 جويلية 1952م، انتخب في 1954م سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامي، انتخب رئيسا لمجلس الأمّة (1957-1961م)، انتخب عضوا بمجلس الرئاسة، و نائبا لرئيس الجمهورية في 1964م، ثمّ رئيسا لمجلس الأمّة منذ 1963م، أصبح رئيسا للجمهورية (1970-1981م) خلفا لجمال عبد الناصر، وقّع معاهدة كامب دايفيد مع اسرائيل في 26 مارس 1979م. اغتيل أثناء عرض عسكري بالقاهرة فى 1981م. ينظر: أحمد عطيّة الله، المرجع السابق، ص 600-601. - منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 288.

[4] جمال عبد الناصر: زعيم عسكري وسيّاسي مصري ولد في 1918م، يعتبر مفجّر ثورة 23 جولية 1952م. و رئيس الوزراء في 1954م، ثم رئيس الجمهورية (1956-1970م)، سار بمصر في طريق التحول الاشتراكي، مؤكدًا انتمائها العربي. أمّم قناة السويس في 1956م. و بنى السّدّ العالي، نادى بالحياد الإيجابي، استعان بالاتحاد السوفياتي في تزويد الجيش المصري بالسّلاح الحديث، نصر قضايا التحرر في أقطار متعددة ، توفي في 1970م. ينظر: منير البعليكي: المرجع السابق ص 283.

[5] مصطفى الفقي: المرجع السابق، ص 159.

الفصل الثالث:

دور حزب الوفد في الحياة السياسية في مصر

المبحث الأول: دور الوفد في ثورة 1919م:

بعد أن شكل الوفد المصري في 13 نوفمبر 1918م، وحصل على توكيلات أعضاء الجمعية التشريعية. وكذا أعضاء المجالس البلدية وكبار الملاك و مختلف طبقات المجتمع[1]. طلب أعضاء حزب الوفد في 20 نوفمبر جواز السفر إلى بريطانيا، لكن طلبهم قوبل بالرفض، فغيّر سعد زغلول خطة، وذلك بجعل القضية المصرية دولية، فأرسل في 06 ديسمبر نداءا لمعتمدي الدول الأجنبية بمصر، ثم أرسل إلى الرئيس ولسن الذي وصل إلي باريس ليشهد مؤتمر الصلح برقية احتجّ فيها بشدّة على منعه من السفر إلى أوروبا[2]، كما قام بإرسال برقية إلى كليمنصو[3] في 01 جانفي 1919م رئيس مؤتمر الصلح، يطلب منه عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بمصر دون الاستماع لأقوالهم.

و بسبب منع الوفد من السّفر قدّم حسين رشدي استقالته للملك 3 مرات: في 02 ديسمبر، 23 ديسمبر، 10 فيفري، فقُبلت استقالته الأخيرة بسبب إصراره على السفر لأوروبا. ولمّا رأت بريطانيا أنّ نشاط الوفد يشكّل خطرا عليها، ألقت القبض على سعد وبعض رفاقه في 08 مارس 1918م وقامت بنفيهم إلى مالطا[4].

و في 09 مارس 1919م قام الطلبة والمحامون بمظاهرات سلمية احتجاجاً على نفي قادة الوفد، فقابلتهم السلطة العسكرية البريطانية بالرصاص، أدّى ذلك إلى سقوط العديد من الضحايا، ممّا أدّى إلى غضب شعبي تحوّل لثورة عارمة شارك فيها كل شرائح المجتمع، واتخذت الطابع المسلح، فثارت المدن والقرى و قام الثوار بنزع أعمدة البرق والهاتف والسكك الحديدية[5]، فتوقفت حركة المواصلات لكن اعتقال الزعماء لم يكن السبب الوحيد الذي أشعل الثورة، بل إن هناك أسباباً أخرى تمثلت فيما يلي:

---

[1] عبد الرحمن الرّافعي: المصدر السابق، ص 118.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 102-104.

[3] جورج كليمنصو (1841-1919م): سياسي ورجل دولة فرنسي، ترأس الوزارة مرتين في (1906-1909م) و (1917-1920م). عارض الرئيس الأمريكي بمؤتمر الصلح واعتبر معاهدة فرساي غير كافية لضمان سلامة فرنسا. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م ، مج 5، ص 137.

[4] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 109-118.

1. الحماية البريطانية على مصر في 1914م، وعدم وفاء بريطانيا بوعودها. حين قالت أن وجودها في مصر هو مؤقت.
2. إعلان الأحكام العرفية منذ 02 نوفمبر 1914م، و تقييد حرية التجمع والصحافة[1].
3. تعنّت سلطات الاحتلال الإنجليزي، ورفض مندوبين من الشعب المصري للمطالبة بإلغاء الحماية، واستقلال مصر و السودان كدولة واحدة.
4. استيلاء بريطانيا على محاصيل الفلاحين بأثمان زهيدة ، و تذبذب أسعار القطن ومعاناة المصريين جراء ذلك.
5. تعيين مستشارين انجليز بمختلف الوزارات لإنشاء برلمان مصري بأغلبية أجنبية[2].

و بعد قيام ثورة 1919م، اجتمع أعضاء الوفد الباقين عقب الإعتقال، وترأس علي شعراوي الاجتماع بصفته وكيل الوفد، وأرسلوا إلى المستر لويد جورج[3] برقية احتجاج على اعتقال الزعماء، وقرروا المضي في الدفاع عن مصر وقضيتها. ثمّ أرسلوا برقيات مماثلة لمعتمدي الدول الأجنبية.

و في اليوم التّالي وجهوا كتابا للسلطان طالبين منه الوقوف إلى جانب الشعب، واستمر الوفد في عقد جلساته ببيت الأمّة، وهو منزل سعد زغلول بدعوة من زوجته صفية زغلول[4]، فأصبح مركزاً للنّشاط الوطني، وأصبحت المظاهرات ثورة عارمة، اضطرت السّلطات العسكرية البريطانية للاستعانة بالوفد لإخماد هذه الثورة، فتمّ استدعاء أعضاء الوفد إلى مركز القيادة العامة لمناقشة أسباب الاضطراب، ومحاولة إلقاء المسؤولية عليهم، لكنّ أعضاء الوفد أكدّوا أنّهم غير مسؤولين، وأنّ أفضل وسيلة لتهدئة المصريين تكون بتأليف وزارة معتدلة[5].

---

[1] عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ص 67-84.

[2] محمد صبري: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 238.

[3] لويد جورج: سياسي بريطاني. ولد في 1863م، من أسرة أوغالية (نسبة لإقليم ويلز)، بدأ حياته بالمحاماة. عيّن وزيرا في 1905م، تولّى رئاسة الوزارة الإئتلافية (1916- 1922م)، منح لقب اللورد قبيل وفاته في 1945م. ينظر: أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص 1075.

[4] صفية زغلول: رائدة مصرية، وهي صفية بن مصطفى فهمي با شا، رئيس النُّظار بعهد الخدّيوي عبّاس. ولدت في 1875م، تزوجت سعد زغلول بك، ومنح رتبة الباشوية في 1906م. وفي 16 مارس 1919م تزعمت أول مظاهرة نسائيه بالقاهرة، احتجاجا على أعمال القمع البريطانية. شاركت بمداولات حزب الوفد المنعقدة في بيتها، توفيت في 12 جانفي 1946م، دفنت في ضريح زوجها، وقدا اشتهرت بلقب (أم المصريين). أطلق اسمها على شارع رئيسي بالإسكندرية. ينظر: أحمد عطية الله المرجع السابق، ص 724.

[5] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 144-146.

و بعد فشل الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر فى مواجهة الثوار، سمحت للقادة المصرية بالسّفر لعرض قضية مصر في لندن أو باريس، وتشكيل وزارة معتدلة، وقد صدر قرار الإفراج عن قادة الوفد المنفيين يوم 07 أفريل 1919م. فاتجهوا من مالطا إلى فرنسا، ولحق بهم باقي أعضاء الوفد المصري الذي سافر من القاهرة في 11 أفريل إلى مالطا. أين اجتمعوا بسعد ورفاقه، ثمّ سافروا جميعا إلى فرنسا التي وصلوها في 17 أفريل 1919م. واتخذت بريطانيا هذا الموقف بعد نجاحها في إقناع حلفائها لمؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، وانتفاء الضرر على المصالح البريطانية أثناء عرض المطالب المصرية على المؤتمر أو الحكومة البريطانية[1].

اعتمد كفاح الوفد المصري بالخارج على جميع الأساليب السياسية والوسائل الإعلامية، وأبرزها الصّحافة، وسعى الوفد - بمساندة الجمعيات المصرية في دول أوروبا - للتأثير في الرأي العام الأوروبي، كما سعى للتأثير في الرأي العام الأمريكي، رغم وقوف بريطانيا بكل إمكانياتها ضد الأماني والمساعي المصرية[2].

و قد صدم الوفد باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر في أفريل 1919م. و كان عليه إمّا إنهاء مهمته بالخارج أو الإستمرار فيها، لكنّه قرّر البقاء في باريس بدعم من قوى الصحف الوطنية، بعيدا عن الأحكام العرفية في مصر، وجعلها مركزا للإعلام بحقائق المسألة المصرية في أنحاء العالم، غير أنّ بعض أعضاء الوفد ومستشاريه لم يقتنعوا بمبررات بقاء الوفد في باريس، وخرجوا منه بالاستقالة أو الإقالة وعاد بعضهم إلى مصر تدريجيا لأسباب متعددة عامة، أو شخصية، ابتداءا من أول جويلية 1919م مع إلغاء عضويتهم في الوفد[3].

و كانت أهم أسباب الإنشقاق في الوفد، سياسية أو إعلامية هي التي توافرت لدى كل من إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر[4] اللذين طالبا بالتوجه لبريطانيا والتفاوض معها في الاستقلال

---

[1] جمال بدوي، لمعي المطيعي: تاريخ الوفد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص ص 38-39.

[2] نفسه، ص ص 39-40.

[3] رمزي ميخائيل: الوفد والوحدة الوطنية في ثورة 1919م، دار العرب للبستاني، القاهرة، 1994م، ص 60-61.

[4] محمود أبو النصر: ولد في 1868م في المنوفية، وهو ابن الشيخ أحمد أبو النصر، درس بالأزهر ثمّ درس القانون والفلسفة بفرنسا، انشغل بالمحاماة عند عودته إلى مصر، انتخب نقيبا للمحامين (1914-1915م)، أصدر مجلة "الموسوعات" بالاشتراك مع صديقه أحمد حافظ عوض، أختير عضوا في لجنة 30 التي وضعت الدستور المصري، اشترك في الحركة القومية المصرية، أختير عضوا في حزب الوفد لكنّه كان من أوائل المنشقين عن سعد زغلول ثمّ انضمّ إلى حزب الأحرار الدستوريين وكان من أبرز المؤسسين، ثم انضم إلى حزب الاتحاد فانتخب

الداخلي لمصر، لكنّ سعد زغلول رفض مخالفة بنود توكيل الشعب للوفد، وفي 24 جويلية 1919م قرّر الوفد اعتبار العضوين منفصلين، لمخالفتها مبدأ الوفد و خطّته.

و منذ سفر الوفد إلى الخارج في أفريل 1919م، والحكومة البريطانية تبحث فكرة إيفاد لجنة خبراء بريطانيين إلى مصر، لتحقيق عدّة أهداف بعضها معلن، والبعض الآخر سري، وهي معرفة الأسباب الحقيقية للثورة، ووسائل تفاديها مستقبلا، و الإتصال المباشر بالشّعب مع تجاهل قادته في باريس بهدف عزلهم وإفشال مهمتهم، وكذا الحصول على إعتراف الشعب المصري بالحماية البريطانية. فيكتمل به الإطار القانوني لها بعد الإعتراف الدولي بها، إضافة إلى إقتراح النظام الدستوري لإدارة مصر تحت الحماية، وأخيرًا إحداث شرخ في الجبهة المصرية، وإثارة مختلف الآراء والمواقف فيها[1].

ظلّ الإختلاف في مصر حول اللجنة حتّى نهاية جويلية 1919م، إذ استقر الوفد المصري على مقاطعة لجنة ملنر[2]، ونشطت الصحف المؤيدة للوفد والثورة، تتصدرها "النظام"، "الأخبار" و "الأهرام" بنشر دعوة المقاطعة للجنة بمصر، وإحالتها إلى الوفد في باريس.

أثناء ذلك نشط الحزب الديمقراطي المصري المؤيد للوفد والمعارض للجنة: ولمواجهته تألف الحزب المستقل الحرّ المنبثق من جماعة نادي الأعيان، وهو حزب صغير موالي للسياسة البريطانية، واتخذ صحيفة "المنبر" لسانا له، لكن سرعان ما أفشلت مهمته لجنة الوفد المركزية، وكذا الصحف الوطنية[3].

و ألحّت الصحف المعارضة للجنة على محمد سعيد[4] الذي قبل تأليف الوزارة في 21 ماي 1919م، وهو مخالف للاتجاه الوطني، بإعلان مقاطعته لجنة ملنر، أو يعلن استقالة وزارته، فتمّ إعلان الاستقالة في 15 نوفمبر 1919م.

سكرتيرا عاما له ، توفي في 1933م. ينظر: محمد جوادى : نقيب المحامية الذي انتمى إلى 04 أحزاب، موقع الجزيرة (www.aljazeera.net): 23-03-2011م، اطلع عليه يوم 18-04-2023م على الساعة 18:40 مساءا.

[1] جمال بدوي، لمعي المطيعي: المرجع السابق، ص 40.

[2] اللورد مانر: سياسي بريطاني اسمه ألفرد (1854-1925م)، عمل مفوضا ساميا بجنوب إفريقيا، وكان سبب حرب البربر (1899-1902م) ، قدم إلى مصر لدراسة الوضع فيها عقب ثورة 1919م، ينتظر منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 433.

[3] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 233-232.

[4] محمد سعيد باشا: سياسي مصري، ولد في 19 جانفي 1863م بالإسكندرية، وهو من أصول تركية، تخرج من كلية الحقوق ، تولّى منصب رئيس النظارة في (1912-1914م) وكذا وزير الداخلية، انضم للحزب الوطنية في 1918م، وطالب بوفد ثان مع الأمير عمر طوسون، عُيّن رئيس الوزراء ثانية في ثورة 1919م، عارضة لجنة

و في أواخر أكتوبر 1919م. اندلعت المظاهرات تنادي بالاستقلال و سقوط اللجنة، تصدّى لها العسكر بعنف ووحشية، وعطلت السلطة البريطانية بعض الصحف الوطنية، واعتقلت أعضاء من الوفد، ووضعت عبد الرحمن فهمي تحت الرقابة، بتهمة تحريض الشعب ضد الاحتلال.

ثم ألّف يوسف وهبة[1] الوزارة في 21 نوفمبر 1919م، فعارضته أكثر التجمعات والصحف الوطنية، وأيدته بعض الصحف الموالية لبريطانيا مثل الوطن. وقامت السلطات البريطانية بتهديد الصحف الوطنية بالإغلاق، إذا لم تعتدل في لهجتها، ثمّ غيّرت السلطة البريطانية سياستها اتجاه الصحف الوطنية، استجابة للجنة ملنر وذلك للتعرّف على كل الآراء.

و قد وصلت اللجنة إلى مصر في 07 ديسمبر 1919م ، فقاطعها المصريون شعبيا[2].و قابلها كل من حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت، ونجحوا في التقريب بينها وبين الوفد، وأبلغها الوفد أنّ التفاوض بينهما يبدأ بالإعتراف بالاستقلال التام، أساسا للمفاوضات، وكذا حرية الصحافة.

و لكن بعد المقاطعة الشعبية أعيد فرض الرقابة على الصحافة ابتداء من 06 مارس 1920م، وذلك بعد انتهاء مهمة اللجنة في مصر، وتمكنها من جمع البيانات الرسمية ومقابلة بعض رجال السياسة وقادة الرأي[3].

أيّدت أكثر القرى الوطنية الوفد. وتمكنت صحفه تدريجيا من تحويل الرأي العام المصري لقبول حصر قضيته بين مصر وبريطانيا، وترك الحرية للوفد لاختيار وسائل عمله.

ملنر، عيّن وزيرا للمعارف في 1924م، توفي في 1928م. ينظر: موقع ويكيبيديا (www.ar.m.wikipedia.org)، محمد سعيد باشا رئيس وزراء، أطلع عليه يوم 16 أفريل 2023م، على الساعة 00:16 ليلاً.

[1] يوسف وهبة: سياسي ورجل دولة مصري، ولد في 1852م بالقاهرة، درس الحقوق عمل ككاتب لجنة السر التحقيق مع رجال الثورة العرابية، ثم شغل منصب وزير الخارجية في 1914م بوزارة محمد سعيد باشا الأولى، ثمّ وزير المالية في وزارات حسين رشدي باشا الأربعة (1914-1919م) اختير وزيرا للمالية ورئيسا للوزراء في (1919-1921م)، توفي في 1934م. ينظر: موقع ويكيبيديا (www.ar.m.Wikipedia.org) يوسف وهبة باشا وزير خارجية مصر أطلع عليه يوم : 16 أفريل 2023م، على الساعة: 00:05 ليلاً.

[2] عصام محمد سليمان: أزمة الحكم في مصر (1919-1952م)، مطبعة الفكرة، القاهرة، د-ت، ص 36.

[3] جمال بدوي، لمعي المطيعي: المرجع نفسه ، ص 41.

و في هذه الفترة ازدادت حوادث العنف السياسي ضد البريطانيين بمصر، ونجحت جهود الجماعات والصحافة الوطنية لدفع يوسف وهبة إلى استقالة وزارته في 19 ماي 1920م، وفي 21 ماي تألفت وزارة محمد توفيق نسيم[1].

أ- مفاوضات سعد – ملنر:

بدأت جلسات المفاوضات بين الوفد و ولجنة ملنر رسميا في و09 جوان 1920م بلندن، وتمّ تبادل مشروعين للمعاهدة في 17 جويلية 1920م. وينص مشروع الوفد على اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر. وإنهاء الحماية والاحتلال العسكري لها، أما مشروع لجنة ملنر يتضمن تعهد بريطانيا بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها، مع إبقاء قوة عسكرية بريطانية فيها. واحتوت بقية بنود المشروعين اختلافات كثيرة، فرفض كل من الطرفين مشروع الآخر.

و بوساطة عدلي يكن أعدت بريطانيا مشروعا ثانيا قدمه في 18 أوت 1920م أغفل تماما وضع السودان، و علّق استقلال مصر على تحديد علاقتها ببريطانيا، وتعديل نظام الإمتيازات الأجنبية، وإحالة الأمرين إلى مفاوضات بين ممثلين معتمدين من حكومة البلدين، في إشارة إلى رغبة بريطانيا في تخطي الوفد، وترشيح عدلي يكن وأعضاء معتدلين من الوفد لتمثيل مصر[2]، على أن المشروع الثاني احتوى مزايا لم ترد في المشروع الأول، ومنها اعتراف بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيآت نيابية، و وجود القوة العسكرية البريطانية في مصر لا يعتبر احتلالا عسكريا، ولا يمس حقوق مصر.

فلقي المشروع قبولا من بعض أعضاء الوفد، بينما رفضه سعد زغلول وباقي الأعضاء، إلّا أنّه لا يحقق آمال الأمّة المصرية، وقبوله هو خروج عن حدود التوكيل الذي قيد مهمّة الوفد، فبرزت فكرة تحكيم الأمّة في المشروع، وقبلها أعضاء الوفد، واعتمدها سعد زغلول، كما قبلها اللورد ملنر، رغبة في معرفة آراء فئات الشعب.

تمّ اختيار محمود محمود، عبد اللطيف سكباتي، أحمد لطفي السيد، علي ماهر من أعضاء الوفد المعتدلين، وينضم إليهم في مصر، مصطفى النّحاس، ويصا واصف ، حافظ عفيفي من أنصار سعد زغلول، لعرض المشروع على الأمّة. فتمّ عقد اجتماعات مع لجان الوفد وأعضاء الجمعية

---

[1] محمد توفيق نسيم: رئيس وزارة مصري، وهوابن محمد باشا نسيم، تخرج من مدرسة الحقوق الحديدية بالقاهرة، تولّى وزارة الأوقاف 1913م بوزارة (محمد سعيد) ثم وزير الداخلية بنفس العام بوزارة (يوسف وهبة)، شكّل وزارته الأولى في 21 ماي 1920م خلفا لثروت باشا، ثمّ شكّل وزارته الثانية 1934م، ثمّ تولّى رئاسة الديوان الملكي، ثم رئاسة مجلس الشيوخ، توفي في 1938م - ينظر: أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص 341.

[2] جمال بدوي، لمعي المطيعي: المرجع السابق، ص 43.

التشريعية والعلماء، والقضاة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية، ونشر الوفد والحزب الوطني والحزب الديمقراطي بياناتهم، وتمّ الإتفاق على أن المشروع صالح كأساس لعقد المعاهدة بعد إدخال تحفظات تعدّل بعض نصوصه[1].

فجاءت الآراء كلها والرأي العام السائد بقبول المشروع بعد تعديله بعدّة تحفظات، فكانت نتيجة الاستشارة مؤيدة لرأي سعد زغلول.

و بعد وصول مندوبي الوفد إلى باريس في 07 أكتوبر 1920م ودراسة الوفد التقارير الاستشارة والتحفظات وقع خلاف بين أنصار سعد زغلول، وأنصار عدلي يكن، فقد تمسك الفريق الأول بتحفظات الأمّة، ورأى ضرورة إدخالها على مشروع ملنر، أمّا الفريق الثاني فرأى أنها مجرد رغبات، و يمكن قبول المشروع دونها فتقرّر الإجماع بتقديم تحفظات الأمّة إلى لجنة ملنر وعدم استئناف المفاوضات دون الاستجابة لها[2].

و بعد أسبوع سافر أعضاء الوفد إلى لندن، واجتمعوا مع اللجنة البريطانية. فرفض ملنر إدخال تحفظات المصريين على مشروعه، بحجة معارضة الرأي العام البريطاني، وطلب إحالتها للمفاوضة الرسمية وانتهت المفاوضات.

و في 03 نوفبر 1920م بجلسة التفاوض أصرّ الطرفان على موقفها، فعاد أعضاء الوفد إلى بارس لمناقشة الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات، مع إصرار سعد على موقفه، مال أكثر أعضاء الوفد إلى موقف عدلي يكن، ورأوا أن امتناع الوفد عن استئناف التفاوض قبل قبول التحفظات الأمّة، لا يعارض تأليف حكومة، أو هيئة رسمية برئاسة عدلي يكن لاستئناف المفاوضات، على أن يقف الوفد رقيبا لاصلاح أخطاء المفاوضين الرسميين، لكنّ سعد زغلول رفض رأي الأغلبية[3].

و بعد عودة عدلي إلى الإسكندرية في 29 نوفمبر 1920م ، أخذ الخلاف بين سعد وعدلي يتصاعد، وقدّم اللورد ملنر تقدير لجنته عن مصر إلى الحكومة البريطانية في 03 ديسمبر 1920م، فوقع خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة انتهى بتقديم استقالته وخلفه المستر ونتسون تشرشل[4]

---

[1] جمال بدوي، لمعي المطيعي: المرجع السابق، ص 43.

[2] مجهول : المسألة المصرية في دورها الأخير - مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية وغيرها كالمبين بالفهرست - دار البستاني للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1921م، ص 80-120.

[3] جمال بدوي، لمعي المطيعي: المرجع السابق ، ص 44.

[4] ونتسون تشرشل (1874-1965م): سياسي بريطاني، زعيم حزب المحافظين وأحد أبرز رجال السياسة في القرن الـ20م، قاد بريطانيا من الهزيمة إلى النصر في الحرب العالمية الثانية، منح جائزة نوبل للآداب 1953م،

في منتصف فيفري 1921م، الذي قدّم تصريحا اعتبر فيه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية، فأثار موجة احتجاج عليه لمصر من الأحزاب والهيئات والأفراد[1].

نشر تقرير لجنة ملنر في 20 فيفري 1920م و الذي انتهى باقتراح عقد معاهدة توفّق بين أماني المصريين ومصالح بريطانيا، وأشار لضرورة اعتراف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بضمانات، ونصح الحكومية البريطانية بضرورة التعجيل في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة[2].

ب- مفاوضات عدلي – كيرزون:

ارتأت بريطانيا، باتفاق مع السلطان فؤاد استئناف المفاوضات لأن عدلي يكن هو المرشح لإجرائها، بعد ما أثبت من تعاون مع لجنة ملنر، فعرضت الوزارة عليه فقبلها، وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات[3].

و قد بارك الوفد تأليف وزارة الثقة، كما أطلق عليها ودعا إليها، وبادر عدلي يكن بعرض على السعد زغلول الاشتراك في المفاوضات، فكان الإنشقاق بين عدلي و سعد من جهة، وسعد و أعضاء الوفد من جهة أخرى[4].

عاد سعد زغلول إلى مصر في أفريل 1921م، واستقبلته الأمّة بحفاوة وبدأت محادثاته مع عدلي بصدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية لعقد معاهدة مع إنجلترا. ووضع سعد شروطاً للاشتراك فيها، فحدث خلاف جوهري حول شرط الرئاسة وأغلبية المفاوضين، لأنّ كلاّ من سعد وعدلي تمسك برئاسة وفد المفاوضات، وتفاقم الخلاف ممّا أدّى إلى انقسام الأمّة بينهما، فظلّت المعركة محتدمة بين الوزارة و سعد قرابة شهرين، انقسمت خلالها الأمّة إلى سعديين وعدليين. لكنّ سعدا كسب المعركة لجماهريته و مكانته لدى المصريين[5].

أشهر مؤلفاته: الحرب العالمية الثانية (1948-1953م)، تاريخ الشعوب النّاطقة بالإنجليزية (1956-1958م) ، ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 141.

[1] طارق البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار- دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية (1920-1924م)، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 2012م، ص 42.

[2] محمد كامل سليم: أزمة الوفد الكبرى - سعد وعدلي - مطابع الأخبار، القاهرة، 1976م، ص167.

[3] محمد فريد حشيش: ج1، المرجع السابق، ص 51.

[4] ماريوس كامل ديب: المرجع السابق، ص 48.

[5] محمد فريد حشيش: ج1، المرجع السابق، ص 51.

فكان من الطبيعي وسط هذه الظروف أن تفشل مفاوضات عدلي مع كيرزون وزير خارجية بريطانيا، وأصبح واضحا لدى الإنجليز أن سعدا سيقف عثرة في طريق إنجاح أي مفاوضات، ومن ثمّ رأت إنجلترا ضرورة إبعاده إذا ما أريد لعدلي وزملائه التصدُّر و تهيئة الجو لخطوات جديدة تتخذ من جانب إنجلترا[1].

و كان سعد زغلول قد نشر نداء الأمّة، دعاها فيه لمواصلة الجهاد ورفع شعار الاستقلال العام كما دعا لاجتماع للنظر في الأحوال الحاضرة، فاتخذت السلطان العسكرية البريطانية ذلك ذريعة لاعتقاله، ومهدت له بأن أرسلت إليه إنذارا في 12 ديسمبر 1921م بعدم القاء الخطب و عدم حضور الاجتماعات كما أمرته بمغادرة القاهرة والإقامة في الرّيف، كما أصدرت أمرها لكل من: فتح الله بركات[2]، مصطفى النحاس، مكرم عبيد، سينوت حنا[3]، عاطف بركات[4]، صادق حنين بنفس الإجراء.

فكان جواب سعد هو الرفض، وكذا رفض زملاؤه ، فتمّ اعتقالهم جميعا في 23 ديسمبر، ونفوا إلى جزائر سيشل، كما أمر الجنرال ألنبي أمرا عسكريا بامتناع البنوك والأفراد عن صرف أي مبلغ مودع باسم سعد أو أحد أعضاء الوفد إلّا بإذن كتابي منه.

---

[1] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج1، المرجع السابق، ص 52-53.

[2] فتح الله بركات : هو محمد فتح الله بركات باشا ولد في 1866م، وهو سياسي مصري، و ابن أخت سعد زغلول. عُيّن عضوا بالجمعية التشريحة في 1913م ، ثم عضوا في لجنة الوفد المركزية 1918م، ثمّ وزيرا للدّاخلية في عهد وزارة سعد 1924م، توفي في 1933م. ينظر: زكي فهمي، صفوة العصر (2013م)، المرجع السابق، ص 206.- أحمد جوادي: فتح الله بركات باشا: من عمدة القرية إلى وزير الداخلية، موقع الجزيرة (www.aljazeera.net.): 21-10-2019م، أطلع عليه يوم 16 أفريل 2023م، على الساعة 12:00 منتصف النهار.

[3] سينوت حنا: ولد في بندر أسيوط في 1880م، عيّن عضوا بالجمعية التشريعية أواخر 1913م، انضم للوفد المصري 1918م، نفي مع سعد إلى جزيرة سيشل في 1921م، ينظر إلى فهمي: صفوة العصر (1995م)، المرجع السابق، ص 456-461.

[4] عاطف بركات: ولد في 1872م بقرية منية المرشد التابعة لمحافظة كفر الشيخ، و هوأخ فتح الله بركات، ومن كبارالتربويين المصريين في العصر الحديث، إلتحق بالأزهر ثمّ عيّن ناظرا لمدرسة القضاء الشرعي في 1907م، شارك بتأسيس الوفد 1918م، توفي في 1924م، ينظر: طارق بدراوي، (عاطف بركات باشا أحد أكبر التربويين في العصر الحديث) ، جريدة أبو الهول العدد 08، مصر، 2021م، على الموقع (www.abou-alhool.com)، اطلع عليه يوم : 16 أفريل 2023م،على الساعة 12:05 ظهرا.

فاحتجّ الوفد على هذا الاعتقال، وقامت مظاهرات احتجاجية بجميع المدن تنادي بمقاطعة التجارة الإنجليزية، أما عدلي باشا فقد سارع بنفس اليوم لاستعجال قبول استقالته، حتّى لا يتحمّل مسؤولية اعتقال سعد وأصحابه، إلى إضافة إلى فشل مفاوضاته مع كيرزون[1].

بعد نفي سعد زغلول وزملائه، برزت دعوة التوحيد الصّفوف، فعاد الوفد واجتمع شمله مجددا، حيث عاد كل من: محمود محمود، عبد العزيز فهمي،حمد باسل[2]، أحمد لطفي السيد، جورج خيّاط[3]، حافظ عفيفي، عبد اللطيف المكباتي، محمد علي علوية، واجتمعوا جميعا ببيت الأمّة في 28 ديسمبر، وأصدروا بيانا مشتركا، أعلنوا فيه توحيد جهودهم، للعمل على استقلال البلاد، و كما تم ضم أعضاء جدد للوفد، وهو ما جعل المنشقين من قبل يقدمون استقالتهم في جانفي 1921م، وأدرك الشعب انفصالهم حين أصدر الوفد نداء المقاومة السلبية بوجه السياسة البريطانية. وقد شمل المقاطعة العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وكذا عدم التعاون السياسي، بالإمتناع عن تشكيل الوزارة من السياسيين المصريين، طالما أن السياسة الحاضرة قائمة. فأثار هذا القرار السلطة البريطانية، واعتقلت الموقعين عنه و سجنتهم بقصر النيل في 25 جانفي 1922م[4].

و قد قاطع الوفد لجنة الثلاثين، ولم يقبل الاشتراك في عضوية وزارة ثروت التي تأسست عقب تصريح 28 فيفري 1922م، بتأييد من المندوب السامي البريطاني ألنبي واستمر في موقفه العدائي الصريح من الوزارة الجديدة، وفي هذه الفترة كثرت حوادث اغتيال البريطانيين، ممّا أدّى إلى احتجاج حكومتهم من جهة، واتّخذت الوزارة أساليب القمع والإضطهاد وسيلة لحكمها، فاضطهدت الوفد، وأصدرت تعليماتها إلى الصحف بعدم ذكر اسم سعد ورفاقه المنفيين في مقالاتها أو آرائها، وما زاد الوضع سوءا حين قدّمت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد المعتقلين

[1] عبد النور فخري: مذكرات عبد النور فخري، تقديم: مصطفى أمين، تحقيق: يونان لبيب رزق ، ط1: دار الشروق, القاهرة, 1992م، ص 331-338.

[2] حمد الباسل : ولد في 1871م، وكان عمدة القبيلة الرماح بالفيوم، وهو أحد أعضاء الجمعية التشريعية، اشترك مع السعد زغلول في الحركة الوطنية. ونفي معه إلى مالطا 08 مارس 1919م. دعا لتأليف الهيئة الوفدية من النواب والشيوخ بزعامة سعد زغلول، أنشأ مدرسة باسل بقسميها الابتدائي القديم والثانوي. ألّف كتابا سماه "منهج البداوة"، توفي في 1940م. ينظر موقع المعرفة (m.marefa.org)، أطلع عليه يوم 17 أفريل 2023م، على المساعة 01:30 ليلاً.

[3] جورج خياط (1836-1932م): سياسي مصري وفدي، حكم عليه بالإعدام في 1922م لدعوته إلى مقاطعة البضائع والبنوك البريطانية ثم خفف الحكم إلى غرامة مالية، انضم للوفد في ديسمبر 1928م، اشترك في المؤتمر القبطي الذي عقد في مارس 1914م بأسيوط. ينظر: موقع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في النمسا (web.archive.org)، أطلع عليه يوم 17 أفريل 2023م على الساعة: 01:35 ليلاً.

[4] عبد النور فخري: المصدر السابق، ص 346-348.

للمحاكمة العسكرية في أوت 1922م، بتهمة التحريض على كراهية واحتقار الحكومة القائمة ونظام الحكم[1].

و عقب حركة الاعتقالات الجماعية الوفدية. تألفت هيئة جديدة للوفد من: المصري السعدي بك ، حسين القصبي[2]، سعد نجيب الغرابلي[3]، محمود حلمي اسماعيل بك، راغب اسكندر[4]، كما تأسّس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر 1922م من الأعضاء المنشقين على الوفد، وأعضاء لجنة الدستور و غيرهم من أعداء الوفد. وقد حمل منذ تأسيسه طابع العداء له، ثم تلاه سقوط وزاره ثروت في 29 نوفمبر 1922م، وخلفتها وزارة محمد توفيق نسيم الذي سعى للتقارب بين الوفد و القصر، بهدف تعديل الدستور، وتوسيع حقوق الملك[5].

لكن وزارته فشلت في إرضاء الأمّة، لأنّها لم تفعل شيئا في المطالب القومية، ولم تتطرق لمسألة المنفيين والمعتقلين، كما أنّها حاولت مسخ الدستور. و بسبب أزمة نصوص السودان التي وردت في الدستور، قدّم توفيق نسيم استقالة وزارته في 05 فيفري 1923م[6].

ثمّ استدعى الملك عدلي باشا لتشكيل الوزارة، فاشترط أن يعلن الوفد تأييده له، لكنّ الوفد رفض تأييده وعودته للحكم وأصدر نداءا في 20 فيفري 1923م يعترض فيه على تدخل الإنجليز في تشكيل الوزارة، كما دعا الشعب لمواصلة الجهاد، فاعتبرت السلطات العسكرية هذا النداء بمثابة تحريض للشعب فسارعت في نفس اليوم لإغلاق بيت الأمّة، واستدعت أعضاء الوفد فأنذرتهم

---

[1] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج1، المرجع السابق، ص 56.

[2] حسين القصبي (1867-1927م): و هو حسين بن محمد امام بن حسن بن محمد بن عيسى القصبي، ولد بطنطا، اختير عضوا في مجلس طنطا البلدى و بعد ثورة 1919م انتخب عضوا في مجلس الشيوخ عن مديرية الغربية. توفي في أوت 1927م و دفن بطنطا. ينظر: محمد الجوادي: (حسين القصبي عمدة طنطا الذي لم يغب عن الصف الأول في السياسة المصرية)، موقع أبو التاريخ (www.gwady.net): 31 أوت 2022م، اطلع عليه يوم : 08 أفريل 2023م، على الساعة 01:26 ليلا.

[3] محمد نجيب الغرابلي (1876-1947م): ولد بمحافظة البحيرة، تخرج من كلية الحقوق، عمل بالمحاماة، شغل منصب وزير المعارف بوزارة سعد زغلول الأولى ، كما شغل منصب وزير الداخلية، كان عضوا مؤسسا بحزب الوفد ينظر: موقع ويكيبيديا (ar.m.wikipedia.org)، أطلع عليه يوم 18 أفريل 2023م على الساعة 01:28 ليلاً.

[4] راغب اسكندر: ولد في 01 ديسمبر 1888م، درس بمدرسة الأقباط الكبرى، تخرّج من مدرسة الحقوق الملكية في ماي 1910م، انتخب عضوا بمجلس إدارة الحزب الديمقراطي المصري ثمذ استقال منه في 1921م، انضمّ إلى الوفد المصري 1922م، وتمّ اعتقاله مع أعضاء الوفد في 1923م. ينظر: زكي فهمي: صفوة العصر، 1935م، المرجع السابق ، ص 463-466.

[5] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص 78-74.

[6] محمد فريد حشيش: ج1، المرجع السابق، ص 58.

وحمّلتهم مسؤولية مقتل أي انجليزي، وهو ما أدّى لإحتجاج أعضاء الوفد. و قرروا متابعة اجتماعاتهم بمنزل المصري بك[1].

لكنّ هذه الإجراءات لم تمنع حوادث الإعتداءات على الجنود الإنجليز فاعتقلت السلطات العسكرية أعضاء الوفد في مارس 1923م. وسرعان ما تألفت الهيئة الرابعة للوفد من: حسن حسيب باشا، علي الشمسي باشا[2]، حسين هلال بك، مصطفى بكير بك، ابراهيم راتب بك، عطا عفيفى بك. وأصدروا بيانا للأمّة لمواصلة الجهاد.

و فشل عدلي في تشكيل وزارة، فظلّت البلاد دون وزارة لأكثر من شهر. ثمّ عهد الملك إلى يحي إبراهيم باشا[3] بتأليف وزارة جديدة في 15 مارس 1923م، فكانت سياستها استمرارا لسياسة وزارة نسيم. و رغم أن الوفد لم يكن مؤيدا لطريقة وضع الدستور إلّا أنّه أصدر بيانًا دعا فيه إلى عقد الجمعية التأسيسية الوطنية التي تتمثل في إرادة الأمّة بالإنتخاب، وتصون سيادة الأمّة وحقوقها[4].

و قد صدر الدستور في 13 أفريل 1923م، واستقبله الوفد بالفتور والسخرية و عدم الاكتراث، واعتبر رجال القانون الوفديين أنّ الدستور بمثابة عقد لأنّه نصّ على مبدأ سيادة الأمّة، و هو ما يتعارض مع اعتبار منحة. وأعقب صدوره صدور قانون الإنتخابات في 30 أفريل 1923م. وعدة تشريعات مختلفة.

---

[1] فخري عبد النور: المصدر السابق، ص 387-390.

[2] علي الشمسي باشا (1865-1962م): من أبرز رجال الحركة الوطنية والإقتصاد والإدارة والتربية. كان من زعماء الوفد، وهو من أسرة شهيرة بإقليم الشرقية: حصل على شهادة الحقوق من فرنسا، انتخب عضوا في الجمعية التشريعية 1913م، انضم إلى الوفد، عيّن وزيرا للمالية في 1924م، تولّى وزارة المعارف (1926-1928م)، كان عضوا في عقد معاهدة 1936م، وأصبح أول رئيس مصري للبنك الأهلي المصري في 1940م. ينظر: محمد الجوادي (علي الشمسي باشا الذي هو النصف الأبرز الذي فاق الزعماء السبعة و نصف)، موقع الجزيرة (www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org)، 05-10-2019م، أطلع عليه يوم 18 أفريل 2023م، على الساعة 11:49 صباحا.

[3] يحي ابراهيم باشا (1861-1934م): ولد بمحافظة بني سويف، تلقى تعليمه بمدرسة الأقباط الكبرى بالقاهرة، تخرج من مدرسة الحقوق في 1880م، عمل قاضيا محكمة الإسكندرية الأهلية (1888-1889م). ثمّ المحكمة الاستئناف الأهلية 1893م، عين وزيرا للمعارف العمومية لوزارة يوسف وهبة باشا (نوفمبر 1919م - ماي 1920م). تولّى رئاسة الوزارة و وزير الدّاخلية حين شكل وزارته (15 مارس 1923م - 27 جانفي 1924م). عين وزيرا للمالية بوزارة أحمد زيور الثانية (1925-1926م) ورئيس مجلس الشيوخ (1931–1934م). ينظر: موقع ويكيبيديا (ar.m.wikipedia.org)، اطلع عليه يوم 18 أفريل 2023م، على الساعة 12:28 ظهرا.

[4] محمد فريد حشيش: ج1، المرجع السابق، ص 61.

وكانت بريطانيا قد قرّرت الإفراج عن سعد زغلول في مارس 1923م. قبل صدور الدستور، كما أفرجت السلطات العسكرية في أفريل عن المعتقلين الوفديين في مصر، وأطلق سراح الوفديين الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية في 14 ماي 1923م.

وأطلق سراح رفاق سعد بسيشل في 01 جوان و وصلوا مصر في 26 جوان، فتمّ استقبالهم بحفاوة، وعاد سعد زغلول إلى مصر في سبتمبر 1923م واحتفت الأمّة لعودته، وبدأت الإجراءات لقيام الإنتخابات، وتم تحديد 12 جانفي 1924م لانتخاب النواب، وتألفت اللجان الشعبية بالمدن والقرى فكانت في معظمها وفدية[1].

و في فيفري 1924م أصبح سعد زغلول رئيسا للوزراء، بعد أن فاز في الإنتخابات البرلمانية بنسبة 90% من مقاعد البرلمان، واستمر حتّى 1924م حيث تم اغتيال السير لي ستاك[2] قائد الجيش المصري وحاكم السودان، فأخذتها سلطات الإحتلال البريطاني ذريعة للضغط على الحكومة المصرية، حيث وجه اللورد ألنبي[3] إنذارا لوزارة سعد زغلول يطالب فيه بما يلي:

1. أن تقدم الحكومه المصرية اعتذارا عن هذه الجريمة.
2. تقديم مرتكبي هذه الجريمة والمحرضين عليها للمساءلة.
3. تقديم تعويض مادي قدره نصف مليون جنيه إسترليني للحكومة البريطانية.
4. أن تنسحب القوات المصرية من السودان .
5. أن تقوم بزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطنا في السودان .

والهدف من هذا كله هو إبعاد مصرعن السودان، لتنفرد بها بريطانيا، ووضع كل من مصر والسودان في تنافس اقتصادي حول محصول القطن، وظهور إنجلترا بمظهر المدافع عن مصالح

---

[1] محمد فريد حشيش: المرجع نفسه، ص 64.

[2] لي ستاك: سياسي وعسكري بريطاني، وعد سير لي أوليفيرستاك ولد في 1868م. دخل الجيش و تدرّج في المناصب. عمل في الهند ثمّ هيئة أركان المندوب السامي البريطاني في كريت 1899م. ثم دخل في خدمة الجيش المصري، عين بعد ذلك مندوبا بحكومة السودان، ثم مديرا للمخابرات في السودان في 1908م، ثم سكرتيرا إداريا ما بين (1913-1916م) ثم نائبا للحاكم العام ما بين (1918-1919م) ومنح وقتها لقب السير، وفي 1919م عين حاكما عاما للسودان و سر دار الجيش المصري. تم اغتياله بالقاهرة في 19 نونمبر 1924م. ينظر إلى: أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص 611-612.

[3] ألنبي: هو إدموند هنري ألنبي، ولد في 1861م، اشترك في حرب جنوب إفريقيا، و في 1917م أصبح قائداً عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وجعل القاهرة مركزاً لقيادته. منح رتبة المارشالية بعد الثورة العربية الكبرى 1918م، كما قدّم له البرلمان منحة بـ 50 ألف جنيه، وفي 31 مارس 1919م عمل مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان، شهد عهده الاضطرابات وارتكاب الإنجليز الفضائع، نفى سعد زغلول وأصحابه لجزيرة سيشل، وفي 28 فيفري 1922م أعلن باسم حكومته استقلال مصر بتحفظات خاصة، وتلاه تشكيل البرلمان الأول بزعامة سعد زغلول، توفي في 1936م، ينظر إلى: أحمد عطية الله: المرجع نفسه، ص 109.

السودان. فوافق سعد زغلول على النقاط الثلاثة الأولى ورفض انسحاب مصر من السودان. فقامت بريطانيا بإجلاء وحدات الجيش المصري بالقوة من السودان، وقدّم سعد زغلول استقالته، فقام الملك فؤاد بتكليف زيور باشا[1] برئاسة الوزارة، كما قام بحل البرلمان، ولكنّ نواب (البرلمان اجتمعوا خارج البرلمان وقرّروا التمسك برئاسة سعد زغلول، فأرسلت الحكومة البريطانية قطع بحرية عسكرية قبالة شواطئ الإسكندرية كتهديد، فقرر السعد زغلول التخلي عن فكرة رئاسة الوزراء، وتم قبول استقالته في 24 نوفمبر 1924م، وخاض صراعا مع الملك فؤاد وأحزاب الأهلية المتعاونة مع الملك دفاعا من الدستور، فتوح كفاح بفوز حزب الوفد بالأغلبية البرلمانية مرة ثانية 1927م، وانتخب السعد رئيسا لمجلس النواب حتّى وفاته في أوت 1927م[2].

[1] زيور باشا: هو أحمد زيور باشا ولد في 1864م بمدينة الإسكندرية، تولّى عدّة مناصب قضائية وإدارية كما تولّى رئاسة أول مجلس شيوخ قام قيام دستور 1983م. ثم تولى الوزارة في 24 نوفمبر 1923م بعد استقالة سعد زغلول باشا، وتولّى أيضا وزارتي الداخلية والخارجية، فعملت وزارته على التسليم بالمطالب الإنجليزية منها جلاء الجيش المصري من السودان، أعاد تشكيل وزارته في 13 مارس 1925م بعد تقديم استقالته إثر انتخابات جرت في ذلك الوقت. دامت وزارته بعد عدة تعديلات حتّى 07 جوان 1926م ثمّ خلفه عدلي با شا يكن ، توفي بالإسكندرية في 1945م. ينظر إلى: أحمد عطية الله: المرجع نفسه، ص 599.

[2] محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ج1 ، ص 75-78.

المبحث الثاني: دور الوفد في ثورة 1936م

تولّى مصطفى النّحاس رئاسة الوفد بعد وفاة سعد زغول حيث اجتمع أعضاء الوفد لإنتخابه رئيسا له، و في 24 سبتمبر 1927م عقد الوفد أول اجتماع له برئاسة مصطفى النّحاس، فكان أول صدام له مع الملك بسبب احتفال القصر بعيد جلوس الملك فؤاد الأول في 09 أكتوبر 1927م، حيث طالب النّحاس بمنع ذلك، احتراما لموت سعد زغلول[1].

كما تمّ انتخاب النّحاس رئيسا لمجلس النواب في 17 مارس 1927م، و ألّف وزارته الأولى في 17 مارس 1928م ، وهي أول وزارة إئتلافية بين الوفد المصري وحزب الأحرار الدستوري، خلفا لوزارة ثروت باشا، لكنّها لم تدم طويلا، إذ تآمر الملك عليها مع وزراء الأحرار الدستوريين، الذين قدّموا استقالاتهم تباعا، فقام الملك بإقالة النّحاس 25 جوان 1928م[2].

شكّل بعدها محمد محمود باشا الوزارة، فأصدر أمرًا ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر، ثمّ أصدر أمرًا بحل البرلمان، وتعطيل بعض مواد الدستور فيما يتعلق بالحريات العامة، ممّا أحدث فوضى ومظاهرات عمّت البلاد، فرّقها البوليس بالعنف والإعتقال. كما استعانت الحكومة بالجيش لقمع المظاهرات[3].

كما تمّ تعطيل العديد من الصحف، وأصدر قوانين لتقييد الإجتماعات، لكن سرعان ما سقطت وزارته، فخلفتها وزارة عدلي باشا في 04 أكتوبر 1929م، فكان عمرها 03 أشهر، لأنّها كانت وزارة انتقالية قومية، مهمّتها إجراء الإنتخابات البرلمانية، وهو ما تمّ فعلاً، حيث فاز فيها الوفد بالأغلبية، فاستقال الوزارة العدلية[4].

و تمّ تكليف النّحاس بتشكيل الوزارة الجديدة في 01 جانفي 1930م وكانت مهمّة هذه الوزارة استكمال المفاوضات مع بريطانيا بشأن المعاهدة التي طرحت في وزارة محمد محمود باشا مع وزير الخارجية البريطاني المستر آرثر هندرسون، لكنّها نشأت نتيجة تمسك بريطانيا بضرورة فصل السودان عن مصر إضافة إلى أنّ الملك فؤاد وضع الكثير من العراقيل أمام تلك

[1] علي سلامة: المرجع السابق، ص 64.

[2] نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (1919-1936م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996م، ت2، ص 42.

[3] نجوى كامل: المرجع نفسه، ص 45.

[4] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص 131.

الوزارة، وامتنع من توقيع المراسيم المرفوعة إليه من الوزارة، فوجدت نفسها هذه الأخيرة عاجزة عن فعل أي شيء، ممّا اضطرها لتقديم استقالتها في 13 جوان 1930م.

بعدها تم تكليف إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة في نفس اليوم، وأعلنت الوزارة الجديدة حل البرلمان، وتعطيل دستور 1923م، وأصدرت دستورا جديدا في 1930م. الذي وسّع من اختصاصات الملك، كما أسّس صدقي باشا حزبا سمّاه "حزب الشعب"[1]، لكنّه لم يحض بشعبية، و إثر إلغاء الدستور قامت مظاهرات عنيفة بكل البلاد تنادي بسقوط وزارة صدقي، فكان من حكومة صدقي أن قابلت المتظاهرين بالقسوة والعنف، والتنكيل بأعضاء الوفد، واستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية 1933م. أي حتّى سقوط وزارة صدقي في 27 سبتمبر 1933م[2].

و تمّ تكليف عبد الفتّاح يحي باشا[3] بتشكيل الوزارة بنفس اليوم، واستمرت إلى غاية نوفمبر 1934م، وخلفتها وزارة محمّد توفيق نسيم، التّي كان من إنجازاتها تهدئة الأوضاع المشتعلة، والاتفاق مع الوفد اتفاقا غير رسمي على هدنة لعودة[4] العمل بدستور 1923م، تتوقف خلالها المظاهرات والإضرابات لاستقرار الأوضاع، والسعي الجاد لأجل الدستور وبالفعل استطاع محمّد توفيق نسيم باشا من استصدار أمر ملكي في 1935م بإلغاء العمل بدستور 1930م، والعودة للعمل بدستور 1923م، فقوبل الأمر بارتياح شديد من الأوساط السياسية، وطوائف الشعب وكذا الأحزاب السياسية بما فيها الوفد [5].

ثمّ بدأ الاستعداد للانتخابات التي جرت في 1936م، والتي فاز فيها الوفد بالأغلبية، وتمّ إنشاء وزارة التجارة والصناعة لأول مرة في عهد تلك الوزارة الوفدية و خلالها جرت مفاوضات 1936م.

وهي تكملة لسلسلة المفاوضات التي جرت بين الحكومة البريطانية و الحكومة المصرية، و قد شاركت فيها جميع الأحزاب المصرية ما عدا الحزب الوطني الذي كان شعاره لا مفاوضات

---

[1] محسن محمد: أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارفة، القاهرة، 1980م، ص 253.

[2] عصام محمد سليمان المرجع السابق، ص 58-60.

[3] عبد الفتاح يحي ابراهيم باشا: سياسي مصرى ، ولد بالإسكندرية في 1976م، وهو من أنصار الوفد منذ تأسيسه، و من أكبر المساهمين فى أول شركة مصربة لتصدير القطن. انضم لحزب الشعب في 1930م. أصبح رئيسا للوزراء في 1934م، توفي في 1950م. ينظر: موقع المعرفة (marefa.org)، اطلع عليه يوم 26 أفريل 2023م، على الساعة 15:00 زوالا.

[4] عصام محمد سليمان: المرجع السابق، ص 61.

[5] نفسه، ص 63-64.

إلا بعد الجلاء، وقد قاد النّحاس فريق المفاوضات من الجانب المصري و واصف غالي الخارجية، ومن الجانب البريطاني السير أنطوني إيدن[1] والسير مايلز لامبسون[2] المندوب السامي البريطاني بمصر، و انتهت المفاوضات بتوقيع المعاهدة المصرية البريطانية في 26 أوت 1936م[3].

وكانت بنود المعاهدة لا تحقق المطلوب بالنسبة للمصريين، لكنّها بلا شك نقلة كبيرة، حققت الكثير من الإيجابيات التي تطالب بها مصر، والتي دارت حولها المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني منذ تصريح فيفري 1922م ، إلى غاية توقيع معاهدة 1936م ، و جاءت بنودها على النحو التالي:

تحديد القوات البريطانية في مصر بـ 10 آلاف جندي وضابط إضافة إلى 400 طيّار مع ما يلزمهم من موظفين للقيام بالأعمال الإدارية والفنية وقت السلم فقط، أما في الحرب فيحق لبريطانيا زيادتهم وحسب ما تمليه الظروف[4].

1. يتم انتقال القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة قناة السويس بعد تجهيز مصر لثكناتهم بمنطة السويس، وفق أحدث النظم، مع بقاء القوات البريطانية في الإسكندرية مدة 08 سنوات من تاريخ سريان المعاهدة، و بقاء القوات البريطانية بالسودان دون قيد أو شرط، مع السماح بعودة قوات من الجيش المصري إلى السودان.
2. الإعتراف لمصر بالإدارة المشتركة والحكم الثنائي للسودان مع بريطانيا كما تبقى القوة الجوية البريطانية في منطقة القناة، ولها الحق في التحليق بطائراتها في السماء المصرية، وكذا نفس الحق للطائرات المصرية.

---

[1] أنطوني إيدن وبرت أنطوني إيدن (1897-1977م): سياسي و رجل دولة بريطاني، بدأ حياته السياسية في 1923م، عيّن وزيرا للخارجية في 1935م، كان له دور كبير في تشجيع إنشاء جامعة الدول العربية في 1943م، اشترك في العدوان الثلاثي على مصر، انسحب بعده من الحياة السياسية تماما، أصبح عضواً لمجلس اللوردات ، توفي في 1977م، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ج1، ص 421.

[2] مايلز لامبوسن (1880-1964م): سياسي بريطاني، وهو الإسم الذي كان يعرف به اللورد كليرن قبل منحه لقب بارون في 01 جانفي 1943م، اتصلت سيرته بمصر منذ توليه منصب المندوب السامي البريطاني في 1934م، ثمّ أول سفير لبريطانيا في مصر بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية في 1936م. توفي في 1964م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م، ج 5، ص 335-336. -أحمد عطية الله : المرجع السابق ، ص 1122.

[3] عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، ج2 ، المرجع السابق، ص 792-793. - عصام محمد سليمان: المرجع السابق، ص 67.

[4] محمد فهيم أمين: المرجع السابق، ص 167.

3. إلتزام الحكومة المصرية بتقديم كل التسهيلات والمساعدات والعون للقوات البريطانية في حالة قيام الحرب بين بريطانيا وأي طرف آخر، كما يمكنها استخدام الطرق، المطارات والموانئ المصرية [1].
4. مدّة المعاهدة 20 سنة، ثمّ يبحث الطرفان بعدها ضرورة وجود القوات البريطانية بمصر أولا ويفترض خلال 20 سنة أنّه سيتم زيادة عدد الضباط وجنود الجيش المصري و كذا أعداد الضباط تدريجيا، وتتواجد خلالها بمصر بعثة عسكرية بريطانية لتدريب الجيش المصري وتسليحه، بحيث يكون قادرا على الدفاع عن قناة السويس وحده أو إذا حدث خلاف بين الطرفين تتم عرضه على عصبة الأمم[2].
5. يتم إلغاء أي اتفاقيات أو وثائق مناعية لأحكام هذه المعاهدة، وأولها تصريح 28 فيفري 1922م وتحفظاته الأربعة، كما يحق لمصر بموجب هذه المعاهدة المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية.
6. منح مصر حق إبرام المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية، شرط عدم تعارضها مع معاهدة 1936م ، ويتم تبادل السفراء بين الحكومتين المصرية والبريطانية،ويكون لقب ممثلها في مصر بالسّفير البريطاني و ليس المندوب السامي.

و قد صادق البرلمان المصري على هذه المعاهدة في 2 ديسمبر 1936م، فوافق الأغلبية من النواب عليها، فأصبحت سارية المفعول، وتم تسجيلها بسجلات عصبة الأمم الخاصة بالمعاهدات الدولية في 06 جانفي 1937م، كما تمّ فتح الكلية الحربية أمام أبناء الطبقة الوسطى من المصريين لتخريج ضباط مصريين إضافة إلى تجديد عدّة طرق ومنشآت كبرى، لتسهيل حركات وانتقالات القوات البريطانية[3].

و في أفريل 1937م تمّ الإتفاق بين مصر والدول الأجنبية على عقد مؤتمر مونتيرو[4] بسويسرا، للنظر لمسألة الامتيازات الأجنبية بمصر، وتم الاتفاق خلاله على إلغاء تلك الامتيازات.

---

[1] طارق بدراوي: مصطفى النحاس باشا، ج2، جريدة أبو الهول (www.abou-athool.com)، العدد 05، 2021م، أطلع عليه يوم: 18 أفريل 2023م، على الساعة 18:59 مساءا.

[2] مذكرات مصطفى النّحاس: المصدر السابق، ص 168-172.

[3] طارق بدراوي: المرجع السابق.

[4] مؤتمر مونتيرو: عُقد هذا المؤتمر بسوسيرا لمدينة مونتريه بدعوة من الحكومة المصرية في من أفريل 1937م، حضره ممثلوا الدول ذات الامتيازات وعددها 18 دولة و عقدت اجتماعاته من 12 أفريل إلى 08 ماي1937م، أنتهت بقبول الدول المتعاقدة إلغاء الإمتيازات في مصر إلغاءا تاما، وخضوع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها، مع مراعاة القانون الدولي، كما تقرر إقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة، والمحاكم المختلطة القائمة حتى 14 أكتوبر 1948م، و يكون تنظيم هذه

و في ماي 1937م تقدمت مصر بطلب للحصول على عضوية عصبة الأمم. وعرض في اجتماع عقد بمدينة جنيف ضم الدول الأعضاء و التي وافقت بالإجماع عليه، فانضمت مصر إلى عصبة الأمم رسميا في 29 جويلية 1937م[1].

و في 1937م ألّف أحمد ماهر باشا و فهمي النقراشي حزبا جديدا باسم الهيئة السعدية ترأسه أحمد ماهر[2]. و جرت الإنتخابات في أفريل 1938م، حصل فيها مرشحو القصر على 193 مقعداً (113 للدستوريين و 88 للسعديين)، بينما حصل الوفد على 12 مقعدا و الحزب الوطني 04 مقاعد[3].

و في 1940م قّدم النّحاس مذكرة للسفير البريطاني لحملها إلى الحكومة البريطانية، يطالبها فيها بإعلان انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية، والسماح بتصدير القطن المصري إلى البلاد المحايدة ، أو شرائه بسعر مناسب، إضافة إلى عقد الصلح بين الأمم المتحاربة، مع البقاء المحالفة فيما عدا ذلك قائمة تكون مصر طرفا في التسوية النهائية، ويكون لها اشتراك فعلي في مفاوضات الصلح، للدفاع عن مصالحها[4].

فردّت السلطات البريطانية بتوجيه إنذار للملك فاروق[5] لتغيير الوزارة واستدعاء النحاس، لأنّ وزارة علي ماهر[6] كانت مؤيدة لدول المحور فطلب الملك من النحاس تشكيل وزارة ائتلافية،

المحاكم ابتداءا من 15 أكتوبر 1937م بمقتضى قانون مصري يصدر بلائحة التنظيم القضائي الذي ألحق نصه بالاتفاق، ينظر: محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج1، المرجع السابق، ص 158.

[1] علي سلامة: المرجع السابق، ص 157.

[2] عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص 18.

[3] طارق بدراوي: المرجع السابق.

[4] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2 : المرجع السابق، ص 66-66.

[5] الملك فاروق (1920-1965م): ملك مصر و ابن فؤاد الأول وخليفته، اتّسم حكمه بالفساد والاستهتار و الإستبداد، والصراع المتواصل مع حزب الوفد، أطاحت به ثورة 23 جويلية 1952م، كما أطاعت بالنظام الملكي، عاش منفيا بأوروبا حتى وفاته. ينظر: منير البعلبكي:المرجع لسابق، ص 311.

[6] علي ماهر (1882-1962م): سياسي مصري، تولّى رئاسة الوزارة في 1935م ثم في 1939م ، وعند دخول إيطاليا الحرب في 1940م رفض قطع العلاقات مع الديبلوماسية مع إيطاليا، فأعتقله الإنجليز حتّى انقضاء الحرب، عيّنه رجال ثورة 23 جويلية 1952م رئيسا للوزراء. ثمّ اصطدم معهم بمسألة الإصلاح الزراعي، فاعتزل العمل السياسي. ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 414. - عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر (1937-1948م)، المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ج4، ص 58-59. - محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج1، المرجع السابق ص 74-75.

ولكنّه رفضه الاشتراك فيها وطالب تشكيل وزارة محايدة، يكون أول عمل لها هو حل مجلس النواب، وإجراء انتخاب حرّة.

و في 1941م ظهرت أزمة حادة في السلع التموينية، فأوشكت أن تصل المجاعة، ووصلت قوات رومل[1] إلى الصحراء الغربية بالعلمين، بجوار الإسكندرية فخرجت مظاهرات في 02 فيفري 1942م ، وطالب السفير البريطاني. تأليف وزارة موالية لمعاهدة 1936م وتنفذها. وتحظى بتأييد شعبي، فاستدعى الملك فاروق الأحزاب السياسية لتشكيل وزارة قومية إئتلافية برئاسة النحاس، فكان الجميع مؤيدا لها، ما عدا النحاس الذي رفضها ، فتقدم السفير البريطانيا في 04 فيفري 1942م بإنذار جديد، إلا أن مصطفى النحاس رفض الإنذار هو و جميع الزعماء السياسيين أثناء اجتماع دعا إليه الملك فاروق بعد تلقي الإنذار[2].

فحاصرت القوات البريطانية قصر عابدين، واجتمع قائدها بالملك فاروق الذي قبل الإنذار، و دعا لإجتماع القادة السياسيين، وأعلن تكليف النحاس تأليف الوزارة أو ذلك بعد إلحاح شديد، فتمّ تشكيل وزارة برئاسة النحاس[3] في 04 فيفري 1942م واستمرت إلى غاية 8 أكتوبر 1944م.

لكن فيما بعد، سعى الملك لإحداث شقاق بين الوفديين، تمثّل ذلك في الصدام بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد، سكرتير عام حزب الوفد، ووزير المالية، ممّا أدّى إلى انشقاق الأخير عن الوفد، فشكّل النّحاس وزارته الأخيرة السادسة التي تولّى فيها منصبي وزير الداخلية والخارجية في 26 ماي 1942م، وأزاح مكرم عبيد عنها[4].

و بعد ذلك بدأ مصطفى النّحاس مشاوراته لقيام الجامعة العربية فتمّ التوقيع على بروتوكول الإسكندرية في 25 بستمبر 1944م، وفي 08 أكتوبر 1944م أقاله الملك فاروق عن منصبه[5].

---

[1] أرفين رومل (1891-1944م): مارشال ألماني، قاد القوات الألمانية بإفريقيا الشمالية فأجبر البريطانيين للتراجع إلى العلمين، لكنّه سرعان ما هزم في 1942م، أتهم في 1944م بالاشتراك في مؤامرة ضد هتلر، فانتحر بشرب السم، لُقب بثعلب الصحراء، ينظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 212.

[2] مذكرات النحاس: ربع قرن من السياسة في مصر (1941-1952م) تحقيق: أحمد عز الدين، العصور الجديدة، القاهرة، 2000م، الكتاب الثاني، ص 87-89.

[3] نفسه، ص 90.

[4] موقع ذاكرة مصر المعاصرة (modernegypte.bibalex.org): أطلع عليه يوم 03 أفريل 2023م، على الساعة 23:00 ليلا.

[5] جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1994م،ص 206 .

ثم أسندت الوزارة إلى أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية، وقد تألفت من أحزاب الأقلية مجتمعة (الهيئة السعدية، الأحرار الدستوريون، الكتلة الوفدية و الحزب الوطني)، فكان أول عمل لها هو حلّ مجلس النّواب ذي الأغلبية الوفدية.

و في 01 جانفي 1945م أجريت الإنتخابات، لكن الوفد قاطعها، وأخذ يشكّك فيها، مؤكّدا أنّ الحكومة تعمل على تزييفها، وكانت نتيجتها فوز الهيئة السعدية بالأغلبية، وأخذت وزارة أحمد ماهر تستصدر مراسيم، كان الهدف منها هو الإنتقام من الوفد والوفديين، إذ أنّها تعقبت أنصار الوفد من كبار الموظفين وأحالتهم على التقاعد، كما أقالت بعض متوسطي الوظائف الوفديين، لكنّه لم يطل المقام بأحمد ماهر حيث أغتيل في 24 فيفري 1945م، بحجة أنّه تسبب في إعلان مصر الحرب على ألمانيا وهذا الإعلان هو إجراء شكليّ. لكنّ الوفد استغل الفرصة وتزعم المعارضة لإثارة الشعب ضد أحمد ماهر، كما اتّهم الوزارة أنها تضر بمصالح البلاد.

ثم تولىّ بعده محمود فهمي النقراشي في في نفس اليوم الذي أغتيل فيه أحمد ماهر، وكانت وزارته امتدادًا لوزارة أحمد ماهر[1]. لكنّها لم تدم طويلا فقدّم استقالته في 15 فيفري 1946م، بسبب المطالب الخاصة بتعديل معاهدة 1936م ، ثم خلفه اسماعيل صدقي[2] في 17 فيفري 1946م. والذي حاول استرضاء الرأي العام عن طريق السماح بقيام المظاهرات مع الإحتياط لحفظ الأمن والنظام. لكنّ الوفد انتهز الفرصة و شّدد الهجوم على صدقي باشا وحكومته، كما أنّ الأخير بدأ التمهيد مفاوضاته مع الجانب البريطاني، وطلب من الأحزاب الأخرى بما فيها الوفد للاشتراك في المفاوضات، لكنّ الوفد رفض لأنه اشترط أن يكون له أغلب المفاوضين، وكذا رئاسة هيئة المفاوضات، و تعديل أساس المفاوضات[3]. فألّف صدقي وفد المفاوضات و بدأ مفاوضاته مع بريطانيا في أفريل 1946م، و انحصرت في البداية منه من ناحية و السير رونالد كاميل[4] من ناحية أخرى، وقد تعثرت في هذه المرحلة نتيجة إصرار بريطانيا على إنشاء قاعدة حربية في قناة السويس وقت السلم والحرب بشكل دفاع مشترك، فكادت أن تنقطع، إلاّ أنّها استمرت، و انتقلت

[1] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2، المرجع السابق، ص 184-189.

[2] أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص 1303-1304.

[3] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2، المرجع السابق، ص 195-197.

[4] رونالد كامبل: هو ديبلوماسي بريطاني، ولد في 07 جوان 1890م. تخرج من جامعة اكسفورد في 1912م، ثم عيّن مبعوثا فوق العادة و وزيرا مفوضا لمملكة يوغسلافيا في 1939م، ثمّ وزيرا مفوضا في واشنطن العاصمة في 1944م، ثم وكيل وزارة الخارجية في 1945م، ثم سفير المملكة المتحدة في مصر من 1946-1950م، توفي في 22 أفريل 1983م، ينظر : موقع ويكيبيديا (.en.m.wikipedia.org)، اطلع عليه يوم : 28 أفريل 2023م على الساعة: 16:21 مساءا.

لهيئتي المفاوضات الرسمية، لكن دون جدوى، إذ تبين أن المشروع البريطاني الجديد لا يختلف في جوهره عن معاهدة 1936م فتوقفت.

ثمّ استؤنفت في جويلية 1946م، وتوقفت في أواخر سبتمبر. و هو ما جعل صدقي باشا لتقديم استقالته في سبتمبر 1946م. تمّ برزت فكرة توحيد الصفوف، ورأى الملك تأليف وزارة ائتلافية تضم كل الأحزاب بما فيها الوفد، لكنّه عدل عن الفكرة، واستأنف إسماعيل صدقي رئاسة وزارته، وعمل على تغيير خطة بالاعتماد على نفسه في المفاوضات، إذ سافر مع وزير خارجيته إلى لندن لمباحثة المستر بيفن[1] وزير خارجية بريطانيا، وانتهت مباحثاتهما إلى مشروع معاهدة صدقي-بيفن في أكتوبر 1946م[2].

عاد بعدها إلى مصر وعرض مشروعه على هيئة المفاوضات فرفضها سبعة من أعضائها، وأصدروا بيانا إلى الرأي العام في 25 نوفمبر 1946م، فقام صدقي باشا بحل الهيئة، واكتفى بعرض المشروع على البرلمان.

و قويت المعارضة الوفدية، واشتدّت في مهاجمة إسماعيل صدقي، فلجأ هو الآخر لاستعمال أسلوب هو القوة والعنف في معاملة الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية، لكن الوفد استمرّ في مهاجمة حكومة صدقي وتأليب الرأي العام ضدها حتّى أسقط مشروع صدقي-بيفن، وبالتالي ضعف مركز الوزارة، فاضطر صدقي إلى تقديم استقالته في أوائل ديسمبر 1946م[3].

فألّف بعده محمود فهمي النقراشي وزارته الثانية في 08 ديسمبر 1946م، واستأنف المفاوضات لبحث مشكلتي الوحدة والجلاء دون ارتباطها بالدفاع المشترك لكنه أدرك أن بريطانيا مصرّة على موقفها، فقرّر مجلس الوزراء عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن في 25 جانفي 1947م، فاستقبل الشعب القرار بالترحاب.

---

[1] السير بيفن: هو أرنست بيفن (1881-1951م) سياسي وزعيم نقابي عمالي بريطاني، يعتبر في كثير من الأحيان أقوى زعيم نقابي بريطاني في النصف الأول من القرن الـ 20م، و هو وزير الخارجية (1945-1950م) في حكومة كليمانت آتلي العمالية، لعب دورا بارزا في منع الهند استقلالها، وفي إنشاء حلف الأطلسي، استقال في 1951م. ينظر : منير البعليكي: المرجع السابق، ص 130.

[2] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2، المرجع السابق، ص 199.

[3] طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 188-203.

وفي سبتمبر 1947م سافر النّقراشي إلى نيويورك، رئيسا للوفد المصري الذي تولّى عرض القضية، لكنّ الوفد عارض ذلك، وطالب تشكيل وفد قومي يتولّى عرض القضية، و اشترك في ذلك مع الكتلة الوفدية و التنظيمات الإشتراكية[1].

و قدّمت حكومة النقراشي عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن، وطالبت فيها جلاء القوات البريطانية من مصر و السودان، وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان. وفي الوقت الذي كان المجلس يتأهب للنظر في القضية فوجئ ببرقية من الوفد إلى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، يتهم فيها الحكومة أنّها تتصرف وفق ما تمليه مصالح سياسية رجعية و إقطاعية. وهو ما يرفضه شعب وادي النيل، كما أشار أن العريضة ليست لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب، والمفاوضات التي حدثت أحيطت بالغموض.

فلم يأخذ مجلس الأمن بوجهة النظر المصرية، ولم يصدر قرارا إيجابيا فيها وتركها معلقة في جدول أعماله في سبتمبر 1947م[2].

و في هذه الفترة قد نشطت عمليات الإغتيالات و كثرت الإضطرابات التي كانت نتيجة المد الثوري للشعب، و التي اشتركت فيها جماعة الإخوان المسلمين، مما دفع النقراشي لإصدار أمر عسكري في 08 ديسمبر 1948م بحل جماعة الإخوان المسلمين، فكان اغتياله على يد هذه الجماعة في 28 دسمبر 1948م.

وعقب إغتيال النقراشي تجدّدت فكرة الإئتلاف و توحيد الصفوف، فاتجهت رغبة الرأي لقيام وزارة ائتلافية باشتراك الوفد، وكان في اعتقاد الملك ومستشاريه أنّ اشتراك الوفد في الوزارة الائتلافية كفيل بتهدئة الأحوال، لكن الوفد اشترط أن تكون رئاستها وفدية لقبول اشتراكه، ففشلت المساعي لتحقيق وزارة ائتلافية[3].

فتألفت الوزارة برئاسة إبراهيم عبد الهادي في ديسمبر 1948م، واستمرت في التشكيل بجماعة الإخوان المسلمين، وحاولت تقوية البلاد داخليا، لكنّها فشلت كما أنها شنت حملة من الاعتقالات والتعذيب، ثم استقالت في 26 جويلية 1949م.

---

[1] طارق البشري: المرجع السابق، ص 209-222.

[2] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2 ، المرجع السابق، ص 213.

[3] نفسه، ص 230.

و تألّفت بعدها وزارة ائتلافية من الوفديين والسعديين والأحرار الدسوريين والحزب الوطني والمستقلين برئاسة حسين سري[1] تمهيدا لإجراء الانتخابات، لكن سرعان ما وقع الخلاف بين صفوفها. فاشتد الصراع حول تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، فاستقال حسين سري، وأعيد تأليف الوزارة المحايدة، وأجريت الإنتخابات العامة لمجلس النواب من 03 إلى 10 جانفي 1950م، والتي فاز فيها الوفد بالأغلبية[2].

و في 12 جانفي 1950م قدّم حسين سري استقالته و عهد الملك لمصطفى النحاس تأليف وزارته في نفس اليوم، وكان هدف الحكومة هو الوصول إلى حل نهائي مع الإنجليز في مسألة الجلاء و الوحدة مع السودان، أو إلغاء معاهدة 1936م من جانب مصر. ثم بدأت محادثاتها الرسمية مع الجانب البريطاني في جوان 1950م، وقد مهدّت لها باجتماع أولا، ثم ثلاثة مذكرات متبادلة بين وزيري الخارجية المصري البريطاني.

فتجاهلت لندن المذكرة الأولى فترة من الوقت، ثم أرسلت مذكرة عبّر فيها بيفن عن عنايته بمسألة العلاقات المصرية الإنجليزية، ويشارك الحكومة المصرية رغبتها بتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين كل الدول على قدم المساواة التامة، وفي حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة[3].

و استمرت المباحثات 19 شهرًا، وانتهى الأمر إلى تعثّر المفاوضات نتيجة تعنّت الجانب الإنجليزي، فتوقفت المفاوضات، وانتهى الأمر بإلغاء معاهدة 1936م، واتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان، بقرار منفرد اتخذته الحكومة المصرية بعد موافقة البرلمان في أكتوبر 1951م، عندها وقف النحاس باشا في البرلمان مخاطبا أعضاءه قائلا: " من أجل مصر وقعت معاهدة 1936م، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالموافقة على إلغائها"[4].

فأصدرت السفارة البريطانية بمصر بيانا، أعلنت فيه تمسّكها بالمعاهدة وأنّ الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، و كان ممّا ترتّب على قرار إلغاء المعاهدة تعدد مظاهر العنف البريطاني، ودخول قواته إلى مدن القناة، وصلت أقصاها إلى استخدام الأسلحة الثقيلة ومذبحة

---

[1] حسين سري: مهندس و سياسي مصري من رؤساء الوزارات ولد في 1892م، تخرج من مدرسة السنترال بباريس، تدرّج في وظائف الأشغال العمومية، عيّن وزيرا للمالية في وزارة علي ماهر 1939م، تولّى الوزارة الائتلافية أول مرّة في 11 نوفمبر 1940م، عين رئيسا للديوان الملكي في 1950م، ثم عيّن برئاسة الوزارة المحايدة للمرّة الثانية في 02 جويلية 1952م واستقال منها في 22 جويلية 1952م. ينظر: أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص 465.

[2] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2، المرجع السابق، 234.

[3] طارق بدراوي: المرجع السابق.

[4] مذكرات مصطفى النحاس: المصدر السابق، ص 232-259.

محافظة الإسماعيلية[1] في 25 جانفي 1952م، فخرجت المظاهرات الشعبية احتجاجا على العدوان البريطاني، وتحولت إلى مظاهرات تخريبية وتدمير وإشعال للحرائق بكل مكان، وامتنع المتظاهرون عن إطفاء الحرائق حتّى أنّهم منعوا رجال الإطفاء من ممارسة عملهم، وانتشرت عمليات السلب والنهب.

فتمّ إصدار أمر ملكي بإعلان حالة الطوارئ، كما صدرأمربمنع التجول في القاهرة، وكذا تمّ إصدار أمر عسكري بمنع التجمعات. وفي 27 جانفى 1952م صدر أمر ملكي بإقالة الحكومة الوفدية، لتغلق آخر صفحة من صفحات حكم الوفد للبلاد[2].

و في 23 جويلية 1952م قامت ثورة الجيش لتطيح بالنظام كله، وإيذانا ببداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصرة، وتحول فيه من النظام الملكي إلى الجمهوري، وفي 17 جانفي 1953م أصدرت قيادة الثورة قانونا بإلغاء الأحزاب و مصادرة أملاكها[3].

[1] نجوى إسماعيل: حكومة الوفد الأخيرة (1950-1952م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م، ص 243.

[2] نفسه، ص 248.

[3] محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ج2، المرجع السابق، ص 259-261.

الخـــاتمة

خاتمة

إنّ حزب الوفد حزب سياسي قومي مصري، هذه الأسبقية التاريخية تعد إمتيازا و فضلا على بعث الحركة الوطنية في مصر. بعد الذي عرضناه من تاريخ و سياسة حزب الوفد المصري خلال المرحلة الممتدة ما بين (1919-1952م) سجلنا جملة من الملاحظات الختامية نأتي على عرضها كالآتي:

- انتشار الثورات وحركات الإصلاح خلال القرن 19 م التدخل الأجنبي في مصر، وكذا الامتيازات الأوروبية، إضافة إلى الصراع القائم على السّلطة بين الحكام الأجانب والوطنيين إلى نشوء حركة وطنية فكرية لنشر الوعي ضد التدخل الأجنبي.
- أدّى ضعف الدولة العثمانية و عدم قدرتها على الدفاع عن أراضي الخلافة إلى تبني فكرة المقاومة السياسية بظهور أحزاب سياسية في مصر في مقدّمتها حزب الوفد تعمل على نشر الوعي الوطني، فاستجابت الأمة لدعوات زعمائها بتوحيد الجهود و رفع شعارات الإستقلال التام و مواصلة الجهاد.
- ظهور مفكرين و إصلاحيين على غرار رفاعة الطهطاوي الذي حاول محاكاة النهضة الأوروبية و إنبهاره بها بعد رحلته إلى فرنسا بفتح المدارس و نشر المطابع.
- حضور نساء الأعضاء المؤسسين لحزب الوفد في المشهد السياسي و تأثيرهن على نشاطه، تجلّى ذلك مع صفيّة زوجة سعد زغلول التي اختارت الظروف السياسية لنقل جثمان زوجها في احتفال كرّست من خلاله زعامة زوجها. أمّا زوجة النّحاس فأرادت إزاحة مكرم عبيد للتّمكن من تهيئة فؤاد باشا سراج الحسين لخلافة النّحاس.
- بالرغم من مكانة الحزب على الساحة السياسية المصرية إلّا أنّه لم يكن في منأى عن التصدعات و الإنقسامات داخل صفوفه بسبب إحتدام الصراع بين أعضائه (الهيئة السعدية، الكتلة الوفدية). كما تمّ رصد فضائح ومخالفات ضد حزب الوفد وثّقت فيما سمي بـ "الكتاب الأسود".
- حظي حزب الوفد بقبول لدى مختلف فئات المجتمع المصري لأنه كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات فئاته (العمال، الفلاحين، النساء،...) من خلال تشجيع مؤسسيه فكرة تكوين النقابات العمالية و توفير التأمين الاجتماعي، إضافة إلى مجانية التعليم في بعض مراحله المختلفة... كما ساهم في دعم حرية الرأي والصّحافة واضعا اللبنة الأولى لمفهوم الديمقراطية. كما أنّه تمّ إنشاء وزارة التجارة والصناعة لأول مرة في عهد الوزارة الوفدية.

- إنّ حزب الوفد المصري يعد حزبا قوميا علمانيا بمعنى تجاوز في سياسته التصنيفات الدّينية، فجمع كل الطوائف الدينية على مختلف مشاربهم على مبدأ المواطنة و الوطنية.
- ليس في برنامجه مايدل على أنه ذو توجه ديني و أهم ما حققه حزب الوفد المصري أنه استطاع أن يجمع بنجاح بين المسلمين والأقباط في حزب واحد يسوده التفاهم.
- فاز في كل الإنتخابات النزيهة التي شارك فيها ونجح في تشكيل عدّة وزارات و توكيل الأمّة له في مفاوضات الإستقلال ما يعكس إلتفافها حول الحزب و تبنيها برنامجه.
- حنكة المفاوض الوفدي للانجليز استطاعت أن تظفر بشيء من الفوائد لمصر منها الغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية في مصر عند عقد معاهدة 1936م بين الانجليز ومصر.

وأخيرا نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على الإشكاليات التي طرحناها في البداية، وأن نساهم ولو بالشيء القليل في إثراء رفوف المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع، الذي سيكون بإذن الله فاتحة تساؤلات جديدة ذات أبعاد أوسع و بحث أعمق حول حزب الوفد، فلا ريب أن الموضوع يحتاج إلى مزيد تدقيق الدراسة و تمحيص البحث من طرف المختصين لملئ الفراغات و وصل الحلقات.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر و المراجع باللّغة العربية:

1. أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط 2012م.
2. إسماعيل نجوى: حكومة الوفد الأخيرة (1950-1952م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م.
3. البشري طارق: الحركة السياسية في مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م.
4. البشري طارق: سعد زغلول يفاوض الاستعمار- دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية (1920-1924م)-، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 2012م.
5. البشري طارق: شخصيات تاريخية، ط 1، دار الشروق ، القاهرة، 2010م.
6. الجريري محمد إبراهيم: أثار سعد زغلول عهد الوزارة الشعب، ج1، ط1، دار الكتب القاهرة، 1347 هـ-1927م.
7. الخماش سلوى: تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، 1975م.
8. الدسوقي عاصم: من أرشيف الحركة اليسارية في مصر،1919-1925م، المجلة التاريخية المصرية، مج 29، ع 28، مصر، 1982 ك.
9. الدليمي محمد حمزة حسين: السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر (1882-1914م)، ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.
10. الرافعي عبد الرحمن: ثورة 1919م - تاريخ مصر القومي - (1914-1921م) دار المعارف، القاهرة، 1987م.
11. الرافعي عبد الرحمن: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط3، دار المعارف، القاهرة ، 1984م.
12. الزركلي خير الدين: قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربة المستشرقين ، ط 15 ، دار العلم للملايين ، بيروت، 2002م، ج2.
13. السّيد رفعت: مصطفى النحاس السياسي و الزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت، 1986م.
14. الشيخ سليمان صالح: علي يوسف وجريدة المؤيد - تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن - الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990م.
15. الفقي مصطفى: الأقباط في السياسة المصرية - مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية – ط 2، دار الشروق، القاهرة، 1988م.
16. النجار حسين فوزي: سعد زغلول الزعامة والزعيم، مكتبة مدبولي.

17.الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسية على المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1994م مج 07.

18.المليجي مشرقة محمد أحمد: عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية (1873-1928م)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1989م.

19.الهلالي أحمد نجيب: شؤون التعليم، مج 10 ،ج 73، دراسات تربوية، مصر، 1995م.

20.بدراوي طارق: مصطفى النحاس باشا، ج2.

21.بدوي جمال، المطيعي لمعي: تاريخ الوفد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

22.بدوي جمال: نظرات في تاريخ مصر، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1994م.

23.بركات محمد بهي الدين: صفحات من التاريخ، ط1، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

24.تسليم محمد كامل: أزمة الوفد الكبرى - سعد وعدلي - مطابع الأخبار، القاهرة، 1976م.

25.حافظ عباس: بطل النهضة المصرية الكبرى سعد زغلول باشا، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

26.حافظ عبّاس: مصطفى النحاس، مؤسسة هنداوي، القاهرة ، 2013م.

27.حسن سيد محمود: حكاية كبري عباس، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، دط.

28.حشيش محمد فريد: حزب الوفد (1936-1952م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، الإسكندرية، 1999م.

29.ديب ماريوس كامل: السياسة الحزبية في مصر- الوفد وخصومه 1919-1939م، ط 1، 1970م.

30.رمضان عبد العظيم: الصراع بين الوفد والعرش، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.

31.رمضان عبد العظيم: تطور الحركة الوطنية في مصر (1918- 1936م)،ج 2، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998م.

32.رمضان عبد العظيم: مذكرات سعد زغلول، تحقيق: عبد العظيم رمضان الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1، الإسكندرية : 1987م.

33.رمضان عبد العظيم: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، مكتبة الإسكندرية، مصر ،1987م.

34.سلامة علي: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، د-ت، القاهرة، 1983م.

35.سلامة موسى: تربية سلامة موسى، إدراة الكاتب المصري، القاهرة، 1984م

36.صبري محمد: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
37.صدقي إسماعيل: مذكراتي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، مصر، 2012م.
38.طرابين أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق.
39.عبد النور فخري: مذكرات فخري عبد النور، ط 1992م، دار الشروق، بيروت.
40.عصام محمد سليمان: أزمة الحكم في مصر (1919-1952م)، مطبعة الفكرة، القاهرة، د-ت.
41.عطية الله أحمد: القاموس السياسي ، ط3، دار النهضة العربية القاهرة ،1968م.
42.عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517- 1919م) دار المعرفة الجامعية، مصر،1993م.
43.فخري عبد النور: مذكرات عبد النور فخري، تقديم: مصطفى أمين، تحقيق: يونان لبيب رزق، ط1: دار الشروق، القاهرة،1992م.
44.فهمي زكي: صفوة العصر في تاريخ و رسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولي، مصدر 1995م.
45.فهيم أمين محمد: الوفد و دوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1982م.
46.كامل نجوى: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (1919-1936م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996م، ت2.
47.لاشين سامح: ديمومة الصراعات الحزبية، مجلة أفاق السياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، ع 22، 2015م.
48.لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، 1914-1918م، ط1، دار الشروق، مصر، 2009م.
49.لو تسكي فلاد مير بوريسوفيتش: تاريخ الأقطار العربية ترجمة: عفيفة البستاني، ط3، دار الفارابي، بيروت، 1975م.
50.متولي محمد: مصر و الحياة الحزبية والنيابية قبل 1912م - دراسة تاريخية وثائقية - دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.
51.محسن محمد: أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارفة، القاهرة، 1980م.
52.محمد إبراهيم الجريري: أثار سعد زغلول عهد وزارة الشعب، مصدر سابق، ص6

53.مذكرات النحاس: ربع قرن من السياسة في مصر (1941-1952م) تحقيق: أحمد عز الدين، العصور الجديدة، القاهرة، 2000م، الكتاب الثاني.
54.مذكرات مصطفى النحاس: ربع قرن من السياسة في مصر (1927-1952م) تحقيق: أحمد عز الدين، العصور الجديدة، القاهر، 2000م. الكتاب الأول.
55.مكرم منى عبيد: مكرم عبيد - كلمات ومواقف - (1889-1989م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.
56.منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1932م.
57.ميخائيل رمزي: الصحافة المصرية والحركة الوطنية (1882-1922م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1969م.
58.ميخائيل رمزي: الوفد والوحدة الوطنية في ثورة 1919م، دار العرب للبستاني، القاهرة، 1994م.
59.هيكل محمد حسين: تراجم مصرية وفدية، ط 1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014م.

المواقع الإلكترونية:

1. موقع المعرفة: (m.marefa.org)
2. موقع نموذج: (namudhaj.com).
3. موقع الجزيرة: (www.aljazeera.net).
4. موقع الأرشيف: (web.archive.org).
5. موقع جريدة أبو الهول: (www.abou-athool.com).
6. موقع ذاكرة مصر المعاصرة: (modernegypte.bibalex.org)

الـمــلاحق

الملحق رقم 01: سعد زغلول باشا

المصدر: حسين فوزي النجار: سعد زغلول الزعامة والزعيم، مكتبة مدبولي، ص 05.

الملحق رقم 02:

صورة جماعية تجمع الأمير الوطني عمر طوسون و الزعيم الوطني سعد زغلول، عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

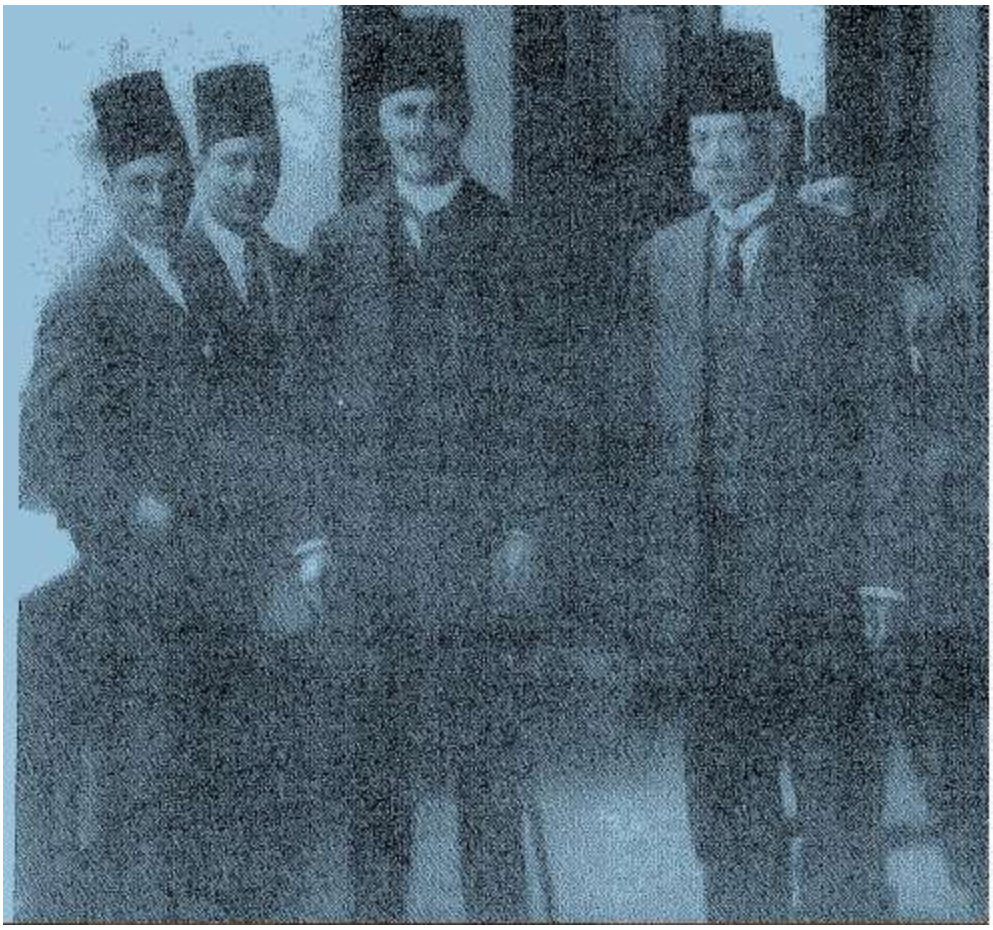

المصدر :عبد العظيم رمضان، مذكرات سعد زغلول، ج 9، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 م، ص19.

الملحق رقم 03: الوفد المصري في سنة 1924م.

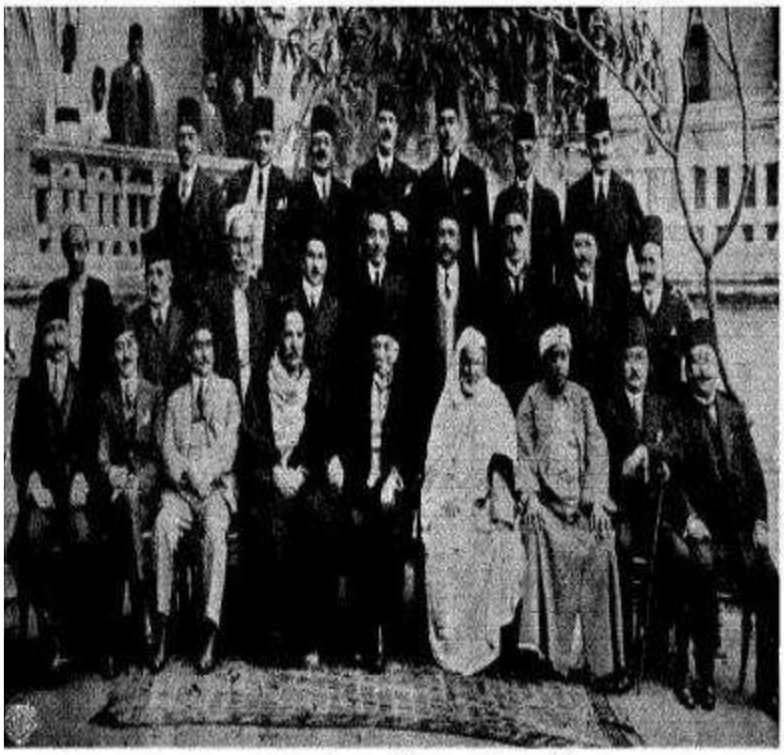

الوفـد المصـرى فى سـنة ١٩٢٤

"ويلاحظ أن معالى فتح الله بركات باشا ليس فى الرسم لأنه كان مريضا يومئذ"

المصدر: محمد ابراهيم الجريري " أثار سعد زغلول " ط 1، ج 1 ، دار الكتب المصرية ، القاهرة 1927م، ص2.

الملحق رقم 04 : صورة جماعية لأعضاء حزب الوفد المصري في مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919م.

المصدر: إسماعيل صدقي: مذكراتي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، مصر، 2012م، ص 58.

فـهـرس

إهـــداء

شـكـــــر

فــهـرس

مقدّمـــة

الفصل الأول: **واقع مصر خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)**

المبحث الأول: مصر خلال الحرب العالمية الأولى.....08

الواقع السياسي في مصر.....08

التنافس الأجنبي على مصر.....09

خطوات تغيير وضع مصر السياسي.....16

المبحث الثاني: إرهاصات الأحزاب السياسية في مصر.....21

علاقة حزب الوفد بالأحزاب الأخرى.....52

المبحث الثالث: تأثير الأحزاب السياسية على واقع مصر.....27

أ- تأثيراته في المجال الاقتصادي.....27

ب- تأثيراته في المجال الاجتماعي..... 28

ت- تأثيراته في المجال الثقافي.....28

الفصل الثاني: **ظهور حزب الوفد على الساحة السياسية في مصر**

المبحث الأول: فكرة و نشأة حزب الوفد.....31

تشكيل الوفد المصرى الأول..... 33

المبحث الثاني: برنامج الوفد.....37

أ- السّياسة الخارجية..... 38

ب- السّياسة الدّاخلية..... 38

ت- الدّستور.....39

ث-القضاء.....40

ج- الإدارة الحكومية.....40

ح- الجيش.....40

خ- البوليس.....41

د- العمال.....41

ذ- الفلاحون.....41
ر- التّربية والتّعليم.....42
ز- الصّحة العامة.....42
س- السّياسة الزراعية 42
ش- السّياسة الاقتصادية والمالية.....42
المبحث الثالث: الأعضاء المؤسسين.....43
سعد زغلول باشا (1858-1927م).....43
عبد الخالق ثروت (1873-1932م) 46
مصطفى النّحاس (1879-1932م).....50
مكرم عبيد (1889-1961م).....53
الفصل الثالث: دور حزب الوفد في الحياة السياسية في مصر
المبحث الأول: دور الوفد في ثورة 1919م.....57
أ - مفاوضات سعد-ملنر.....62
ب- مفاوضات عدلي-كيرزون.....64
المبحث الثاني: دور الوفد في ثورة 1936م.....71
الخاتمة.....83
قائمة المصادر و المراجع.....86
الملاحق.....91